2 "النيابي": انفعالات هائجة ومذكّرة "أضيف عليها"

4 عاملات: نشتري احترام الأب وحب الزوج برواتبنا

5 تجّار الساحة الهاشمية "خارج التطوير" والأمانة تتكتم

23 حماية للمزارعين وعبء على المستهلكين

34 أنواع الخوف لدى الإنسان

# السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 5 شباط 2009/ العدد «62» /السنة الثانية
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام


## عشر سنوات على عهد الملك عبدالله الثاني

# تطبيق حكومي جزئي وانتقائي للرؤى الملكية

محمود الريماوي

مع تسلم الملك الشاب عبداللّه الثاني سلطاته الدستورية في مثل هذه الأيام قبل عشر سنوات، بدأت ملامح قيادة جديدة في الارتسام، وذلك على أعتاب ألفية ثالثة، وفي إطار من استمرار المؤسسات والحياة الطبيعية في البلد.

ملك البلاد الجديد آنذاك، الذي لم يُمض سوى أيام في ولاية العهد وأمضى سنوات تحت السلاح، بدا وما زال ذاتاً وطنية عصرية مفعمة بالطموح. وجرى التعبير عن ذلك ابتداء ببلورة معادلة تقوم على أن تعزيز المركز الإقليمي والدولي للمملكة الهاشمية، يتطلب أولاً رفع مستوى حياة المواطنين، وإيلاء الاقتصاد الأهمية الأولى، بالتجاور مع المضي في النهج الديمقراطي والمأسسة ومكافحة الفساد والفقر والبطالة.

بعد عقد من الزمن، فإن ترجمة الحكومات للرؤى الملكية، ظلت ترجمة مجزوءة، انتقائية ومترددة. ولم تفلح المجالس النيابية بما فيها المجلس الحالي الخامس عشر، في تلبية طموح الشعب والملك، لتحديث المؤسسات واستكمال بناء دولة القانون.

الزخم الذي أطلقته قيادة البلاد، بإنشاء هيئات تحمل رؤى الإصلاح وتعكس جهود نخب وممثلين عن الشعب، انتهى على أيدي بعض الحكومات إلى تجميد توصيات لـ"الأجندة الوطنية" وهيئة "الأردن أولاً" و"كلنا الأردن"، أو تم تشكيل لجان فرعية جديدة تستنسخ توصيات سابقة وتنتظر التطبيق. وهو ما يفسر أن الإصلاح السياسي ما زال يراوح مكانه. وعلى سبيل المثال، فإن قانون الانتخاب يعجز عن توليد ممثلين سياسيين في مجلس النواب، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، فقد شابت الانتخابات النيابية الأخيرة شوائب ثقيلة، ومثلها الانتخابات البلدية، رغم أن قانون البلديات أعاد للناس حقوقها في اختيار ممثليها للمجالس البلدية.

**التتمة صفحة 6**

أردني

## بورتريه الفريق الذهبي:

حـــرفـــة الأمـــن وفضاءات السياسة

14

أردني

## السياسة في الأردن خيبة أمل كبيرة

هدى ونادين -ومعهما آية أبو حسان- أمام الكاميرا، وعشر فتيات أخريات خلف الشاشة، أطلقن مبادرة متميزة في مخاطبة طلبة الجامعات والشباب بعامة في الغرب، للتعريف بنتائج العدوان الإسرائيلي ومعاناة أهل غزة، باستخدام "اليوتيوب".

3

حريات

## خداع وتخجيل لحرمان المرأة من الميراث

يبرر أبو خالد، إجباره شقيقاته على التنازل عن إرثهن له ولأشقائه، بعد وفاة والدهم، بقوله إن المرأة حين تتزوج "تقع مسؤوليتها على زوجها، الذي سيرث أملاكاً من والده". حتى لو كان الزوج بلا ميراث مُنتظر، وتعيش زوجته معه حياة غير ميسورة، فإن ذلك -بنظره- لا يبرر حصوله على مال غيره.

26

أعلام

## الاحتكام للعقل والحداثة الاجتماعية

ربما يكون طه حسين المثقف العربي الأشهر في القرن العشرين لأكثر من سبب: فهو الريفي الأعمى الذي جعل من التعليم، بعد أن أصبح وزيـراً، حقاً عاماً يشبه الماء والهواء، والشيخ الأزهري الذي نقد طرق التعليم الأزهرية.

28

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

## مجلس النواب في دورته الثانية:

# انفعالات هائجة ومذكّرة "أضيف عليها"

السّجل - خاص

شهد مجلس النواب في دورته الثانية التي تنتهي الخميس (5 شباط/فبراير 2009)، وقائع غير مسبوقة لم تشهدها المجالس النيابية المختلفة.

المجلس النيابي الخامس عشر، كان الأول الذي يقوم نواب فيه بإحراق علَم دولة تحت قبة المجلس، إذ أقدم النائب خليل عطية ونواب آخرون على حرق العلم الإسرائيلي احتجاجاً على العدوان على غزة. كما كان المجلسَ الأولَ الذي تُرفَع تحت قبته يافطة مطلبية تدعو لطرد السفير الإسرائيلي من عمان، من خلال النواب: طارق خوري، رسمي الملاح، وجعفر العبد اللات.

هذا المجلس كان الأولَ أيضاً الذي يقف "احتراماً وإجلالاً" بمشاركة وزراء من الحكومة، لمنتظر الزيدي "رامي الحذاء" في وجه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش.

مواقف المجلس النيابي "غير المسبوقة" تواصلت، فقد شهدت الجلسة التي عقدها الأحد، 1 شباط/فبراير الجاري، ألفاظاً "نابية" و"جنسية" لم تشهدها قبة المجلس من قبل.

النائب نضال الحديد أمين عمان السابق، أمطر مجلس النواب بجملة من الشتائم، "غير المسبوقة" مستخدما ألفاظاً، تقال للمرة الأولى تحت قبة المجلس، من مثل: "... أخت هيك مجلس"، إضافة إلى "يلعن أبوكو كلاب".

"هيجان" غضب النائب الحديد، اندلع في أثناء مناقشة مذكرة نيابية، وقفت خلف التوقيع عليها النائبة ناريمان الروسان، وتدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق في بيع شركة توليد الكهرباء الأردنية إلى شركة (دبي كابيتال) بـ"ثمن أقل من ثمنها الحقيقي"، حسب المذكرة، بالإضافة إلى المطالبة بالتحقيق في صفقة بيع بنك الإنماء الصناعي.

الروسان أضافت على المذكرة فقرة جديدة من خلف ظهر النواب، كما أكد النائب ممدوح العبادي، الذي كان وقّع على المذكرة. يقول العبادي: "لا يجوز إضافة فقرة جديدة من خلف ظهورنا، وأنا أرفض أن يجري الضحك عليّ في هذا الموضوع". الفقرة التي أثارت حفيظة العبادي، هي المتعلقة بصفقة بيع بنك الإنماء الصناعي، التي أضيفت دون علم نواب وقّعوا على المذكرة. العبادي أعلن عن سحب توقيعه عن المذكرة إثر ذلك، فيما طعن النائب رسمي الملاح بصحة التواقيع.

تواتر الخلاف والطعن بصحة ما ورد في المذكرة، دفع النائب بسام حدادين لرفضها "شكلاً"، ما أدى إلى إثارة النائب الروسان، وجعلها في حالة توتر أوصلتها إلى اتهام النواب.

الروسان استفزها وجود فريق نيابي يرفض المذكرة ويدفع ببطلانها، ما حدا بها لمخاطبة النواب بنبرة مرتفعة بالقول: "إنتو بتخضعوا لضغوط ونواب ألو"، في إشارة واضحة إلى أن هنالك من يدير عمل النواب بـ"الهاتف" من خارج المجلس.

اتهامات الروسان لزملائها وبوتيرة مرتفعة، تواصلت إلى حد قولها: "فيه نواب اشتغلوا طوال الجلسة لحشد الزملاء ضد المذكرة وإفشالها".

كلام الروسان واتهاماتها غير المحددة التي طالت جميع النواب المتواجدين، في ظل عدم تحديد النواب المعنيين بالاسم، استفز النواب: بسام المناصير، إنصاف الخوالدة، وإبراهيم العموش، الذين كانوا يجلسون في أماكن مختلفة، ما ينفي صفة التنسيق في ما بينهم، بيد أن النواب الثلاثة تجمعهم كتلة التيار الوطني.

أول المستفَزين كان النائب بسام المناصير الذي قال بنبرة مرتفعة جداً: "إحنا مش نواب ألو، ولا نباع ولا نشترى". النائب إبراهيم العموش قال أيضاً: "إحنا نواب وطن، وما بيقدر حدا يبيعنا"، فيما قالت النائب إنصاف الخوالدة: "هذا كلام مرفوض وإحنا ما ننباع ولا نشترى".

المناصير وجه كلامه بعد ذلك للجازي قائلا: "أوقف هذا الكلام"، فيما ظهرت أصوات نيابية من أماكن متفرقة لم يتسنَّ تحديدها تطالب الجازي بالتصويت على تأجيل البحث في المذكرة.

**وقائع غير مسبوقة لم تشهدها المجالس النيابية المختلفة**

ترأس الجلسة وقت ذاك النائب عبد اللّه الجازي بوصفه رئيس مجلس النواب بالإنابة، بسبب سفر الرئيس عبد الهادي المجالي إلى بروكسل للمشاركة في مؤتمر أورومتوسطي.

الخوالدة والمناصير والعموش، واصلوا تصدّيهم للروسان، ورفْضهم أن يوصَفوا "نواب ألو"، ورددوا بصوت عال إنهم لا يُباعون ولا يُشترون.

وبينما كان النواب الثلاثة الذين احتجّوا أولاً، يجلسون في أماكن مختلفة، ومتباعدة، بعيداً عن مكان جلوس الروسان، فإن النائب إبراهيم العموش كان يجلس على بعد مقعدين فقط من مقعد الروسان.

هذا لم يمنع الروسان من مواصلة الاتهامات للنواب، في محاولة لإحراجهم ودفعهم إلى تشكيل لجنة التحقيق، بقولها إن تشكيل اللجنة "مسألة أخلاقية وضميرية لا يجوز للنواب تجاوزها".

النائب بسام المناصير الذي كان يجلس في الصف المقابل للروسان، استمر في مقاطعاتها، وكان يكرر: "هذا لا يجوز"، فيما كان النائب جعفر العبداللات يضرب على الطاولة براحة يده احتجاجا على كلامها.

تواصل مقاطعة الروسان، استفز النائب نضال الحديد الذي كان يجلس بجانبها، فتدخل موجها حديثه للمناصير بالقول: "خلّي المرأة تكمل كلامها"، فأجابه المناصير: "إنت شو دخلك؟"، واستمر في المقاطعة.

هنا ثارت ثائرة الحديد وأخذ يكيل الشتائم للمجلس النيابي، مثل: "... أخت هيك مجلس"، و"يلعن أبو هيك نواب"، وتابع قائلاً: "فعلاً مجلس ألو"، ويدار من الخارج.

حالة "هيجان" الحديد استمرت بالتفاعل، فقام من مقعده بالقفز على المقعد الخلفي له، بنيّة الخروج من تحت القبة، وسيل الكلمات الجارحة ما زال يتدفق منه، ومنها فضلا عن تكرار "العبارات" السابقة: "فعلاً هذه مسخرة"، و"استحوا على حالكوا خلّيها تحكي".

النائبان منير صوبر وعبد الرؤوف الروابدة اللذان كانا يجلسان خلف الحديد، أمسكاه وقاما بتهدئته ومنعاه من الخروج من تحت القبة، وأجلساه لبرهة في مقعده، قبل أن يخرج من تحت القبة.

النائب إبراهيم العموش الذي كان من أقرب النواب إلى الروسان والحديد من حيث المقاعد، عبّر عن غضبه مما جرى، بالقول: "هذا كلام لا يجوز"، فيما لم يحرك آخرون ساكنا، ولم يطلب أي منهم شطب ما ورد من كلمات وألفاظ من محضر الجلسة، ولم يتنبه رئيس مجلس النواب بالإنابة، عبد اللّه الجازي لذلك.

من المعلوم أن مذكرة الروسان موضع الخلاف الذي تم تأجيل بحثها لوقت لاحق، وقّع عليها 30 نائبا، وهي تطالب بتشكيل لجنة تحقيق نيابية في بيع شركتي توليد وتوزيع الكهرباء، إضافة إلى التحقيق في صفقة بيع بنك الإنماء الصناعي.

جاء في المذكرة: "نحن النواب الموقعون أدناه، نطالب بإحالة ملف بيع شركة التوليد والتوزيع (الكهرباء) إلى لجنة تحقيق للتحقق من أن الصفقة التي بيعت بها الشركة إلى (دبي كابيتال) هي صفقة حقيقية وعادلة وتتناسب مع موجودات الشركة التي تقدر بسعر أعلى بكثير من الذي بيعت به بالإضافة لصفقة بيع بنك الإنماء الصناعي".

وقّع على المذكرة النواب: ناريمان الروسان، سعد هايل السرور، سميح بينو، ممدوح العبادي، موسى الزواهرة، أحمد العدوان، يوسف البستنجي، محمد السعودي، هاشم الشبول، صوان الشرفات، محمد الحاج، طارق خوري، عواد الزوايدة، هاني النوافلة، محمد الزناتي، حسن صافي، عبد الرحيم البقاعي، رسمي الملاح، عزام الهنيدي، حمزة منصور، محمد عقل، لطفي الديرباني، محمد سلمي الكوز، ناجح المومني، محمد القضاة، سليمان السعد، وصفي الرواشدة، خلف الرقاد، أحمد البشابشة، عبد الكريم الدغمي.

أردني

## بلا حدود

### ناشطتان في العمل التنموي والإنساني:

# السياسة في الأردن خيبة أمل كبيرة

**هدى ونادين من نساء عمّان اللواتي درسن في واحدة من أهم المدارس الثانوية في عمان «البكالوريا»، وتخرجن في أرقى الجامعات البريطانية والأميركية. هدى ونادين ومعهما آية أبوحسان أمام الكاميرا وعشر فتيات أخريات خلف الشاشة، كن أطلقن، كمجموعة نساء عربيات، خلال حملة التضامن مع غزة، مبادرة متميزة في مخاطبة طلبة الجامعات والشباب بعامة في الغرب للتعريف بنتائج العدوان الإسرائيلي ومعاناة أهل غزة، باستخدام «اليوتيوب» من خلال موقع إلكتروني أنشأنه تحت اسم «أصوات من أجل فلسطين» VOICES FOR PALESTINE . من هنا كانت فكرة اللقاء مع اثنتين من صاحبات هذه المبادرة، للحوار معهما كنموذج إنساني عن همومهما كنساء، وناشطات في العمل التنموي.**

**«السّجل»: من أين جاءت فكرة المبادرة لاستخدام «اليوتيوب» من أجل نصرة غزة؟**

- هدى: فكرة المبادرة جاءت عندما رأينا الإسرائيليين يستخدمون عنفاً غير مسبوق ضد أهل غزة. وعندما لاحظنا التغطية الإعلامية الغربية المنحازة لإسرائيل. هذا أشعرنا في بداية الأمر بالإحباط، لكن عندما نظرنا إلى الناس كيف تصمد أمام جحيم الطائرات والقصف الإسرائيلي، قررنا أن لا نيأس، وفكرنا أن نعمل عملاً مفيداً، وأن نسمع صوتنا إلى العالم. صوتنا الذي يحاول من خلال الاتصال مع الآخر أن يعرّف بحقيقة ما اقترفه الإسرائيليون ويكشف زيف الإعلام الغربي.

**«السّجل»: من أنتن وممن تتشكل مجموعتكن؟**

- هدى: نحن مجموعة من الأردنيين من أصول وديانات متنوعة، أتيح لنا الدراسة في الخارج، واستطعنا المساهمة في العمل التنموي. بدأنا في الأساس كنساء، ولكن انضم إلينا بعد ذلك رجال يحملون الآراء والأهداف التي لدينا. مبادرتنا تحركت على خطين متوازيين: واحد موجه للغرب، وآخر يرمي إلى تفعيل دور الشباب، وإلى زيادة إحساس الناس بالمسؤولية تجاه ما يجري. نحن جيل يشعر بالاغتراب، ففي الخارج نحن أجانب، وهنا نحن في غربة. لكن هذا لا يعني أننا لسنا جزءاً من الأردن، فلسنا أقل وطنية من أي كان.

- نادين: عندما أقول «نحن» أقصد نحن المحظوظين الذين أتيحت لنا الفرصة أن نتعلم في مدارس خاصة وجامعات أجنبية، فصار لدينا إطلاع على الحضارات الأخرى. بدأنا كنساء، لأن فكرة الغرب عن النساء عندنا مشوهة، والصورة النمطية عن المرأة العربية هي أنها امرأة تجلس في البيت وحولها عدد كبير من الأطفال. أردنا إبراز صورة أخرى، وإظهار أن المرأة العربية قادرة على الفعل والتأثير.

**«السّجل»: ما الذي يجعلكن تشعرن بالاغتراب؟ هل لذلك علاقة بكونكن نساء؟**

- هدى: اللغة هي أحد العوامل، فالتعليم الذي تلقيناه كان باللغة الإنجليزية، وهذا جاء على حساب القدرة على التعبير والتواصل مع آخرين باللغة العربية.

- نادين: اللغة شكلت عقبة أمام الاندماج في المجتمع. ولكن طبعاً هناك مشكلة في النظرة للمرأة. عندما عدت إلى البلد واشتغلت في وزارة المياه والري، كان مدير المشروع أميركي، ولم يكن الموظفون يستطيعون التفاهم معه بسبب اللغة، فكنت أقوم بعملية الاتصال بين الطرفين، لكن لم يكن الرجال يسلّمون علي أو يوجهون الكلام لي، ورغم أنني كنت مسؤولة، كانوا يفضلون توجيه الكلام للمدير الذي لا يستطيعون التفاهم معه. اكتشفت لاحقاً أن مناخ العلاقات في القطاع الخاص أفضل من القطاع العام.

**«السّجل»: هل هذه تجربتكم الأولى في العمل الجماعي؟**

- نادين: كان لدينا مبادرات في الخارج، ولكنها المرة الأولى في الأردن. من منطلق تجربتنا الشخصية نفكر، بمنظور مستقبلي، أن نتوجه إلى المدارس الخاصة، لأن طلبتها في عزلة عما يجري في العالم، وحتى عن المجتمع الأردني الكبير، واهتماماتهم لا علاقة لها بالقضايا العامة التي تواجهها بلادنا والمنطقة.

- هدى: كلنا جزء من نظام عام لا يدربنا ولا يشجعنا على إطلاق مبادرات. في البداية كنا متخوفين من ردود الأفعال. نحن مترددون إزاء موضوع السياسة، لكن أنا أؤمن بالتعبئة، ويهمني أن تكون التعبئة إيجابية، كي يكون هناك تفاعل مع الأشخاص الذين نتوجه إليهم في الغرب، أو الشبيبة الذين نسعى إلى تفعيل دورهم هنا.

**«السّجل»: عودة إلى قضية المرأة، هل لديكن رغبة في المواجهة أم أنكن تقبلن بالتصرف الفوقي للرجل؟**

- هدى: لسنا متقبلات للوضع، ومن هنا جاءت المبادرة لأن التغيير يأتي أساساً من النساء. لكن المبادرة لم تكن من أجل المرأة وإنما هي مبادرة إنسانية.

- نادين: أوافق هدى، وبناء على ذلك أطلقنا المبادرة لأن لدينا الإحساس بأننا الأقدر على التواصل مع الغرب، حيث أننا نتحدث لغتهم ونستخدم أسلوبهم في التواصل. ثم أنهم في الغرب يمكن أن يؤثروا على حكوماتهم.

**«السّجل»: هل لديكن نية للانخراط في الحياة السياسية الداخلية؟**

- هدى: في الوضع الحالي، لا نريد أن تكون لنا علاقة، لقد انتخبت مرتين أشخاصاً اقتنعت بهم، ولكن لم أر نتيجة أو تغييراً. أريد أن أشعر أن هناك من يمثلني وأثق بقراراته. إذا لم نجد من يمثلنا علينا أن نمثل نحن أنفسنا. فالبرلمان لا يمثلني، ولا يمثل نادين. لكن إذا نشأ حزب يمثلني، فلا مانع لدي من الانتساب إليه. وهذا الحزب أريده تنموياً اجتماعياً، هدفه تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحد من الفجوة بين الفقير والغني، على أن لا يكون عشائرياً.

- نادين: الوضع الحالي محبط، يعطي الانطباع بأن التغيير صعب. لذلك من المهم أن يبدأ التغيير على الأقل من الجيل الصغير في المدرسة. فما يجري في النظام التعليمي كله أوامر، وحفظ، بينما يجب أن تعطى الفرصة لهذا الجيل لأن يتكلم ويعبر عن نفسه ويتعلم المشاركة.

**«السّجل»: ماذا غير غزة يمكن أن يجعلكن تتحركن؟ هل أنتن معنيات بحياة عامة أكثر فعالية، وبخاصة أن الاغتراب ليس سببه فقط اللغة، فهناك مشكلة القيم؟.**

- نادين: نحن تربينا في بيئة لم نشعر معها بأننا مقموعون. لكننا نحب أن نكون ناشطات من أجل التغيير. فلا أستطيع أن أتقبل التجهيل وعدم الاكتراث بالذي يحدث حولنا.

- هدى: أريد التركيز على موضوع المشاكل التي تعاني منها المرأة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والدينية، حيث يجب أن نجد الحلول التي تتيح للمرأة أن تصبح مواطنة منتجة وقادرة على تغيير واقعها الاجتماعي.

**«السّجل»: أنتن ناشطات من أجل التغيير، فما الذين ترغبن في تغييره، بخاصة على صعيد القيم؟**

- هدى: أنا في حقيقة الأمر أؤمن بقيم الحرية؛ حرية الرأي والتعبير والفكر والإيمان وحرية الاختلاف بالرأي. هذه القيم هي محرك أساسي نحو التغيير المنشود.

- نادين: على المجتمع أن يغير نظرته للمرأة، وعلى المرأة أن تمكن نفسها لتشارك في عملية التغيير على قدم المساواة.

**«السّجل»: كيف يمكن أن تنشطن في الحياة العامة من أجل التغيير؟**

- نادين: يمكن ذلك من خلال خلق تيار أفقي واسع مدرك لكافة حقوقه الأساسية ولديه الاستعداد للدفاع عنها وإعلاء شأنها في المجتمع.

- هدى: ما نريده هو أن نُسمع أصواتنا، فنحن لا نشعر أن هناك صوتاً يمثلنا. لذلك لجأنا إلى منهج جديد لإيصال صوتنا إلى المجتمع المحلي والغربي.

**«السّجل»: هل ساهمت المبادرة في إعادة اكتشافكن لذاتكن؟.**

- نادين: التعليقات التي كانت تأتي على الأفلام، كانت تبدي الاستغراب من وجود نساء عربيات يفعلن ذلك. نحن شعرنا بقوتنا ولم نعد مقتنعات بأن هناك ما يمكن أن يوقفنا، لهذا خططنا لأنشطة أخرى لمزيد من التفاعل والمشاركة. وبتنا مقتنعات أن التغيير ممكن، وإن خطوة خطوة.

### نادين خوري (31 سنة):

تعمل في إدارة الشركة المتحدة للتجارة والملاحة. حازت درجة الماجستير في الموارد البيئية والطبيعية من جامعة لندن العام 1999. وكانت حصلت على البكالوريوس في الاقتصاد والجغرافيا من الجامعة نفسها العام 1998، في ثلاث سنوات دراسية، بعد أن أتمت مرحلة الدراسة الثانوية في مدرسة البكالوريا بعمّان العام 1995. عاشت لمدة سنة ونصف السنة في هولندا بعد زواجها، ثم عادت إلى عمّان العام 2002.

### هدى شعشاعة (27 سنة):

تعمل في مؤسسة نهر الأردن. حازت درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية والسياسية من جامعة كولومبيا في نيويورك العام 2006. وكانت حصلت على البكالوريوس في الأنثروبولوجي والتنمية الدولية من كندا العام 2002، بعد أن أتمّت الثانوية العامة في مدرسة البكالوريا بعمّان العام 1999. ولدى العودة إلى الأردن، عملت في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ثم في صندوق المرأة لمدة سنة.

أردني

## شركة تشغيل في الأغوار تباشر عملها قريباً

# عاملات: نشتري احترام الأب وحب الزوج برواتبنا

عطاف الروضان

في الوقت الذي تفصل فيه شهور قليلة، شركة تشغيل الأردنيين في قطاع الزراعة في الأغوار، عن البدء بمهمتها الرئيسية بتنظيم عمل الفتيات هناك في هذا القطاع، ما زالت النساء العاملات في الأغوار يكابدن معوقات اجتماعية راسخة، تقف عائقاً أمام المساهمة الفعلية في المشهد الاجتماعي، وتحول دون تمتّع أغلبهن بأدنى حقوقهن، في البقعة الأخفض عن سطح البحر في العالم.

الحراك الحكومي تجاه رفع سوية القطاع الزراعي، بخاصة في الأغوار، يصطدم بتحدٍّ يتعلق بالأغلبية العاملة فيه: النساء، اللواتي يتجاوز عددهن عشرة آلاف امـرأة أردنية بحسب مديرة زراعة الأغوار نجاح مصالحة، التي تضيف: "هـذا العـدد لا يشمل مـن لا يتقاضين أجـراً، كمن تساعد أمها أو زوجها، أما عدد اللواتي يُدرنَ مزارع فقليل". مصالحة تصف ظروف عمل هؤلاء النسوة، بـ"القاسية نسبياً"، ناهيك عن "ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية سيئة".

> على مؤسسات المجتمع المدني الاهتمام بواقع المرأة في الأغوار

تؤكد فضة، من مؤسسة جمعية "ذات النطاقين الخيرية" في الشونة الجنوبية، أن "الغالبية العظمى من النساء هنا لا تستوعبهن الدوائر الحكومية، وليست هناك مصانع أو متاجر تفتح أبواب العمل للسيدات، فيتجهن إلى القطاع الزراعي في الحقول. يستيقظن في السادسة صباحاً، وبعضهن يستمر بالعمل حتى الرابعة عصراً، وبعضهن الآخـر حتى الخامسة مساء، والأجرة ليست كافية".

المهتمون والعاملون في هذا القطاع، شرعوا في تأسيس شركة تشغيل الأردنيين في قطاع الزراعة في الأغوار. يقول وزير العمل باسم السالم لـ"السجل": حصلنا على موافقة مجلس الوزراء، ونحن في المراحل الفنية للتأسيس، رأسمال الشركة 300 ألف دينار، ومن المتوقع أن تباشر أعمالها خلال ثلاثة أشهر".

تضمن الشركة بحسب السالم، "التشغيل بعقد لمدة سنتين، ويتم إعـادة النظر فيه بعد ذلـك، والعمل لمدة سبع ساعات يوميا، مع الالتزام بالحد الأدنـى للأجور، والضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، وتطبيق قانون العمل الأردني على جميع الفتيات العاملات".

مازن حمارنة، صاحب مزرعة في الشونة الجنوبية، وعضو اللجنة الفنية لهذه الشركة، يقول: "بـدأنـا إجـراءات التسجيل، وحصلنا على مساهمات مالية من القطاع الخاص في الشركة، بالإضافة إلى مساهمة اتحاد المزارعين ونقابة المهندسين الزراعيين". حمارنة يتوقع "فترة أشهر قليلة حتى تبدأ الشركة باستقطاب الفتيات الراغبات بالعمل في القطاع الـزراعـي". ويضيف: "تستهدف الشركة في المرحلة التأسيسية تشغيل ألف عامل وعاملة، ونضمن رواتبهم حتى في فترات انقطاع العمل، كما نضمن بيئة عمل جيدة، وبخاصة للفتيات، تحميهن من الاستغلال والإساءة لهن".

يفضّل حمارنة، هو وغيره من المزارعين، عملَ الفتيات في المزارع، "لالتزامهن بالعمل، وإخلاصهن، ومعرفتهن بتفاصيله، بعكس الشبان الـذيـن لا يُقبلون على العمل في الزراعة، وإذا اضطروا لذلك لا يلتزمون بأوقات العمل بمجرد استلام الراتب".

الدخل الأساسي لغالبية الأسر في الأغوار مصدره رواتـب الفتيات، وهو ما اتفق عليه مزارعون وسكان محليون، وفتيات من الأغوار، ما يدفع حمارنة للتساؤل: "رغم أنها صاحبة الدخل، إلا أن العائلة تتحكم بها. فالعمل ليس حقاً، بل إنه عرف. البنت حين تبلغ السن المناسب تسرح (تعمل بالمزارع) وتضمن دخلاً للبيت. تعمل عندي صبية، يستولي أخوها على راتبها ليسكرَ فيه، ولا أحد من أسرتها يحرك ساكناً".

باستثناء حالات فردية ضئيلة عائدة لقوة شخصية الفتاة، التي تفرض رأيها على من تعيلهم، أو تدخر لها جزءاً من عائد ما تعمل، فإن الغالبية العظمى من الفتيات العاملات في الأغوار، تعمل لمصلحة الأسرة، ولا يُسمح لهن بإبداء أي رأي حتى بقرار زواجها. يشرح حمارنة: "للأسف، فإن عمل الفتاة أحياناً في الأغوار يكون سبباً لتأخر سن زواجها، أو حتى انعدام فرصته لأنها المعيل الأساسي، إلا أنه أحياناً يكون سبباً للزواج السريع".

وهو ما تتفق معه منيرة (27 عاماً، من الشونة الجنوبية، وتعمل في شركة في القطاع الخاص في العاصمة). تقول: " الأهل ما بيصدقوا يخلصوا من بناتهم، لكن مرات لما يكون راتب البنت كويس والعائلة محتاجة بيفضلو أنها تضل تصرف عليهم".

معدل الجنوسة لقوة العمل الأردنية ممن أعمارهم تزيد عن 15 عاماً حسب المحافظة لعام 2007

تشاركها الحديث جـارة لها متزوجة وأم لطفلين وعاملة في أحد فنادق البحر الميت، رفضت نشر اسمها، "لأن الأسباب معروفه" بحسب تعبيرها. تقول: "الغريب إنه أحنا البنات بنشتغل ونشتري برواتبنا احترام الأب ومحبته، أو عدم الشجار على الأقل مع الـزوج لاحقاً، لكن لا نحقق ذاتنا. هي كذبة صدقناها لما كنا بالجامعة". وتنفرج شفتاها عن ابتسامه قلقة: "كل بنات الأردن زي هيك"، لكنها تستدرك بابتسامة متواطئة مع جارتها وتقول: "على الأقـل اللي بعرفهم"، وتضيف: "ما بشتغل بالمزرعة بعد سنوات الدراسة وتعبها".

أجواء الفنادق الراقية المترفة التي تعمل بها هي وغيرها من فتيات الأغوار، "واللواتي وصـل عددهن إلـى سبعين"، بحسب وائل الشطي، من سكان الشونة الجنوبية وعامل في أحد الفنادق.. هذه الأجواء لم تلغِ حقيقة أن العاملات في الأغوار مهما كان قطاع عملهن، إلا أنهن يلقين المعاملة نفسها. بالنسبة للعاملات في فنادق البحر الميت تزيد النظرة الاجتماعية السلبية تجاههن، لـ"حساسية هذا القطاع" كما يقول أبو تامر، مواطن من الأغوار، ويضيف: "البنت اللي بتشتغل بالفندق، بتشتغل إما لظرف صعب أو أغراها الراتب، أو هي متحكمة بالأسرة".

فاطمة العابد (26 عاماً، تعمل في أحد فنادق البترا، انتقلت إلـى فرعه في البحر الميت)، تسأل: "ما المشكلة في عمل الفتاة في عمل محترم ويدر دخلا جيدا؟".

التحقت فاطمة بالعمل في أحد الفنادق في البحر الميت في العام 2002، بتشجيع من أهلها بعد أن سبقتها أختها قبلها بسنتين، وبمجرد إكمال فاطمة لدراستها في إحدى الكليات، لم تنتظر طويلاً، بل باشرت بالعمل في النادي الصحي التابع للفندق الذي تدربت فيه، وتناوبت للعمل في وظائف مختلفة بالفندق. تقول: "أهلي شجعوني رغم النظرة الاجتماعية تجاه هذا العمل، ليس في الغور فحسب، وإنما في مختلف محافظات الأردن، ولكن تشجيع أهلي دفعني للاستمرار".

باسمة الجهران تقول: "عائق ثقافة العيب كان حاجزاً أمام الفتيات هنا في العمل في قطاع السياحة، لكن المكاسب المادية والمعنوية التي تعود علينا من العمل في هذا القطاع ذللت الصعوبات الاجتماعية الكبيرة، رغم أنها بالنسبة لأخريات ما زالت تعيق تقدمهن".

أسماء (25 عاماً)، اختلفت نظرتها لهذا العمل ومن تعمل به من الفتيات في محيطها الآن، عما كانت عليه قبل سنوات. فمشهد الفتيات الأربع من منطقتها، وهن يصعدن إلى باص أحد فنادق الخمس نجوم على ساحل البحر الميت كل صباح، لم يعد يثير دهشتها وانتقادها، بل اختلف الوضع تماماً. ربما لأنها هي نفسها تعمل حالياً في القطاع الخاص، لكن في حقل مختلف. تقول: "صحيح أن النظرة الناقدة والمستهجنة لعمل الفتيات في قطاع الفنادق اختلفت عما كانت عليه السابق، لكنها ما زالت موجودة لدى بعضهم. أنا نفسي كنت واحدة منهم، أما الآن فالوضع مختلف، بخاصة لدى الدائرة القريبة والمحيطة بهولاء الفتيات من الأقارب والأهل، فهم يعلمون تماماً تفاصيل عملها وليس فيه ما يعيب".

تتساءل بسمة عن سبب هذه النظرة، رغم أن هناك مؤشرات كثيرة أثبتت للجميع أن هذا العمل محترم كغيره من الأعمال المحترمة، مبينة: "جميع من يعملون في هذا القطاع من أهالي المنطقة أقارب، وبالتالي يعرفون أن الأجـواء هنا مناسبة للعمل بشكل جيد ومحترم".

يـرى الـمـزارع مـازن حمارنة أن "على مؤسسات المجتمع المدني الاهتمام بواقع المرأة في الأغوار، بعيداً عن التنظير والورش الشكلية، بل الاهتمام بشكل فعلي بتنميتها وتطوير قدراتها على مواجهة التحديات الاجتماعية التي تخنقها، وتضعها تحت رحمة أب أو زوج لا يرى فيها إلا مصدراً للدخل، دون الاهتمام بأدنى حق من حقوقها".

تُراوح معدلات الفقر في الأغوار ما بين 23 و38 في المئة، ونسبة البطالة بين الإناث 80 في المئة، ولدى الذكور 20 في المئة.

## توجُّه لطيّ قضية أبو غيدا

السّجل - خاص

علمت «**السجل**» من مصادر متطابقة أن رئيس الحكومة نادر الذهبي تدارس قضية حسني أبـو غيدا مـع مـراجـع في الدولة، بعد يومين من إتمام لجنة التحقق النيابية تقريرها، الذي لم يدرج ضمن بنود جلستي مجلس النواب الأخيرتين.

الذهبي رأى ان مناقشة النواب لتقرير عطاء العقبة سيفتح الباب أمام ادعاءات جديدة للمطالبة بتحقيقات مشابهة مع مسؤولين آخرين، كما أن إسقاط لجنة التحقق للشبهة عنه بعد تفحص طويل لأوراق القضية، قد يثير مـجـدداً ردوداً في صفوف الـنـواب، الحكومة في غنى عنها،وهي تتجه إلى التعديل الأول عليها في ختام الـدورة العادية لمجلس الأمة، حيث تم الاتفاق على إقالة الرجل في مدة أقصاها منتصف آذار المقبل.

القرار جاء بعد مداولات حول ما اعتبر «تضارب المصالح» في إحالة عطاء العقبة الذي أوقفه الذهبي، بعد أن تم نشر خبر مخالفة رئيس المفوضية في صحيفة «العرب اليوم» في مطلع أيلول/ سبتمبر الماضي.

غياب قضية أبـو غيدا عن مناقشات النيابي ردته مصادر نيابية إلى غياب عبد الهادي المجالي عن إدارة جلسات مجلس النواب لسفره خارج البلاد، ولعدم قدرة نائبه الأول عبدالله الجازي على إدارة جلسة بهذه السخونة، بحسب نائب وعضو لجنة التحقيق النيابية فضل عدم ذكر اسمه.

النائب نفى أن يكون عدم إدراج تقرير اللجنة جاء بطلب حكومي، علماً بأن تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق برأه من شبهة فساد بشأن عطاء العقبة وتهمة «استثمار الوظيفة» لكنها وجدت أبو غيدا مخالفاً لقانون العقوبات الـمـادة رقـم 167 /ا بإحالته أربع عطاءات على مكتب هندسي عائد إلى زوجته إبان تولية حقيبة الأشغال في الفترة ما بين عامي 2005 - 2007.

أردني

## مشروع "تحسين" وسط المدينة يراوح مكانه

# تجّار الساحة الهاشمية "خارج التطوير" والأمانة تتكتم

ثمين الخيطان

تغلق أبواب المحال التجارية العتيقة في الساحة الهاشمية وسط العاصمة يوميا بدءاً من ساعات بعد الظهر، معلنة انتهاء الحركة هناك. إذ يفرغ المكان من مرتاديه حتى ضحى اليوم التالي، في مشهد يقول التجار إنه بدأ يخيم على المنطقة منذ إزالة مجمع النقل العام في 2003.

تبقى الحال هكذا، حسبما يقول أصحاب المحلات، بانتظار شروع أمانة عمان الكبرى في مشروع تطوير وسط البلد، الذي سيحال عطاء مرحلته الأولى في نيسان/إبريل المقبل.

> **زوار وسط المدينة ومرتادوها ليس لديهم فكرة بعد عن ماهية المشروع**

فبينما أعلنت الأمانة عن طرح العطاء على شركات القطاع الخاص في الصحف اليومية مطلع 2009، يثير المشروع حفيظة تجار يعترضون على استملاك محلاتهم بتعويضات «زهيدة»، في الوقت الذي يخشى فيه مرتادو وسط البلد من احتمالية تأثير المشروع على هوية أو شكل قاع المدينة.

الإعلان جاء غامضاً وباللغة الإنجليزية. يقول أحد مستأجري المحلات في الساحة الهاشمية، أمين زلّوم، إن موظفي أمانة عمان الكبرى أبلغوه «شفويا» بعد عطلة عيد الأضحى الماضي بضرورة إخلاء المكان في غضون أسبوع استعدادا لبدء الأعمال. لكنهم لم يعودوا بعد ذلك.

«ما أخلينا، وين بدنا نروح، ما في إشي رسمي»، يقول زلوم لـ «**السّجل**» وهو يلعب طاولة الزهر مع أخيه صلاح، بجانب باب المحل المضاء وحيدا وسط عتمة الساحة والمحلات الأخرى المغلقة منذ العصر، كما يقول تاجر الشرقيات.

يقاطع صلاح حديث أخيه، مشيراً إلى أن الأمانة سحبت عقود التأجير من التجار داخل الساحة قبل سنتين، وما زالت المفاوضات جارية لتحديد مبالغ التعويضات التي يشير البائعون إلى أن قيمتها الأولية تتراوح بين 30 و50 ألف دينار للمحل الواحد في الساحة وما حولها.

«صار لهم سنتين بلعبوا بأعصابنا»، يقول صلاح، مضيفا: «مش عارفين نجيب بضاعة... اللي بنعرفه إنه في تطوير للمنطقة وإحنا خارج التطوير».

وكان أمين عمان عمر المعاني، أعلن في مؤتمر صحافي حزيران الماضي عن مشروع تطوير وادي عمان بمراحله الثلاث: وادي فيلادلفيا الذي يشمل منطقة الساحة الهاشمية، المدرج الروماني ومجمع النقل العام المتوقفة حركته منذ تشييده قبل حوالي خمسة أعوام على أنقاض فندق فيلادلفيا سابقا، وثانياً مرحلة وادي رغدان والمرحلة الثالثة في وادي المحطة.

قال المعاني للصحفيين إن الشكل الجديد لوسط البلد سيتضمن حدائق، مقاهي، مكاتب ووحدات سكنية فضلاً عن تطوير البنية التحتية وتخصيص مسارب خاصة للسيارات وأخرى للمشاة في المنطقة التي ستتسع أيضا لقطار سريع (ميترو) بين عمان والزرقاء، مقدرا تكلفة المشروع بـ»مئات الملايين» من الدنانير.

وأشار الأمين يومها إلى استغلال انخفاض أرض المنطقة، بهدف تجميع مياه الأمطار لري المساحات الخضراء المتوقع تشييدها حتى يكون المشروع مستداما.

لكن يبدو أن الزوار ومرتادي وسط المدينة ليست لديهم فكرة بعد عن ماهية المشروع، أو التغيير المتوقع أن يشهده وسط عمان الذي ما يزال «قديما» و»تراثيا» مقابل الأبراج ومعالم الحداثة المتزايدة غربي العاصمة التي توصف بأنها نسخة عن مدن غربية.

فبينما يواصل وليد الناصر وهشام محمود لقاءاتهما الشهرية في الساحة الهاشمية، يعتبر الصديقان منذ أيام المدرسة أن مشروع التطوير «مش غلط إذا بجيب خير للبلد».

الناصر (46 عاما)، اقترح «متاحف، مطاعم، معارض، قعدات...» كأماكن جديدة لجذب الناس إلى قاع المدينة الذي يعتبره حاليا «بلا هدف، عالفاضي...»، ويضيف: «البلد لازم تتطور».

يسكن الناصر طبربور، بينما يقطن صديقه محمود، (44 عاما)، الأشرفية، لكن الاثنين يشتريان احتياجاتهما من أسواق وسط البلد، لأنهما يعتبران أنها «أرخص وأحسن».

«هون نقطة تلاقينا»، يقول الناصر، مضيفا أنه وصديقه يمضيان بعض الوقت في الساحة بعد الانتهاء من مشتريات وسط البلد.

«في أشياء ما بتلاقيها إلا بوسط البلد»، قال محمود لـ «**السّجل**»، عادّا سوق الخضار القديم، سوق البخارية، مطعم هاشم والمحلات المجاورة للمسجد الحسيني من ضمن الوجهات التي يقصدها في المنطقة.

هذه المعالم إضافة إلى أخرى سياحية وأثرية كسبيل الحوريات والمدرج الروماني، يعتبرها سكان آخرون ومرتادو وسط عمان أساسية في تشكيل هوية المدينة التي يخافون عليها من الاندثار بعد إنجاز مشروع التطوير.

«إحنا مع التطوير، بس مش بوسط البلد، لأنه تراثي»، يقول معاذ السعود (25 عاماً)، مضيفا أنه إذا تم المشروع، فيجب أن يكون مشروطا بالمحافظة على «المعالم التراثية» لوسط العاصمة.

هذا بينما تشك نور عودة، البالغة من العمر (25 عاما)، في حجم التغيير الممكن حدوثه وسط البلد. «كل إشي إله ستايله، عندك عمان الغربية فايعة والناس بتروح هناك... وفي ناس بحبوا يتمشوا بوسط البلد».

«كل محل في حدا بحب يروح عليه»، قالت عودة لـ **السّجل** بينما كانت تنتظر سيارة السرفيس المتجهة إلى جبل الأشرفية حيث تقيم.

أمين عمان الأسبق والنائب الحالي ممدوح العبادي، وافق هذا الرأي، معرباً عن قلقه مما وصفه بـ»إلغاء هوية عمان».

«إحنا بدنا الساحة الهاشمية تظل شعبية عشان السياح بحبوا هيك... اللي بده حداثة بروح على عبدون»، يقول العبادي لـ «**السّجل**» مؤكدا على فكرة أن السائح الذاهب إلى وسط عمان «ما بده عمارة حضارية زي أوروبا، زهقان العمارات الحديثة... بدهم دناديش، حمص وفول ويشوفوا مواقع شعبية».

أمين عمان عمر المعاني، الذي عقد مؤتمرا صحفيا في 3 شباط/فبراير 2009، بمناسبة احتفال عمان بمئويتها الأولى، أعلن عن استملاك الأمانة لأراض بقيمة 250 مليون دينار لإنجاز مشروع التطوير من خلال شركات القطاع الخاص.

المعاني الذي وصف المشروع بأنه الأهم من بين المشاريع التي تسعى الأمانة إلى إطلاقها هذه السنة، قال إنه «سوف يعيد الحياة إلى قلب المدينة التي شهدت خلال الفترة الماضية عزوفا وضعفا في الحركة التجارية».

> **المعاني: المشروع سوف يعيد الحياة إلى قلب المدينة**

من الصعب الحصول على معلومات كافية من أمانة عمّان عن حيثيات هذا المشروع، الذي نشر على شكل إعلان بالإنجليزية. فبعد أسبوعين من محاولات الحصول على المعلومة، اكتفت الأمانة بتقديم حديث اتصف بالعمومية، دون الدخول في التفاصيل.

لكنها ترى أنه «من المبكر» الآن الحكم على المشروع، مع التشديد على أن الهوية العمّانية ستبقى مصانة.

مدير مديرية العطاءات في الأمانة معتصم الهنداوي قال إن معالم المنطقة الجديدة ستبدأ بالظهور مع انطلاق أعمال المشروع، و»حسبما تملي الحاجة».

«كل واحد بحب يكون بلده أحسن»، يعلق رجل ستيني أمام الساحة الهاشمية لدى سؤاله عن المشروع. الذي قال إنه يجهل أي شيء بخصوصه.

# اتفاقية "السكّري" والجامعة في مهبّ "الكركي"

السّجل - خاص

خياران وضعتهما إدارة مستشفى الجامعة الأردنية، أمام المركز الوطني لمرضى السكّري: «الانضمام وقبول مبدأ الرعاية الأبوية»، أو «تحمّل تكلفة الانفصال»، وهو ما يسعى المركز إلى عدم قبوله.

القضية ظهرت إلى العلن بعد أن أعلن مدير مستشفى الجامعة عبد الكريم القضاة، إلغاء الاتفاقية الموقّعة مع المركز منذ ست سنوات، في السابع من كانون الثاني/يناير الماضي، بحجة «التكلفة المالية الكبيرة التي تتكبدها الجامعة، فيما يستطيع مستشفى الجامعة توفير الخدمة نفسها».

المشهد البارز على السطح يخفي تسريبات تداولها مقربون من الجامعة والمركز، تقول بوجود قرار غير معلن من رئيس الجامعة خالد الكركي، بـ«فرط» الشراكة مع المركز، على خلفيات عدّها بعضهم «شخصية»، على إثر إعلان الكركي «غير المفهوم»، بحسب تعبيرهم، أنه استعاد أراضي للجامعة بعد أن أطلق حملة واسعة للتحري عن قطع أراض وشقق للجامعة. الجامعة باشرت مؤخراً استعادة بقية أملاكها، إلا أن مصادر في «الأردنية» رفضت الربط بين الموضوعين: عدم تجديد الاتفاقية، واستعادة أملاك الجامعة.

المركز الذي مضى على إنشائه عشر سنوات، يرى أن إدارة المستشفى «تأبطت شراً» في انخراطها في الجدل الدائر بينه وبين الجامعة، كون المركز لم يوقّع مع المستشفى أي اتفاقية، وإنما مع الجامعة الأردنية ممثلة بمديرية التأمين الصحي، وفقاً لمدير المركز كامل العجلوني، على عكس ما تناقلته وسائل إعلام على مدار أسابيع، بأن المستشفى والمركز هما طرفا الاتفاقية، فيما لم يتم التطرق في التغطيات الإعلامية إلى «جوهر المشكلة»، بحسب العجلوني.

> **المشهد على السطح يخفي تسريبات يتداولها مقربون من الطرفين**

العجلوني يؤكد أن المركز «الأول على مستوى الإقليم والعالم من حيث التجهيزات والطاقم الطبي الذي يعمل فيه»، وأنه «ذو كفاءة عالية في معالجة المرضى».

مدير المركز ينفي ما جاء في تصريحات مدير مستشفى الجامعة عبد الكريم القضاة، من أن سبب إلغاء الاتفاقية هو «الفاتورة الكبيرة للمركز التي تتحملها الجامعة»، مؤكداً

كامل العجلوني

أن تكلفة العلاج في المركز هي التكلفة نفسها في مستشفى الجامعة.

المركز يتبع رسمياً المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، حيث استقر في مبنى مطل على شارع الجامعة الأردنية في أيلول/سبتمبر 2005.

> **العجلوني: المركز هو الأول على مستوى الإقليم والعالم**

الجامعة عادت واقترحت اتفاقية مع المركز، شريطة أن تكون «قائمة على مبدأ التعاون»، وليس على مبدأ الرعاية الأبوية كما هي الحال في الاتفاقيات السابقة.

إلا أن «المركز، ممثلاً بمديره، لم يستجب» على حد تعبير القضاة. مما دفع الجامعة إلى إصدار قرار عدم تجديد الاتفاقية.

«**السّجل**» التقت بعدد من مراجعي المركز، الذين أبدوا ارتياحهم إلى مستوى الخدمات التي يقدمها، وبخاصة توافر أطباء الاختصاص، كما يقول ثائر عمر (30 عاما)، الذي يراجع المركز منذ سنتين.

في قاعة الانتظار داخل المركز، تجلس سيدة منقبة أبدت رغبتها في عدم الحديث حول ما إذا كانت تلمس أي فرق بين الخدمة التي يقدمها المركز وتلك التي يقدمها مستشفى الجامعة، وقالت إنها ترغب في الحصول على الرعاية الطبية الجيدة في أي مكان، بصرف النظر عن اسمه.

القضاة قال إن المستشفى يقوم بتزويد المركز بـ25 طبيبا، لسد النقص، لكن العجلوني أكد أن بإمكان المركز الاستعانة بأطباء من القطاع الخاص، إلا أن علاقات الزمالة تحتم على المركز الإفادة من خبرات مستشفى الجامعة.

«**السّجل**» حاولت الاتصال برئيس الجامعة خالد الكركي لاستيضاح موقفه من الجدل الدائر حول الاتفاقية، إلا أن مكتبه وعد بتمكين الصحيفة من الحديث معه، لكن هذا لم يحدث.

أردني

# تطبيق حكومي جزئي وانتقائي للرؤى الملكية

## تتمة المنشور على الأولى

في السياق نفسه، فقد صدر قانون الأحزاب الأخير، للحد من الترهل الحزبي وأدى لترشيق عدد الأحزاب من 35 إلى 14 حزباً، ولم يستشعر الجمهور بالفعل غياباً للأحزاب التي تم حلها، غير أن البيئة السياسية تظل قاصرة عن اجتذاب الأحزاب ومنحها فرصة المشاركة عبر مجلس النواب وتالياً عبر السلطة التنفيذية، وذلك بـ«فضل» قانون الانتخاب، ونقص الإرادة السياسية، للتقدم نقلة نوعية إلى الأمام نحو تداول السلطة التنفيذية، وهو مآل كل نظام ديمقراطي.

**الطموح الذي يهجس ويجهر به ملك البلاد، يصطدم في بعض جوانبه بمصالح تقليدية وامتيازات مكتسبة**

ليست الصورة قاتمة كما قد تثور انطباعات، فانفتاح الفضاء أمام وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، والتقدم الكمي للمنابر الإعلامية من مطبوعات وقنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية ومواقع إلكترونية، وتحسن أدائها مع ارتفاع نسبي في حرية التعبير وتداول المعلومات، قد رفع في المحصلة من درجة الوعي العام، ومنح فرصاً للاستثمار والتشغيل. مع ذلك لم تحسم الحكومات خياراتها، فتحرير الإعلام ما زال طموحاً ينتظر التنفيذ، وما زال شبح وزارة الإعلام ماثلاً في تعيين أعضاء مجالس إدارة الهيئات، وحتى لدى بعض الصحف اليومية.

وفي المؤشرات الاقتصادية طرأت ارتفاعات ملحوظة على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نصيب الفرد من هذا الناتج، لكن مع زيادة في معدلات التضخم، وهو ما سعت الحكومات لاحتوائه عبر زيادات الأجور والرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور، لكن دون ترجمة التوجه الملكي بربط الأجور بمعدلات الأسعار وكلفة المعيشة. وتم المضي في بناء مشاريع سكنية وفي إزالة البؤر الأشد فقراً، ومواصلة دعم المشاريع الصغيرة في الريف، ومشاريع التدريب المهني، والاستمرار في نظام المعونة الوطنية وهو إنجاز يسجل للأردن رغم أية شوائب تشوبه، يتعلق بعضها في نظر فئات من الجمهور إلى أن المال العام سائب، وهو ما توافقهم عليه فئات أخرى من متنفذين، لا يرون في هدر مال الخزينة عيباً، وذلك نتيجة ضعف الرقابة خاصة لدى المؤسسة التشريعية.

وفي التحول الاقتصادي، فإن نشوء المناطق التنموية عكس في الأساس إرادة ملكية في شمول مناطق المملكة بثمرات التنمية، وذلك ابتداء من منطقة العقبة التي وفرت آلاف فرص العمل ووفرت نافذة استثمارية واسعة، إضافة إلى مناطق مماثلة تنتظر استكمال تنفيذ ها في المفرق وإربد ومعان. وذلك بعد أن استأثرت العاصمة على مدى عقود بخدمات التطوير واستقطاب العاملين، ما أدى في النتيجة مع الهجرات الداخلية ومن الخارج، لأن تنوء عمان بساكنيها ومبانيها ومركباتها.

وقد لاحظ من لاحظ أن الأردن استقبل الأزمة المالية العالمية بأقل قدر من الخسائر، رغم حالة ركود شهدتها بعض قطاعات، فيما أدت موجة الغلاء السابقة في أسعار المحروقات، إلى شيوع قيم ترشيد الاستهلاك.

وبينما أخفق قطاع حيوي مثل قطاع النقل العام في تلبية احتياجات الزيادة السكانية والتوسع العمراني بما يجعل منه قصة فشل ذريع، أدت لتفشي حيازة المركبات الخاصة، فإن قطاع الاتصالات شهد تقدماً ملحوظاً في السنوات العشر الماضية، إذ تحسن مستوى الخدمة بصورة ملحوظة، وامتد ليشمل مع انتشار خدمة الهواتف الخلوية سائر مناطق المملكة بما فيها البوادي، علاوة على انتشار خدمة الإنترنت دون قيود.

ومع استذكار الظروف الداخلية والتحديات المحلية، فقد عاش الأردن طيلة العقد الذي انقضى، في قلب عاصفة من التحديات من بينها أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة واحتلال العراق بعد عامين، واضطراب الوضع في لبنان، والتنصل الإسرائيلي من موجبات السلام، والانقسام الفلسطيني وانتهاء بالحرب الدموية الأخيرة على غزة.

كانت الحروب والصراعات قريبة من الحدود، وترتد بعض امتداداتها داخل الحدود، وتتردد أصداؤها في فضاء البلاد، وهو ما انعكس في انفراجات وتضييقات متعاقبة على الحريات وحدد إيقاعاً بطيئاً ومتردداً لتكريس النهج الديمقراطي، الأمر الذي أفادت منه في النتيجة قوى محافظة في بعض دوائر صنع القرار وخارجها (بقاء الحراك السياسي والحزبي مرهوناً بحزب واحد في الشارع)، فيما حافظ الأردن على استقراره وتماسكه أمام الأنواء الخارجية، وقد انعكس ضعف النظام العربي عليه وعلى أدائه، في مدى الفاعلية أمام تحديات خارجية وفي مقدمتها تحدي التوسع الإسرائيلي، ويلي ذلك وبدرجة أقل التمدد الإيراني ومفاعيله في المجتمعات والكيانات العربية : العراق، ولبنان، وفلسطين.

في المحصلة، فإن الإصلاح ينجز بعض الخطوات الهامة في المجال الاقتصادي والتنموي وتحديث بعض المرافق الحيوية وتحسين خدماتها، لكن الإصلاح السياسي يراوح مكانه ويتغذى ليس فقط من التردد الرسمي، بل كذلك من انقسام النخب السياسية وبعضها نخب حزبية، ومن افتقار شرائح منها للعزيمة والقناعة، بأهمية إصلاح توافقي لا يثير مخاوف أي من مكونات المجتمع، ويلبي موجبات استكمال بناء دولة القانون، مع ما لذلك من استحقاقات اجتماعية وثقافية.

من الواضح أن الطموح الذي يهجس ويجهر به ملك البلاد، يصطدم في بعض جوانبه بمصالح تقليدية وامتيازات مكتسبة ورؤى متوارثة، رغم أن دولاً آسيوية منها اليابان تتوفر مجتمعاتها على معتقدات اجتماعية موروثة صلبة ومتقادمة، ولم يكبحها ذلك عن اعتناق خيار التحديث والعصرنة، بتزكيتها لمبدأ العلم وحرية البحث العلمي والمأسسة الديمقراطية، وتعظيم قيمة العمل والإنتاج.

وعليه، فإن طموحات الملك الإصلاحية والتنموية، ما زالت تنادي الإصلاحيين في مختلف مواقعهم، لكسب الرهان وفاء لمصالح البلاد، وتحقيقاً لتطلعات القوى الحية والأجيال الشابة للحاق بركب العصر.

# الإعلام: تطور "كمي" رافقه ارتباك حكومي

السجل - خاص

شهدت الساحة الإعلامية خلال السنوات العشر الماضية تطوراً إعلامياً ملموساً من حيث الكم، وفي موازاة ذلك، لوحظ ارتباك حكومي واضح في إدارة الملف الإعلامي، والانتقال به من «إعلام حكومة» إلى «إعلام وطن»، بحسب الرؤية الملكية.

بوادر التطور الكمي ظهرت من خلال ارتفاع عدد الصحف اليومية من ثلاث صحف ناطقة بالعربية هي «الرأي» و«الدستور» و«العرب اليوم» وواحدة بالإنجليزية هي «جوردن تايمز» إلى سبعة خلال العام 2008، وذلك مع صدور «الغد» التي شقت طريقها وأصبحت منافسة قوية لليوميات الأوائل و«الأنباط» و«الديار»، ويرتقب صدور صحيفة ثامنة هي «السبيل» التي ستكون الذراع الإعلامي لحزب جبهة العمل الإسلامي.

خلال الفترة نفسها، ظهرت محطات إذاعية خاصة وصلت إلى 33 إذاعة محلية، كما ظهرت مواقع إلكترونية عدة، زادت على 23 موقعاً إلكترونياً إخبارياً، ونشأت سبع محطات تلفزيونية خاصة، بيد أن تلك المحطات لم ترتق حتى الآن إلى حد منافسة التلفزيون الأردني في ظل إجهاض تجربة تلفزيون أيه تي في (atv) الخاص.

إجهاض هذه التجربة أدى، في نهاية الأمر، بمالك المحطة محمد عليان، وهو نفسه ناشر يومية «الغد»، لبيعها إلى شركة العجايب، التي قامت بعدئذ ببيعها، إلى المنتج طلال العواملة، على أمل أن يتم الترتيب لبث فضائي مستقبلي لها.

أقرت الحكومة خلال السنوات العشر الماضية قانوناً جديداً للمطبوعات والنشر، تم بموجبه النص على «عدم توقيف الصحفي»، وإن تم توقيف صحفيين من قبل محكمة أمن الدولة في قضايا ذات صلة بالمطبوعات والنشر، مثل: جهاد المومني، وهاشم الخالدي، وآخرين.

يسجل إيجاباً إصدار قانون حق الحصول على المعلومة، الأمر الذي اعتبر تطوراً إيجابياً على المستويات المحلية والعربية والإقليمية كافة.

التخبط الحكومي يظهر من خلال هنات في بعض جوانب إدارة التحولات الإعلامية، ظهر ذلك واضحاً من خلال إنشاء المجلس الأعلى للإعلام، ومن ثم الغاؤه، وإنشاء المركز الأردني للإعلام والغاؤه، وكذلك عدم وضوح الرؤية الحكومية بما يتعلق بطريقة إدارة «إعلام وطن»، وفصله عن «إعلام الحكومة»، من خلال تدخلات مباشرة في مجلسي إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وبترا، باستثناء مرحلة زمنية قصيرة استطاعت فيها مؤسسة الإذاعة والتلفزيون رسم سياستها الإعلامية وتطوير أدائها من خلال مجلس إدارتها وبشكل مستقل.

رافق الغاء وزارة الإعلام أيضاً، عدم وضوح الرؤية لدى الحكومات المتعاقبة في طريقة التعامل مع المؤسسات الحكومية الإعلامية المرتبطة بالوزير، فمرة يتم ربطها بوزير عامل في الحكومة ومرة أخرى يتم فصلها.

يقول كاتب عمود فضل عدم الإفصاح عن اسمه، «شهدنا في مراحل جدلاً حول جدوى إلغاء وزارة الإعلام، ثم تم الغاؤها نظرياً، لكننا أبقينا وزيراً في كل الحكومات مسؤولاً عن ملف الإعلام، وله توقيع على معاملات دوائر الإعلام، كما صنعنا «جزراً»، يقال إنها مستقلة، مثل دائرة المطبوعات، وهيئة المرئي والمسموع، ومجلس إدارة الإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء، وتم تعيين مجالس إدارة بتكلفة مالية لنقول إنها مؤسسات مستقلة، وهو استقلال شكلي لأن كل الخيوط في يد الحكومات، فما تم إنتاجه هو «تفريخ» هيئات ومجالس ومسؤولين ومكافآت، وبقي وزير الإعلام موجوداً عملياً حتى وإن لم يحمل اللقب رسمياً.

تطور الإعلام شهد خطوات إلى الأمام بالتوازي مع خطوات أخرى إلى الخلف، وبالتالي فإن العقلية التي تتعامل مع إدارة الإعلام بـ«القطعة» «يجب أن تتغير أو تتطور»، يقول عضو مجلس إدارة سابق في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

الملك يولي الإعلام عناية فائقة، وهو أكد في مرات ومناسبات عدة حرصه على تطوير الأداء الإعلامي ومنحه سقفاً من الحرية والتحرك، ولعل ما قاله خلال لقائه رؤساء تحرير صحف يومية، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، من أن «توقيف الصحفيين في قضايا النشر لن يتكرر في الأردن»، يؤكد ما تم الذهاب إليه.

في المحصلة خطت مؤسسات إعلامية رسمية خطوات معقولة؛ وشهدت نقلات يمكن البناء عليها مثل وكالة الأنباء الأردنية، وسقفاً معقولاً وحرية وحضوراً للرأي الآخر في التلفزيون في مراحل مختلفة، كان يتقدم ويتراجع، وفق نظرة مجالس الإدارة وقدرتها على طبع عملية التطور برؤيتها المهنية.

الإعلام في نهاية الأمر بحاجة إلى استقرار في إداراته، وأن تكون معايير التعيين فنية مهنية، ومن المهنية أن يكون المسؤولون مؤمنين وقادرين على أداء سياسي وديمقراطي تقدمي يخدم تطلعات الدولة الأردنية.

أردني

## عشر سنوات من التحول الديمقراطي

# تقييم الشعب لمستوى الديمقراطية في الأردن أفضل من تقييم النخب

فارس بريزات

عشرون عاماً من التحول نحو الديمقراطية في الأردن؛ منذ العام 1989 وحتى الآن، وما زال الأردن في منتصف الطريق. عشر سنوات من حكم الملك عبد اللّه الثاني لم تُغير الحال كثيراً للأفضل، على الرغم من أن الملك وجه حكوماته المتعاقبة لإنجاز مشروعات محددة في التنمية السياسية والتحول الديمقراطي؛ مثل انجاز قانون انتخاب عصري ومتطور وحديث، وقوانين أخرى ناظمة للعمل السياسي بما يكفله الدستور من حقوق ويمليه من واجبات. تقييم الرأي العام لمستوى الديمقراطية في الأردن أفضل قليلاً من تقييم النخبة الأردنية ولهذا ما يُفسره.

> **يكتمل بنيان الديمقراطية السياسية، عندما يتم تداول السلطة من طريق صندوق الاقتراع**

يكتمل بنيان الديمقراطية السياسية نظرياً، وليس بالضرورة عملياً، عندما يتم تداول السلطة من طريق صندوق الاقتراع من خلال انتخابات دورية ومنتظمة ونزيهة. على الرغم من الإدراك السائد لدى النخبة السياسية الأردنية بأن النظام السياسي الأردني يعمل في صورة جيدة، وأنه قدم الكثير من الإنجازات على صعيد التنمية والتعليم والصحة والأمن والاستقرار في حدود الإمكانات المتاحة، فإن النخبة الأردنية ما زالت تقيم مستوى الديمقراطية في الأردن بأنه 5.6 من عشرة، كما جاء في استطلاع للنخبة نفذه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية في نيسان 2008، بينما تقيم عامة الشعب مستوى الديمقراطية بأنه 6.7 من عشرة، كما جاء في استطلاع الديمقراطية الذي نُفذ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

عندما تسلم الملك عبد اللّه الثاني سلطاته الدستورية عام 1999، كان مستوى الديمقراطية في الأردن في العام الذي سبق انتقال السلطة (1998)، دون المنتصف (4.9 من عشرة)، وفي العالم التالي ارتفع مستوى الديمقراطية إلى 5.5 من عشرة. وعزا المراقبون هذا الارتفاع، آنذاك، إلى التفاؤل الذي رافق التحول السلس للسلطة نتيجة لأسباب عديدة منها: أن الملك الشاب ممتلئ بالطاقة والحيوية ويحركه الإنجاز وليس مجرد الحديث عنه. وفيما صدق هذا التقييم في موضوعات التنمية ودعم "جزر التميز" في الأردن، فإنه واجه بعض التحديات في موضوع الديمقراطية، ولكن مستوى الديمقراطية خلال السنوات العشر تحسن من وجهة نظر الرأي العام، كما يوضح الرسم البياني المرفق. ولعل أبرز هذه التحديات هو اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، التي أدت إلى تغليظ عصا الحكومة ضد التظاهرات المناصرة للانتفاضة آنذاك، وبداية التسخين الأميركي لغزو العراق، ما وتر الأوضاع الداخلية إلى حد أشعر الناس بنوع من سطوة الحكومة على الحريات العامة بذريعة ضبط الأمن.

> **ما زال أمام الديمقراطية في الأردن شوط طويل لتقطعه**

بدأت الظروف الإقليمية التي أدت إلى خلق مناخ مساعد على كبت الحريات العامة، وإلى التراجع في مستوى التعبير الاحتجاجي، تحديداً على الصعيد الداخلي، بالتراجع بعد احتلال العراق عام 2003. وأجريت الانتخابات النيابية بعد عامين من الانقطاع والفراغ النيابي في 17 حزيران/يونيو 2003. وقد أدى هذا الانفراج إلى تحسن مستوى الديمقراطية في الأردن إذ وصل إلى 5.5 من عشرة في نهاية شهر حزيران/يونيو 2003. إلا أن انتكاسة أخرى حصلت في عام 2007. إذ تشكل رأي عام متشكك في نزاهة الانتخابات البلدية التي نُفذت في تموز 2007، وكذلك الانتخابات النيابية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، ما أدى إلى تراجع مستوى الديمقراطية إلى ما دون 6 من عشر، بعد أن وصل إلى 6.3 في العامين 2005 و 2006. وعاد وتحسن مستوى الديمقراطية عام 2008 من وجهة نظر الرأي العام حتى وصل إلى 6.7 من عشرة.

تقييم الرأي العام لمستوى الديمقراطية يتأثر بالمجريات السياسية الداخلية والخارجية، نظراً للارتباط العضوي للمجتمع الأردني بمحيطه من جهة ولأن الأغلبية من الأردنيين تُعرّف الديمقراطية بالحريات المدنية والحقوق السياسية من جهة أخرى. تفاعُل المجتمع الأردن مع الظروف الإقليمية وتعبيره عن غضبه تجاه ما يحصل في فلسطين وفي العراق وغيرها وكيفية تعامل الحكومة مع هذه التعبيرات تؤثر سلباً وإيجاباً على تقييم الرأي العام والنخب لمستوى الديمقراطية في الأردن. ما زال أمام الديمقراطية في الأردن شوط طويل لتقطعه، ولكن قطعه يحتاج لديمقراطيين يعملون ولا يتمنون فقط. النوايا الحسنة أمر جيد، ولكن عدم متابعتها بالتنفيذ قد يُنتج حالة من اللامبالاة السياسية، وليس من الحكمة للأمن والاستقرار بمكان أن يتساوى العبث مع نقيضه.

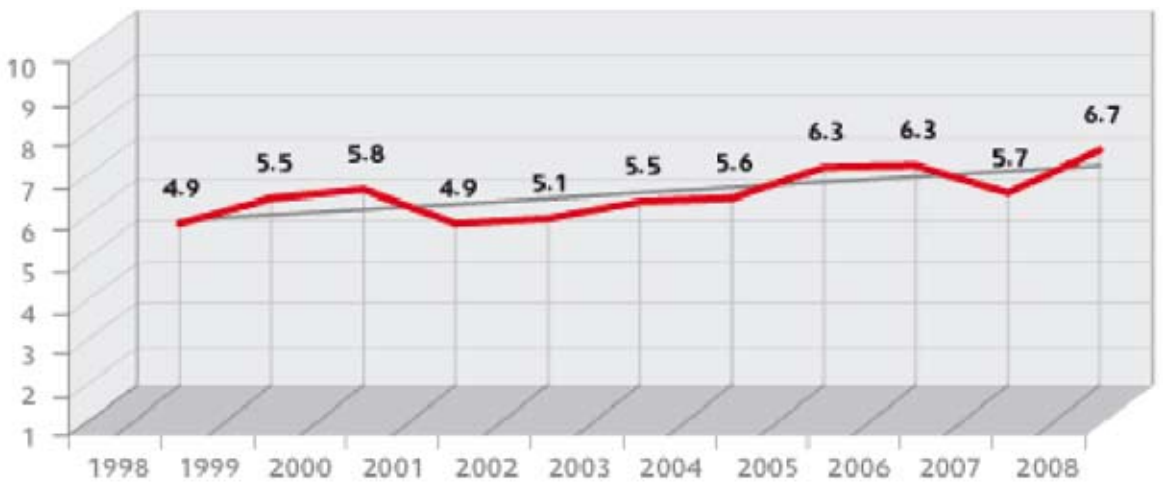


تقييم الأردنيين لمستوى الديمقراطية في الأردن منذ 1999 وحتى 2008

# الدستور، الصحافة وولاية العهد

السجل - خاص

مساء الاثنين 2004/11/28، خرج التلفزيون الأردني بإعلان "مفاجيء"؛ الملك عبد اللّه الثاني قرر "إعفاء" أخيه غير الشقيق، الأمير حمزة، من ولاية العهد الذي كان منحه إياه قبل 5 أعوام من ذلك التاريخ، وتحديدا في 1999/2/7.

جاء في الرسالة «قد تأكدت أن وجودك في هذا المنصب الشرفي يقيد حريتك ويحد من إمكانية تكليفك ببعض المهمات، ويحول بسبب طبيعته الرمزية بينك وبين تحمل بعض المسؤوليات التي آنت أهل لحملها والنهوض بها على أكمل وجه». منذ ذلك الوقت لم يعلن الملك عن ولي جديد للعهد.

المادة 28 من الدستور الأردني تنص صراحة على أن "تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه سناً إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفي إخوة". وهذا يعني أن الأمير الحسين الثاني، أكبر أبناء الملك عبد اللّه الثاني، المولود في 28/6/1994، هو ولي العهد حكما ودستورا.

> **يُنظر إلى ما حدث في 2004 على أنه تكرار لما حدث في 1999**

وجاء في المادة نفسها أنه "يجوز للملك أن يختار أحد إخوته الذكور ولياً للعهد، وفي هذه الحالة تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إليه". وقد أضيفت هذه العبارة إلى الفقرة الأولى من المادة 28 في العام 1965 لكي تتيح للملك الراحل الحسين أن يعين شقيقه الأمير الحسن وليا للعهد. آنذاك، كان أبناء الملك صغارا في السن.

ويُنظر إلى ما حدث في 2004 على أنه تكرار لما حدث في 1999، عندما قام الملك الحسين، وقبل أسبوعين من وفاته، بإعفاء الأمير الحسن من منصب ولي العهد وتعيين الأمير عبد اللّه، أكبر أبنائه، في المنصب. يضاف إلى ذلك أن تعيين الأمير حمزة وليا للعهد كان في الأصل تنفيذا لوصية الملك الحسين قبل رحيله.

وسائل الإعلام الرسمية والخاصة لم تتناول قرار الإعفاء. رسميا، قضت التعليمات بعدم الإشارة إلى قرار "الإعفاء"، والاكتفاء ببث أو نشر رسالة الملك إلى شقيقه، وهو ما تمثل في تغطية الدستور والرأي للخبر. أما الغد والعرب اليوم، فقد خرجت عناوينهما بما يفيد أن الملك يعفي الأمير حمزة من ولاية العهد.

أردني

## تيار الإصلاح ضعيف، ومناهضوه متنفذون

# دولة المواطنة وسيادة القانون مفتاح الإصلاح السياسي

حسين أبو رمّان

عقد من الحراك السياسي مرّ منذ العام 1999، لم يتوقف خلاله الملك عبداللّه الثاني عن تأكيد انحيازه إلى جانب إصلاح وتطوير الحياة السياسية. لكن جردة سريعة لملف التنمية السياسية، تكشف عن انقسام النخب السياسية في البلاد على نفسها بهذا الشأن، والنتيجة أن الأردن ما زال يدور في حلقة مفرغة، مع كثير من مظاهر التراجع، وقليل من مظاهر التقدم.

محمد القطاطشة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة، يرى أن من بين الاستعصاءات التي تعرقل عملية التغيير هو أننا ما زلنا نستخدم قيماً ثلاثاً في التعامل مع الدولة، هي: «القيم القبلية، والقيم الدينية، والقيم المدنية»، وأننا نعيش حالة من الضياع والإرباك بين هذه القيم، بينما «الأساس هو الالتفاف حول الدولة الوطنية بمضمونها المدني، أي دولة المواطنة». لهذا لا يمكن أن نتحدث عن إصلاح سياسي ونتمسك بالقيم العشائرية، إذ يجب أن يكون الناس سواسية أمام القانون.

### الرنتاوي: الإصلاح غير مطروح على أجندة العمل الرسمي أو الأهلي

عريب الرنتاوي مدير مركز القدس للدراسات السياسية، يرى من جهته أن مشروع الإصلاح السياسي يراوح مكانه منذ أواسط التسعينيات، معتبراً أن هذا التقييم ليس جزافياً، وهو يستدل على ذلك بالنتائج الكمية التي يمكن حسابها بالأرقام من خلال استطلاعات رأي تقيس مستوى الديمقراطية وحرية الصحافة، والتي تصنّف الحالة الأردنية في منطقة الوسط، تنتكس أحياناً، وتشهد انفراجاً أحياناً أخرى، لكنها لا تشكل اختراقاً.

ويستخلص الرنتاوي أن «الإصلاح غير مطروح على أجندة العمل الرسمي أو الأهلي، إذ لا شواهد على وجود إرادة للقيام بتغيير جذري» في المدى المنظور.

لكن النائب مفلح الرحيمي، أحد أبرز أقطاب كتلة التيار الوطني، يجري تقييماً مختلفاً، فهو يذكّر بأن «جلالة الملك عبداللّه الثاني تحدث عن مرحلتين من الإصلاح؛ الاقتصادي والسياسي»، معرباً عن رضاه عن الإنجاز الذي حققه الأردن خلال السنوات العشر الماضية في المجال الاقتصادي، والانتهاء من برامج التصحيح الاقتصادية.

قانون الانتخاب لمجلس النواب وقانون البلديات هما أكبر ضحايا حالة الركود السياسي. ففي العام 2001، شكّل تغيير قانون الانتخاب في عهد حكومة علي أبو الراغب ذريعة لتعطيل مجلس النواب لمدة عام ونصف العام تقريباً. أما القانون الجديد «المؤقت»، والذي فتح الباب أمام إصدار ما يزيد على 200 قانون مؤقت آخر في غياب السلطة التشريعية، فقد عمّق المضامين السلبية في النظام الانتخابي، بإقدامه على «تجزئة» محافظات البلقاء، الزرقاء، مادبا، عجلون، الكرك، والطفيلة، جاعلاً منها عدة دوائر انتخابية، بعد أن كانت تشكل كل منها دائرة انتخابية واحدة، حيث أخضع محافظتي إربد والعاصمة إلى مزيد من التجزئة من حيث عدد الدوائر الانتخابية. وفي هذه الحالة، تصبح الدوائر على مقاس عشائر أو عائلات بعينها، ويتقلص المضمون السياسي للعملية الانتخابية حد التلاشي.

أما قانون البلديات الجديد، فقد أعاد للمواطنين حقهم في انتخاب رؤساء وأعضاء مجالسهم البلدية، والذي كان قد صودر في انتخابات العام 2003. وتحت غطاء إعادة الحق إلى أصحابه، تمّ، من خلال الاستعانة بالديوان الخاص لتفسير القوانين، الانتقال بنظام الانتخاب، في خطوة مشوبة بعدم النزاهة، من «نظام الكتلة» الذي يسمح بالتصويت لعدد من المرشحين يساوي عدد مقاعد المجلس، إلى «نظام الصوت الواحد» سيىء السمعة والصيت.

أما المظاهر الإيجابية التي جاءت بها التعديلات، فقد اقتصرت على تحسين الجوانب الإجرائية في قانون الانتخاب، وإقرار كوتا نسائية لمجلس النواب من ستة مقاعد، وللمجالس البلدية بنسبة لا تقل عن 20 في المئة من مقاعدها. لكننا، مقابل ذلك، شهدنا، في عهد الحكومة السابقة، أسوأ انتخابات نيابية وبلدية منذ الانتخابات التكميلية في العام 1984.

وبما أن قانون الانتخاب هو حجر الأساس في العملية الديمقراطية، فإن ما وقع من تعديل سلبي على القانون يكون قد أغلق بوابة التغيير المنشود عبر هذه الطريق. وإذا بحثنا عن حل بديل عن طريق النهوض بالحياة الحزبية، فإننا سنجد أن الرهان الحكومي والنيابي على رفع عدد الأعضاء المؤسسين مدخلاً لإعادة هيكلة الحياة الحزبية باتجاه بلورة ثلاثة تيارات حزبية فقط، كان مجرد وهم. وكل ما تحقق أنه تقلص عدد الأحزاب إلى 14 حزباً. وبرغم أن إصدار نظام تمويل الأحزاب يعدّ خطوة إلى الأمام، فإن تجاهل دور التمويل في تغطية نفقات الحملات الانتخابية للأحزاب، يفقد هذا النظام أهميته.

سمير الحباشنة، وزير الداخلية الأسبق، يستذكر أن الحكومة السابقة اجتهدت لتقوية الأحزاب برفع عدد المؤسسين، لافتاً إلى أنه لم يكن مع هذا التوجه «لأن المسألة لا تتعلق بالعدد، بل بتأثير الحزبيين على الناس من خلال برامجهم»، بحسب رأيه. ويضيف أنه لو نجحت الأحزاب المتماثلة في توجهاتها بالاندماج ضمن عدة تيارات، لأسهم ذلك في نمو الأحزاب السياسية، محملاً مسؤولية ضعف الحالة الحزبية للقانون والناس والقادة الحزبيين.

القطاطشة يرى أن المراهنة على الإرادة السياسية للسير في طريق الإصلاح السياسي لم تعد كافية، إذ لا بد من توافر الروافع التشريعية اللازمة، مشدداً على أن الأرضية الدستورية التي يمثلها دستور 1952، تنطوي على نواقص، تعد معيقاً أساسياً لعملية الإصلاح.

«إن تجاوز النواقص الدستورية المعطلة للإصلاح، يتطلب تعديل الدستور باتجاه تكريس الأحزاب السياسية كأساس للنهوض بالحياة السياسية، وإقرار نظام انتخابي جديد يجمع بين التمثيل النسبي والتمثيل الفردي»، يقول القطاطشة.

ويشدد الرنتاوي على أن القوى المضادة للإصلاح بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كبيرة ومؤسسة، مشيراً إلى نشوء تيار عريض في الدولة والمجتمع يصر على الاستئثار بالامتيازات. لهذا، لا عجب، بحسب رأيه، إن رأينا أن هنالك من يقاوم الإصلاح من منظور إقليمي، أو من ينظر إلى الإصلاح السياسي من منظور الخصخصة الاقتصادية.

من بين التشريعات المهمة لتنمية الحياة السياسية، قوانين المطبوعات والاجتماعات العامة والجمعيات، وبدل أن يكون التوجه الرسمي هو الارتقاء بهذه القوانين بما يواكب تطور البلاد، وحاجات إنسانه، نجد أن هناك إصراراً على تقييد الحريات التي تكفلها هذه التشريعات.

فقد تمتع الأردن، منذ العام 1993، بقانون مطبوعات ليبرالي، لكن حكومة عبد السلام المجالي استبدلته بقانون مؤقت وغير دستوري، فقررت محكمة العدل العليا إيقاف العمل به. وحينما أعد قانون بديل كان على الدرجة نفسها من السوء. وشهد هذا القانون، بأوامر مباشرة من الملك عبداللّه الثاني، سلسلة من التعديلات التي قلصت من ثغراته، كان من بينها منع اعتقال الصحفي بسبب رأيه، ومع ذلك، فإن الصحفي ما زال يتعرض للاعتقال، كما يتعرض إلى العنف أثناء تأدية عمله، ما حدا بالملك إلى أن يعلن بأن اعتقال الصحفي وإيذاءه ممنوع، مشدداً على أن ذلك «خط أحمر».

أما قانونا الاجتماعات العامة والجمعيات، فقد كان هناك قانونان قديمان يعود الأول إلى العام 1953، وهو قانون «جيد»، ويعود الثاني إلى العام 1966، وهو قانون يفي بالغرض وإن كان بحاجة إلى تطوير، لكن القانونين الجديدين اللذين حلاّ محل القديمين، كانا متخلفين حقاً، إلى درجة استفزاز حفيظة بعض مؤسسات في المجتمعات المدنية الدولية والتي باتت تطالب حكوماتها بربط مساعداتها للأردن بوجود تشريعات ديمقراطية للحريات. وفيما التزمت الحكومة بالعمل على تعديل قانون الجمعيات ليقترب من مطالبات المجتمع المدني في الأردن، فإن الأنشطة التضامنية مع غزة جعلت قانون الاجتماعات العامة «كادوك»، (غير صالح) ولو لأسابيع قليلة، وبدل أن يستخلص وزير الداخلية عيد الفايز الحاجة إلى تطوير القانون، شدّد على العودة إلى تفعيله.

### القطاطشة: تكريس الأحزاب كأساس للحياة السياسية وإقرار نظام انتخابي يجمع بين التمثيلين النسبي والفردي

الحباشنة ينظر بعين الرضا إلى ما حققته الحرية الصحفية في العقد الأخير. كما يعتقد أنه وقع تعزيز للتجربة البرلمانية، وللدور النيابي في التشريع والرقابة، لكن يرى، في الوقت نفسه، أن مسار الإصلاح يخضع لمؤثرات ذاتية وأخرى موضوعية خارج نطاق السيطرة على المستوى الإقليمي، نافياً القدرة على تحقيق خطوات نوعية في هذا الاتجاه قبل استقرار الإقليم وقيام الدولة الفلسطينية. فالأردن، بحسب رأيه، بحاجة إلى الاستقرار، «لأنه يعيش في حالة حرب سياسية على عدة جبهات داخلية وخارجية»، مستخلصاً أنه لا يمكن للدولة وضع قانون وهي مرتاحة من منطلق احتياجات وطنية بحتة.

هناك قصة تتكرر كلما طرح موضوع الإصلاح على بساط البحث، أو جرت مطالبة بتعديل أو استبدال أحد قوانين البناء الديمقراطي، وهي إثارة ما أسماه الرنتاوي المخاوف أو الذرائع، منها أن الحركة الإسلامية، ستكون هي المستفيدة من أي إصلاح كبير. لافتاً الانتباه إلى أن هذه الذرائعية لم تقد الدولة إلى دعم قوى أكثر قرباً من السياسات الحكومية. ويصل إلى نتيجة مفادها أن غياب الإرادة السياسية للشروع في أجندة الإصلاح الوطني، يعززه غياب الضغط الداخلي، إذ إن قوى الإصلاح ضعيفة.

سبب آخر يثار في وجه كل طرح إصلاحي، هي ربط تحقيق الإصلاح بحل القضية الفلسطينية بدعوى الخشية على مصير قضية اللاجئين ومصير الأردن، ويتكرر هذا على لسان مسؤولين كبار. وما زال القرار السياسي لتجاوز هذه المشكلة غائباً، برغم أن من غير الصعب إدراك أن الإصلاح السياسي يحصن جبهة الأردن الداخلية، ويعزز منعته واستقراره، ويعظم قدرته وإسهامه في الحفاظ على حقوق اللاجئين في العودة والتعويض.

وإضافة إلى الحباشنة الذي يربط بين الإصلاح وحل القضية الفلسطينية، يرى النائب الرحيمي أن الأردن محاط بمناطق ملتهبة، لهذا يرى أن الإصلاح يجب أن يكون تدريجياً ويحافظ على سيادة الدولة الأردنية، لافتاً إلى أن الأردن سائر في الطريق السليمة، وأن العملية الحزبية واعدة، وستأخذ مجراها في المأسسة.

الإصلاح يراوح في المكان بسبب هذا المشهد من الانقسام بين النخب السياسية، والانقسام له حلول عندما تتوافر الإرادة السياسية من خلال البحث عن التوافق دون إثارة مخاوف أي من مكونات المجتمع الأردني. لكن الإصلاح يحتاج إلى إصلاحيين الذين يتعين عليهم أن يضاعفوا جهودهم لوضع ملف الإصلاح في مقدمة اهتمامات الدولة الأردنية.

سمير حباشنة

مفلح الرحيمي

عريب الرنتاوي

أردني

# المؤسسات الموازية: تغوّل على الحكومات أم "أسلوب جديد في الإدارة"؟

نهاد الجريري

لم تكن صلاحيات الحكومات الأردنية وولايتها الدستورية مثار جدل كما مثلما كانت في الأعوام العشرة الأخيرة، أي في العقد الأول من حكم الملك عبد اللّه الثاني؛ إذ زاد الحديث عن وجود مؤسسات "موازية" للحكومة "تتغول" على صلاحياتها في صورة غير مسبوقة، حتى ذهب البعض إلى حد القول إن ذلك "أسلوب جديد في الإدارة".

جواد العناني نائب رئيس وزراء ورئيس الديوان الملكي الأسبق، يرى أن المؤسسات الموازية في حد ذاتها ليست بالأمر الجديد على سياسة الحكم في الأردن. فقد شهدت المملكة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ظهور مثل هذه المؤسسات لشعور بأن "مؤسسات الوزارة لم تكن قادرة على أداء مهام معينة". ومن هذه مؤسسات الإقراض المتخصصة مثل الإنماء الصناعي، والإقراض الزراعي، وصندوق تنمية البلديات والقرى، وحتى بنك الإسكان قبل أن يتحول إلى بنك تجاري.

## الأصل في هذه المؤسسات أنها وجدت كي "تفعّل" آليات اتخاذ القرارات من دون تلكؤ

إلا أن هذه المؤسسات ظلت بحسبه "ضمن الإدارة التنفيذية للحكومة" بصفتها صاحبة الولاية العامة. ويوضح العناني أن بعضها كان بالفعل يتمتع باستقلال مالي وإداري وغير خاضع للموازنة العامة، لكنها كانت دائما مرتبطة برئيس الحكومة أو أحد وزرائه.

أما في عهد الملك عبد اللّه، فيلحظ العناني ظهور مؤسسات أسماها "فوق الحكومة"، تتميز بارتباطها بالملك مباشرة بصفته رئيس السلطة التنفيذية، وتنسب له مباشرة دون الرجوع إلى الحكومة. ويزيد أن مؤسسة مثل الديوان الملكي صارت "تطبخ" القرارات وترسلها للحكومة للتأشير عليها ثم تعيدها إلى الملك.

والأصل في هذه المؤسسات أنها وجدت كي "تفعل" آليات اتخاذ القرارات من دون تلكؤ وتزيد من فعاليتها لسيادة شعور بأن الحكومات ظلت عاجزة عن اتخاذ قرارات في مجالات معينة مثل الإصلاح الإداري، بالرغم من "إلحاح" الملك عليها.

ولا يعفي العناني الوزراء من المسؤولية، فهو يؤكد أن الوزراء "قصروا" في أداء واجباتهم وممارسة صلاحياتهم وتحولوا من "سياسيين يضعون سياسات وزاراتهم ويصنعون فيها القرار إلى مجرد منفذين"، وهذا غير كاف، يضيف العناني.

وبالفعل، فالملك عبد اللّه في بداية حكمه كثيرا ما كان يتردد على المستشفيات ودوائر الدولة، ويأمر بإصلاحات ليعود ويجد الأمور على حالها. وليس هناك ما هو أشهر من مصعد مستشفى البشير. شخصية مقربة من البلاط تروي أن الملك وقتها انتقد المسؤولين أمام مصعد مستشفى البشير لإخفاقهم في إصلاحه بالرغم من حديثه المتكرر عنه.

في المقابل، لا شك في أن طريقة حكم الملك عبد اللّه جاءت مختلفة بعض الشيء عن عهد والده الملك الحسين الذي لم يكن يهتم كثيرا بالتفاصيل، وبخاصة في الموضوع الاقتصادي الداخلي، "فقد كان جل اهتمامه منصبا على حماية الأردن من الأخطار الخارجية". مقال سابق نشر في العدد 46 من **السّجل** بتاريخ 2008/10/15، نقل عن الصحفي السعودي عبد الوهاب الفايز قوله إن "الملك عبد اللّه، ومنذ اليوم الأول لتسلمه سدة الحكم، بدا معنيا، إلى حد كبير، بالشأن الاقتصادي، وظل هاجسه الدائم مواجهة البطالة والتصدي للفقر وجيوبه".

ويخلص المقال إلى أن هذا الأمر، بالإضافة إلى "تلكؤ" الحكومات في تنفيذ التوجهات الملكية، و"عجزها" عن مواكبة تطلعات الملك، أدى إلى "تداخل في الصلاحيات بين الأجهزة الحكومية".

الكاتب والمحلل السياسي، محمد أبو رمان يرى أنه في عهد الملك عبد اللّه حدث "تضخم" لمؤسسات، مثل الديوان الملكي، على حساب المؤسسات "البيروقراطية"، فخلقت ما يعرف بحكومة الظل أو shadow government، والأصل أن هذا كان يهدف إلى تسريع التحديث وتحويل الحكومة إلى أداة تنفيذية، بالإضافة إلى الرقابة على الحكومة في ظل ضعف الدور الرقابي للبرلمان.

## طريقة حكم الملك عبد اللّه الثاني جاءت مختلفة بعض الشيء عنها في عهد والده

لكن هذا خلق في الوقت نفسه معضلة تداخل الصلاحيات بين المؤسسة الأمنية والديوان والحكومة، كما خلق "أزمة في تعدد المرجعيات". ولا شك في أن الحكومة كانت الحلقة الأضعف في هذا كله. وهو ما يبرهن عليه اليوم باستحداث مؤسسات موازية بالإضافة إلى الديوان، فهناك منطقة العقبة الخاصة، والمناطق التنموية ومؤسسة تشجيع الاستثمار، ومبادرات مثل كلنا الأردن والأردن أولا.

وفي هذا الإطار يمكن وضع ما شهدته الفترة الأخيرة لحكومة علي أبو الراغب من تركز الثقل السياسي الأهم والأقوى في الديوان الملكي والمخابرات العامة وليس في الحكومة. المفارقة أن أبو الراغب نفسه سحب مجموعة مهمة من الصلاحيات التي كانت تقع ضمن الولاية العامة الدستورية لحكومة عبد الرؤوف الروابدة، أول حكومة في عهد الملك عبد اللّه. في ذلك الوقت كان أبو الراغب رئيسا للجنة المكلفة إقامة المنطقة الاقتصادية الخاصة في مدينة العقبة، وهو المشروع الذي يعتقد كثيرون أنه تسبب في إقالة الروابدة وتعيين أبو الراغب رئيسا للوزراء.

وجود هذه المؤسسات في حد ذاته لا يؤشر على خلل. بسام بدارين، مدير مكتب صحيفة القدس العربي في عمان، يرى أن الدول المتحضرة والديمقراطية تلجأ إلى مؤسسات "ظل" لتكون "مطبخا استراتيجيا" يزود الدولة بالنصائح. لكنه يلحظ أن التجربة الأردنية في هذا المجال لم تنجح وذلك لأن الأفراد القائمين على بعض هذه المؤسسات دخلوا في صراع مع التنفيذيين في الدولة بدلا من أن يرفدوهم بالنصح والمعرفة.

ويرى الصحفي والمحلل السياسي فهد الخيطان أن بعض الشخصيات استغلت موقعها في هذه المؤسسات الموازية و"استخدمت التوجيهات الملكية بتوسع أكثر من اللازم، واستثمرتها فيما هو أبعد من أهدافها". ويلفت الخيطان إلى أن الملك شدد أكثر من مرة على ضرورة الترتيب مع الحكومة، لكن هذه المؤسسات "تجاوزت" هذه الحدود و "خلقت سلطات بديلة"، الأمر الذي تسبب في إشكاليات كبيرة في الدولة. وهو ما شهدناه في الفترة الأخيرة من اصطدام مؤسسة الديوان مثلا مع النواب والأعيان وحتى القوى الحزبية في البلد.

عموما، يرى الخيطان أن حكومة نادر الذهبي خرجت ناجحة من هذه المعضلة، واستطاعت أن تستعيد بعضا من صلاحياتها الدستورية، وربما كان في ذلك إشارة إلى إقالة باسم عوض اللّه رئيس الديوان من منصبه نهاية أيلول/ سبتمبر الماضي، وهو الذي أثار جدلا حول صلاحيات "مكتب الملك" لم تألفه الحياة السياسية الأردنية من قبل. الطرف الآخر من هذا الجدل تمثل في دائرة المخابرات؛ إذ تعاظم دورها في عهد الملك عبد اللّه وتعدى الشؤون الأمنية إلى السياسية، وحتى التعيينات في وظائف متقدمة في الدولة، حسبما يرى سياسي مخضرم أمضى فترة طويلة في الديوان الملكي، وفضل عدم ذكر اسمه لحساسية موقعه. ويذهب الرجل إلى أن مدير المخابرات السابق، محمد الذهبي، قام بنفسه بقيادة معركة الصيف الماضي غير المسبوقة ضد عوض اللّه بهدف إقالته من منصبه.

## بعض الشخصيات استغل موقعه في هذه المؤسسات الموازية

وجاء ناصر اللوزي، خلفا لعوض اللّه في رئاسة الديوان. اللوزي، بحسب مقربين منه، قد يتمكن من تحقيق التوازن في العلاقة مع الحكومة إذا "قام بترجمة الرؤية الملكية إلى مبادرات، وسلمها للحكومة والأجهزة الأخرى لتنفيذها بدلا من قيامه هو بذلك".

في هذا المجال، شهدت البلاد في الفترة الأخيرة أمرا محيرا، فقد

أعلن وزير الداخلية عيد الفايز، في مقابلة مع صحيفة "العرب اليوم" نشرتها في 2009/1/25، عن تفعيل قانون الاجتماعات العامة وتقييد المظاهرات والمسيرات، وهو ما رأت فيه أوساط صحفية "نهاية شهر العسل" بين الإسلاميين والحكومة، ولكن لم تمض على ذلك ثلاثة أيام، حتى أعلن عن أن اللوزي التقى وفدا من الحركة الإسلامية ضم نوابا وقادة في حزب جبهة العمل الإسلامي، ما يشير إلى عكس الاستنتاج الأول تماما، وهو ما يضع علامة استفهام جديدة على صلاحيات الحكومة وحدود المؤسسات الموازية لها وعلى رأسها الديوان.

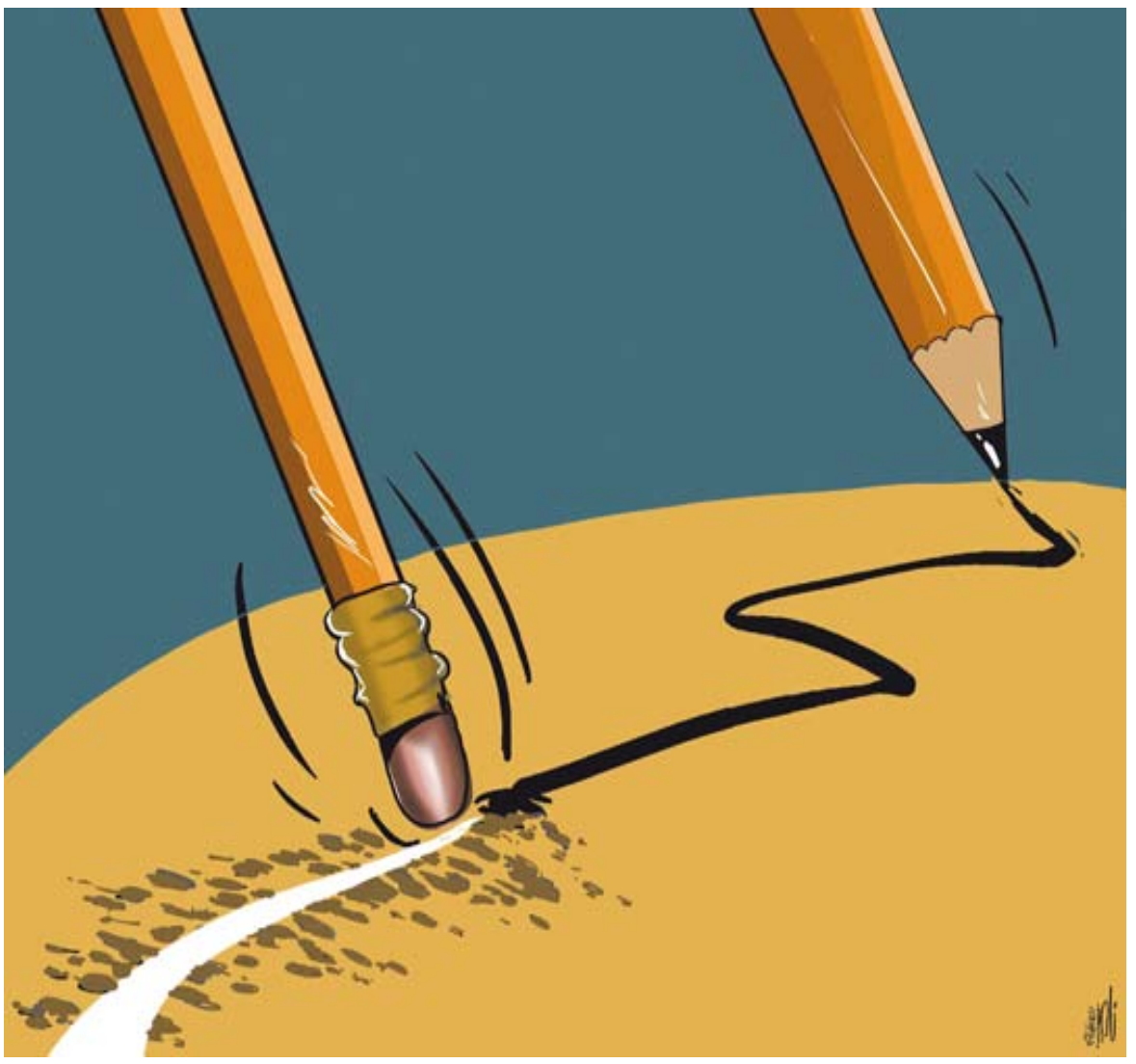

## أردني

# عبد اللّه الثاني: أول ملك في مرحلة ما بعد القومية

وصفي سعيد

ثمة سمتان بارزتان تميزان حكم الملك عبد اللّه الثاني الذي بدأ في أوائل العام 1999، فقد كان أول ملك أردني يأتي إلى الحكم في الحقبة ما بعد القومية، وثاني ملك هاشمي يولد خارج الحجاز.

بدأ وعي الملك الشاب، المولود في العام 1962، في وقت كانت فيه فكرة العروبة في طور الانحدار، وكان التنافس العربي العربي، يتحول بالتدريج إلى أن يكون غير ذي صلة بالمستقبل وبعملية التحديث، وأصبحت المصلحة الوطنية تعرف من خلال مصلحة الدولة.

وعليه، فإن حكم الملك عبد اللّه الثاني بدأ بإعادة تثبيت المصلحة الوطنية الأردنية القائمة على تعريفات جيل جديد يرى أن السياسة الخارجية الأردنية يجب تعكس تطور الدولة الأردنية الداخلة في القرن الحادي والعشرين، بقيادة جيل ليس غريبا على هذا القرن.

عملية إعادة التعريف هذه تمثلت، أولا وقبل كل شيء، في السياسة الخارجية الأردنية، وفي إطارها بدأ الملك عبد اللّه الثاني، منذ الشهر الأول لتوليه مقاليد الحكم في مأسسة السياسة الأردنية التي طبقت في ثلاث مجالات:

الأول: هو أن المصلحة الوطنية الأردنية اقتصرت، سواء في طموحاتها ودوافعها وتطبيقاتها أو في أهدافها، على الدولة الأردنية، وبذلك فإن الأدوات التي استخدمت لترويج هذه المصالح، أضاعت فائدتها وربما تحولت إلى عب، في مرحلة معينة.

والثانية: هي إبعاد الأردن، بقدر الإمكان، عن اللعبة السياسية العربية، والتي يمكن أن توصف بأنها جبهة للتنافس والمزايدة التي تدمر باستمرار المصلحة الوطنية الأردنية القائمة على التعريف الجديد، ففي إطار اللعبة السياسة تلك، تمت التضحية بالملموس في سبيل ما هو غير ملموس، وكانت العلاقات الثنائية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، هي الضحايا المعتادة لتلك اللعبة. هذان المجالان عززا وزادا من قوة المجال الثالث وهو: تأسيس علاقات ثنائية قوية مع الولايات المتحدة، وهذا المجال تحديدا هو الذي رأت السياسة الخارجية الأردنية أنه النجاح الأكثر أهمية. فمنذ أواسط الخمسينيات كانت العلاقات الأردنية الأميركية على الدوام رهينة، أو مشروطة، بالديناميات الإقليمية أو العالمية للحرب الباردة أو الصراع العربي الإسرائيلي، والذي في إطاره كانت علاقات الأردن مع الولايات المتحدة على الدوام في حاجة إلى وسيط، سواء كان ذلك عملية سلام أو مبادرة تستدعي دورا أردنيا، أو كان عليها أن تتم من خلال عاصمة أخرى. فضلا عن ذلك فإن الأردن، وبخاصة منذ أواخر السبعينيات، وبعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، كان عليه أن يتعامل مع كونغرس أميركي يتسم موقفه بالعداء.

> **حكم الملك عبد اللّه الثاني بدأ بإعادة تثبيت المصلحة الوطنية الأردنية القائمة على تعريفات جيل جديد للسياسة الخارجية**

عقب توليه العرش، بدأ الملك عبد اللّه الثاني في تطبيق سياسة بناء جسور مع الولايات المتحدة، وهي سياسة توجت بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول على نيويورك وواشنطن ، كان الأردن بين أول البلدان التي اتخذت موقفا حازما ضد الإرهاب. ومن هنا يمكن للمرء أن يفترض أنه منذ العام 2001، تمكن الأردن من بناء جسور متينة مع واشنطن، وأن يعيد التوجهات السابقة في الكابيتول هيل، وكانت نتائج ذلك واضحة في العلاقات القوية بين البلدين وفي المعونات السخية التي يتلقاها الأردن من الولايات المتحدة سنويا.

منذ العام 1999، ساعدت هذه المجالات الثلاثة، وبخاصة الأخير، على مواجهة التحديات والانقلابات التي اجتاحت المنطقة منذ العام 2001. وعلى أي حال فإن توابع الزلزال الذي هز المنطقة في العام 2003، حين شنت الولايات المتحدة الحرب على العراق، والتغير الحاد في موازين القوة في المنطقة، قدم، وسوف يستمر في المستقبل المنظور، في إفراز تحديات أضافية وأكثر جدية أمام الأردن، وهو ما سيتطلب مزيدا من إعادة تقييم وتعريف السياسة الخارجية الأردنية ودورها في المنطقة.

# المبادرات الملكية: انفتاح الرؤى وقصور القوانين

دلال سلامة

ربما لم يشهد الأردن زخما من المبادرات مثلما شهده خلال عقد من حكم الملك عبد اللّه؛ فبعد عامين من توليه مقاليد الحكم أطلقت مبادرة الأردن أولا في العام 2002، وفي العام 2005 أطلقت مبادرة الأجندة الوطنية، وبعد ذلك بعام واحد أطلقت مبادرة كلنا الأردن. وكان ملاحظا أن هذه المبادرات تقاطعت إلى حد كبير مع بعضها بعضا، فكلها رصد التحديات التي يواجهها الأردن على مختلف الأصعدة، وكلها شكلت لجانا لدراسة الأوضاع وقدمت توصيات في شأنها.

السؤال الذي يطرح نفسه هو أنه بعد مرور كل هذا الوقت على تلك المبادرات، أين أصبحت الآن؟ وما هي الدلالة التي يحملها تتابعها من دون فواصل زمنية حقيقية، وأنها تدعو لتطبيق برامج عمل متشابهة؟

كثير من المشاركين في صياغة هذه المبادرات يرون أنها وضعت في واقع الأمر "على الرف".

موسى المعايطة العضو في لجنة الأحزاب السياسية في مبادرة الأردن أولا، يرى أن ما نفذ من المبادرات على أرض الواقع كان محدودا جدا، فالأجندة الوطنية مثلا، التي شارك في إعدادها 200 عضو من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومجلس الأمة والصحافة، عملوا لثمانية أشهر للخروج بتوصياتهم، لم ينفذ منها إلا ما هو محدود جدا كما يقول، ومن ذلك على سبيل المثال قانون الكوتا النسائية التي تمخض عن منح النساء ستة مقاعد من أصل اثني عشر مقعدا، وكان هو ما اقترحته الأجندة.

عبد اللطيف عربيات، أحد المشاركين في مبادرة الأجندة الوطنية، يرى أن الحكومات المتعاقبة همّشت البنود المتعلقة بقضايا مفصلية، وبالتحديد القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي، ومن أهمها: قانون الانتخاب والتجمعات والحريات العامة.

عربيات الذي يشير إلى أن قانون التجمعات الذي هو "أكثر رجعية من قانون 53"، يحمّل الحكومات ومجلس النواب مسؤولية وأد هذه المبادرات، وإن كان يعتقد أن الوزر الأكبر يقع على مجلس النواب، فهو لم يقم بمهامه في محاسبة الحكومات ومراقبة أدائها، وكان مجرد "متفرج على تقصيرها".

هذا التناقض بين مبادرات عصرية وقوانين تعود بالحياة السياسية إلى الخلف، ينبه إليه المعايطة، مشيرا إلى قانون الأحزاب الذي ساهم في رأيه في تراجع الحياة الحزبية في الأردن، عندما اشترط 500 عضو كشرط لترخيص الحزب، "قانون الأحزاب الأخير تضمن إصلاحا شكليا، والإصلاح الحقيقي لا يكون إلا بقانون انتخابات عصري، يفتح المجال لتعددية سياسية تقود إلى أغلبيات برلمانية حقيقية".

التخوف من الإصلاحات السياسية، في رأي هاني الدحلة رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، يعني أنه "ليس هناك اتجاه حقيقي لجعل المواطن شريكا في القرار، ويعني أيضا أن الأجهزة الأمنية هي المسيطرة على الحكم، وليس العكس".

أمين محمود مقرر لجنة التعليم العالي والبحث العلمي في الأجندة الوطنية، وعضو في هيئة كلنا الأردن، يروي تجربته مع البيروقراطية فيقول إن لجنته وضعت استراتيجيات وتوصيات سلمت إلى الملك في حكومة عدنان بدران، ولكن بدلا من إقامة ورش عمل تناقش التوصيات وتخرجها إلى حيز النور "فوجئنا بحكومة معروف البخيت، التي خلفت حكومة بدران، تعلن أنه تم تشكيل لجان أخرى كلفت بالمهمة نفسها، وهو وضع استراتيجيات وتوصيات في القضايا نفسها، ثم ذهبت حكومة البخيت وجاءت حكومة أخرى لتشكل لجان أخرى بدأت أيضا من الصفر".

المفارقة هي أن اللجان الجديدة خرجت بالطروحات نفسها التي خرجت بها اللجان القديمة.

محمود يفسر ذلك بعدم وجود تقليد لدينا بأن "يبني المسؤول على إنجازات من سبقه، بل يسعى دائما لتسجيل إنجازات خاصة به".

لكن عريب الرنتاوي الذي كان عضوا في لجنة الأحزاب السياسية في مبادرة (الأردن أولا)، يرى أن الأمور أبعد من ذلك، فهو يرى في ذلك دليلا على "غياب الإرادة السياسية الواضحة والحازمة للإصلاح السياسي"، وأن الهدف من بعض هذه المبادرات هو "كسب الوقت لمواجهة بعض المتطلبات الداخلية أو الخارجية التي تطالب بالإصلاح السياسي، أو لتجاوز بعض الاستحقاقات".

ويضرب مثلا على ذلك بمبادرة "الأردن أولا" التي قصد بها في رأيه "تجاوز استحقاقات الحرب على العراق بأقل قدر من الأضرار".

مبادرة "الأردن أولا" هدفت إلى "تعزيز أسس الدولة الديمقراطية العصرية، وترسيخ روح الانتماء بين المواطنين"، وتضمنت وثيقتها مجموعة من الإجراءات لمواجهة تحديات الدولة في نواح محددة مثل البرلمان، القضاء، الأحزاب، النقابات المهنية والمنظمات الأهلية، الصحافة ووسائل الإعلام، المدارس والجامعات، والقطاع الخاص.

الصحفي باتر وردم يرى أن "عملية الإصلاح لا تحتاج إلى مبادرات، بل إلى قوانين وتشريعات يتم تطويرها بطريقة ديمقراطية". ويرى وردم أن مجلس النواب بتركيبته الحالية يمثل العقبة الأولى، فكثير من المشروعات الإصلاحية أحبطت فيه، وبالتالي فإن نقطة البدء في أي عملية إصلاح يجب أن يتم عبر صياغة قانون انتخاب حديث وعصري.

أردني

# الاقتصاد في عهد الملك عبداللّه: سياسات انفتاحية تشجع الاستثمار وترفع الدعم

محمد علاونة

حالة الاستقرار التي عاشها الأردن سياسيا في أواخر التسعينيات بعد هدوء العاصفة التي أثارها احتلال القوات العراقية للكويت، بتحرير الأخيرة العام 1991، وتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل في العام 1994، ساهمت، إلى حد كبير، في الالتفات إلى الوضع الاقتصادي الداخلي.

تبني سياسة اقتصادية تحررية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، قابلته تحديات توقيع الأردن اتفاقيات عالمية فرضت تحرير السوق، لكن أول تحول جذري شهده الأردن في هذا الاتجاه، كان مع اعتلاء الملك عبد اللّه الثاني العرش في شباط/فبراير العام 1999.

تجسد ذلك التوجه في الإعلان عن انتهاء عملية التفاوض مع منظمة التجارة العالمية في أواخر العام 1999، وموافقة المجلس العام للمنظمة على انضمام الأردن إليها في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، ما خلق إرباكاً في الأسواق التي لم تكن مستعدة للتعامل بآليات العرض والطلب، وبعد عام من إلغاء وزارة التموين.

في الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر 1999، أصدر الملك مرسوماً عيّن بموجبه 20 عضواً، معظمهم من القطاع الخاص، في المجلس الاستشاري الاقتصادي لمراقبة تطبيق الإصلاحات الحيوية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والإدارية، وذلك بهدف مواجهة تحديات العولمة.

وتبع ذلك السماح بالاستثمار الأجنبي في عدد من القطاعات، بموجب قانون جديد للاستثمار يمنح حوافز بنسبة 100 في المئة للمستثمر الأجنبي، ومن بين هذه القطاعات: خدمات الحاسوب والاستشارات الإدارية والبحث والتطوير والفنادق وشركات توريد الطعام والمصارف وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية وشركات مزودي الإنترنت وإنتاج أفلام السينما والفيديو ودور السينما وغيرها.

في العام التالي شهد الملك والرئيس الأميركي بيل كلينتون حفل توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر العام 2000، وغالبا ما ارتبط التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأميركية بالمساعدات المقدمة من واشنطن للمملكة.

وخلال زيارة الملك إلى الولايات المتحدة الأميركية في 28 أيلول/ سبتمبر 2001 وقع الرئيس الأميركي جورج بوش القانون المتعلق بهذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 17 كانون الأول/يناير 2001.

وتعتبر هذه الاتفاقية تاريخية، من حيث أنها كانت رابع اتفاقية تجارة حرة ثنائية تعقدها الولايات المتحدة، بعد عقدها مع كل من المكسيك وكندا وإسرائيل، وهي أول اتفاقية تجارة حرة تعقدها الولايات المتحدة مع دولة عربية، كما أنها أول اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة تتضمن التزامات تتعلق بالعمالة والبيئة.

لكن الاتفاقيات الدولية مع الدول الأجنبية حالت دون تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي سبقت الدولية، عندما وقع الأردن مع أربعة عشر بلداً عربيا اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى والتي بدأ العمل بها العام 1998.

عدم التفعيل جاء بسبب خلافات تجارية برزت لعدم اعتماد قواعد منشأ تفضيلية موحدة بين الدول العربية، واستكمال توحيد المواصفات العربية للسلع، والتزام الدول العربية بتبني هذه المواصفات، ومازالت سلع أردنية مثل الأدوية تواجه صعوبات في تسجيلها في أسواق عربية منها مصر.

أما الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية، فساهمت بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، خصوصا بين الشركات الأردنية والأميركية، وفي نهاية العام 2002، ارتفع حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة إلى 363 مليون دولار، من 13 مليون دولار العام 1999، حسبما أشارت أرقام صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

تطلب توقيع الأردن لاتفاقيات اقتصادية دولية وجود برنامج اقتصادي وطني داخلي لتسهيل تنفيذ تلك الاتفاقيات، فقام الملك بتوجيه رسالة إلى الحكومة في العام 2001، أكد فيها أن الوقت قد حان لإعداد برنامج للتحول الاقتصادي والاجتماعي، يركز على الاستثمار في الإصلاحات والسياسات والبرامج التي تم الحصول على إجماع وطني عليها في الملتقيين الاقتصاديين الوطنيين الأول والثاني، وذلك كان ضرورة لمواجهة تحديات اقتصادية قادمة.

العام 2002 قدمت الحكومة برنامجا عرف باسم برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، انطلق العمل به في العام نفسه، وهو يركز على تنفيذ سياسات وبرامج إصلاحية، لكن البرنامج لم يحقق نجاحا بموازاة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

واقتصر على تعديلات لقوانين لغايات تحقيق فلسفة الاستثمار في عمليات الإصلاح التي تساعد على الوصول إلى التنمية المستدامة، وبخاصة الاستثمار في تعليم وتدريب المواطنين وفي تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية والقضائية، وكذلك في تحسين الخدمات الحكومية الأساسية المقدمة للمواطنين، وبخاصة في المناطق النائية، مع التركيز على قطاعات الصحة والمياه والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنمية المحافظات ومحاربة الفقر والبطالة بمنهجية قائمة على مبدأ تعزيز الإنتاجية.

رغم التصورات الواضحة، حالت البيروقراطية التي نمت على مدار الأعوام السابقة، وبطء التنفيذ دون تحقيق إصلاحات حقيقية واقتصرت على، تعزيز الاحتياطيات من العملات الصعبة.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1999 دعا الملك ما يزيد على 160 ممثلاً للقطاعين العام والخاص للاجتماع في فندق موفنبك البحر الميت في خلوة اقتصادية دامت يومين لتعزيز العلاقة بين هذين القطاعين.

وقد اختتم ممثلو القطاعين العام والخاص اجتماعهم بإصدار وثيقة من 13 صفحة تبين المسائل الأساسية التي تحتاج إلى معالجة لتحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، وقد شملت التوصيات سياسة تحرر وتحديث اقتصادي، تصاحبها إصلاحات مالية وقضائية.

وأوصى المشاركون، لتطبيق هذه السياسات، بأن يشكل الملك مجلساً استشارياً تحت رعايته يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

وقد تم تطبيق التوصيات بسرعة، وأمر الملك بتشكيل المجلس الاستشاري الاقتصادي الذي أخذ يعمل عن طريق تشكيل لجان كانت في حالات عدة برئاسة شخصيات من القطاع الخاص تحظى بالدعم التام من الحكومة؛ إما من خلال المشاركة المباشرة أو عن طريق تسهيل أبحاثهم.

كما شكلت لجان لمعالجة قضايا متنوعة منها: تعزيز دور البنوك في التطوير الاقتصادي، وتحويل العقبة منطقة اقتصادية خاصة، ووضع استراتيجية لرعاية القطاع السياحي.

وتمخضت هذه المشاركة والتعاون عن نتائج إيجابية، تمثلت في تخفيض نسبة الدين الخارجي من 81,9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 74,7 في المئة خلال سنة واحدة، وتخفيض نسبة العجز في الموازنة من 6,8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,3 في المئة.

وفيما يتعلق بزيادة مساهمة المؤسسات المالية في جهود التطوير الاقتصادي، تم تعديل القوانين للسماح للبنوك بقبول المعاملات الإلكترونية، ما حدا بالبنوك إلى عرض خدماتها على الشبكة.

**حققت الإصلاحات المالية أيضاً نتائج إيجابية**

وأدى إلغاء القوانين القديمة إلى إزالة حواجز من طريق التمويل طويل الأجل، ما خفض متطلبات الحد الأدنى للإيداع في البنك المركزي من 12 في المئة إلى 8 في المئة.

كما حققت الإصلاحات المالية أيضاً نتائج إيجابية: فقد تم تعديل قوانين عدة ما خلق بيئة استثمارية صحية مقرونة بأساليب تحصيل عامة أكثر كفاءة مثل: تعديلات قانون ضريبة الدخل وقانون الطوابع والرسوم، وقانون الدين العام، وقوانين عديدة أخرى.

وبالنسبة للسياحة زادت موازنة تسويق السياحة في المواقع السياحية في المملكة زيادة ملحوظة، واتخذت الإجراءات لتمكين السياح من الحصول على تأشيرات الدخول في المطارات ونقاط الحدود الأخرى.

وسن عدد كبير من القوانين المشجعة للاستثمار بمساهمة تامة من القطاع الخاص على أساس ممارسات تجارية حديثة ومنطقية، وشملت هذه القوانين قانون ضريبة الدخل وقانون الطوابع والرسوم، وقانوناً يسمح للبنوك بالتعامل إلكترونياً، وقانوناً للوكلاء والوسطاء والتجار، وقانوناً حديثاً للدين العام يوفر مرونة لأسواق رأس المال، وقانوناً للضمان الاجتماعي ارتفعت بموجبه رواتب المتقاعدين وتعويضاتهم، وقانوناً جديداً للمستأجرين.

وتبنت الحكومة مبادرة الحكومة الإلكترونية وتم إطلاق مشاريع أولية في تسع مؤسسات حكومية، وهناك مؤسسات مثل أمانة عمان ودائرة الأراضي والمساحة بدأت فعلاً بتقديم خدماتها إلكترونياً، وأدت السياسات الإدارية والمالية الحكيمة إلى ازدياد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت مع خفض تكلفة الاستخدام.

وفي سوق رأس المال تمت «أتمتة» سوق عمان المالي وعقدت اتفاقية بين سوق عمان المالي والأسواق المالية في البحرين ودبي لإنشاء سوق مالي مشترك لشركات تكنولوجيا المعلومات وشركات الإعلام، وبدأت البنوك بإنشاء صناديق مالية مشتركة ويجري الآن تطوير هيئات تجارية واستثمارية.

التحدي الأكبر جاء من حقيقة أن الأسواق لم تعد مغلقة وأسعار السلع تركت لأدوات العرض والطلب، وكانت وزارة التموين قد ألغيت قبل اعتلاء الملك العرش بشهور، إذ إنها ألغيت العام 1998، لتصبح وزارة الصناعة والتجارة الخلف القانوني لها، والمكلف بالقيام بواجباتها.

وسرعان ما تحول الأردن إلى موطئ قدم للاستثمارات الخارجية، وبخاصة بعد تعديل قانون تشجيع الاستثمار في العام 2006، ليزيل ما تبقى من عوائق أمام المستثمر الأجنبي، مثل تعدد المرجعية أمام المستثمر التي وحدها القانون وحصرها في وزارة الصناعة والتجارة.

وشهد عهد الملك عبد اللّه آخر 5 سنوات من برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي بدأ الأردن في تطبيقه لمواجهة صعوبات اقتصادية حادة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، مع هبوط معدلات النمو، وانخفاض قيمة الدينار، وقد تخرج الأردن من البرنامج في العام 2004.

وما إن استعد الأردن، مسلحا بأدوات اقتصادية ايجابية، للاندماج في الاقتصاد العالمي، حتى جاء احتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق، وهو ما دفع المملكة نحو منعطف جديد، فقد تسبب الغزو في فقد السوق العراقية التي كانت تحتل المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري مع الأردن بين الدول العربية، كما فقدت المملكة منحة نفطية مجانية كان يقدمها الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بقيمة 300 مليون دولار سنويا، فضلا عن احتساب ما تبقى من احتياجات الأردن النفطية التي كان يحصل عليها كلها من العراق بأسعار تفضيلية.

وكانت النتيجة أن الأردن أصبح يتحمل أكلاف الفاتورة النفطية كاملة، وفاقم الأمر أن الأردن كان يخضع لضغوطات من صندوق النقد الدولي لتحرير أسعار المشتقات النفطية، وهو القرار الذي التزم بتطبيقه في شباط/ فبراير العام 2004، حين بدأ خطوات رفع الدعم عن هذه الأسعار في شكل تدريجي حتى أزيل الدعم عن المشتقات النفطية نهائيا وتحرير قطاع الطاقة تحريراً كاملاً في شهر آذار/مارس من العام 2008، باستثناء سعر أسطوانة الغاز الذي بقي كما هو، حتى الشهر الماضي حين انخفض بواقع ربع دينار للأسطوانة الواحدة.

أردني

# المناطق التنموية: قصة نجاح بدأت في العقبة وامتدت إلى إربد

محمد علاونة

"لننثر الرمال ذهبا" شعار تطلقه منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في حملاتها الترويجية، بعد أن استقطبت المنطقة خلال السنوات الثماني الماضية استثمارات تتجاوز قيمتها الإجمالية 8 بلايين دولار، متخطية حاجز الستة بلايين دولار المنشودة بحلول العام 2020 في إطار استراتيجية المنطقة، كما وفرت نحو 33 ألف فرصة عمل.

الاستثمارات التي استقطبتها المنطقة تخطت ما توقعه المسؤولون لدى إطلاقها على أيدي الملك عبد اللّه الثاني في العام 2001، ومن بينها مشاريع ضخمة من المقرر أن ينتهي العمل بها في غضون سنوات قليلة، من أبرزها: "سرايا العقبة" الذي تناهز كلفته بليون دولار، وينتهي العمل به في نهاية 2009، ومشروع "إيلة" لتطوير جنوب مدينة العقبة في محاذاة الحدود مع المملكة العربية السعودية بتكلفة 1.4 بليون دولار.

**منطقة العقبة الاقتصادية تمتعت بقانون خاص بها يعفيها من الرسوم الجمركية**

منطقة العقبة أصبحت قصة نجاح عالجت نواحي اجتماعية واقتصادية والمالية، بعد أن برزت مخاوف عند بداية الفكرة بإنشائها، بداية من قاطنيها الذين اعتقدوا بأنها ستتدخل في النسيج الاجتماعي وتحدث تغيرات جذرية في حياتهم اليومية.

الذين شككوا بالمشروع أيضا حذروا من أن تصبح العقبة منطقة استقطاب استثماري على حساب مناطق أخرى، تعاني من مشاكل أسبابها الفقر والبطالة.

فكرة إنشائها لاقت اعتراضات شديدة من شخصيات متنفذة، من بينهم رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة، ومن نواب ونقابيين، لكن قرار الملك آنذاك كان حاسما في المباشرة في تنفيذ المشروع.

تحقيق منطقة العقبة مكاسب مالية وإحداث تحولات جذرية في مسألة تنميتها وانعكاس ذلك على قاطنيها بعد مرور 8 سنوات جاءت فكرة إنشاء مناطق أخرى في نواح عديدة من المملكة لإحداث توازن.

الملك أطلق منذ العام2001 أربع مناطق تنموية على أسس تكاملية تركز على الاستغلال الأمثل لمميزات التفاضلية التي تتمتع بها منطقة دون أخرى حيث أعلن عن إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة العام2001، تلتها منطقة الملك الحسين بن طلال الاقتصادية في محافظة المفرق العام 2006، ثم منطقة إربد الاقتصادية التنموية، ومنطقة معان الاقتصادية التنموية العام 2007.

ووسط مخاوف من أن تعيش المناطق التنموية الأخرى نقصا في التمويل، فإن متابعة الملك بنفسه لسير العمل بتلك المناطق التي تستعد لإكمال بنيتها التحتية تتجه تلك المناطق إلى تنفيذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الفوائد المرجوة من المشاريع وبحسب الجداول الزمنية التي كانت حددت لها.

رئيس مجلس مفوضية المناطق التنموية صالح الكيلاني، يؤكد أهمية المناطق التنموية التي قال إنها تحرز تقدماً ملموساً وتسهم في العملية التنموية في مختلف محافظات المملكة، في إشارة منه إلى أن العمل يسير بحسب الخطة الموضوعة فيما يتعلق بالبنية التحتية.

منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تمتعت بقانون خاص بها يعفيها من الرسوم الجمركية وبضرائب مخفضة، حيث إن ضريبة المبيعات في العقبة لا تزيد على 7 في المئة، بينما هي في بقية أنحاء المملكة 16 المئة، كما أن ضريبة الدخل في العقبة 5 المئة فقط، بينما هي أعلى من ذلك في المناطق الأخرى داخل الأردن.

كما تتمتع المناطق التنموية الأخرى بمزايا عديدة تنبثق من كونها منطقة تنموية تخضع لقانون المناطق التنموية لسنة 2008.

وينص قانون المناطق التنموية على تأسيس مناطق اقتصادية في الأردن تتمتع بميزات تشريعية وإدارية ومالية خاصة بهدف تهيئة مناخ استثماري ملائم يعمل على النهوض بالمستوى الاقتصادي في المملكة وتعزيز التنمية الاقتصادية فيها.

ويضع هذا القانون بمواده الأربعة والثلاثين الأطر التشريعية لتأسيس المناطق التنموية في الأردن وإدارتها، كما تحدد الحوافز المقدمة للمستثمرين داخل هذه المناطق وأبرزها:

**تتوقع الحكومة أن تجذب منطقة المفرق استثمارات أجنبية تقدر بحوالي بليون دولار**

- منطقة الحسين بن طلال التنموية في المفرق البالغة مساحتها 21 كيلو مترا مربعاً، تعتبر أول منطقة تنموية تم إعلانها في المملكة. وتتميز المنطقة بموقعها المتوسط والمناسب للاستثمارات الصناعية واللوجستية والتخزينية والنقل. ومشروع المطار بالمنطقة يتضمن تطوير القاعدة الجوية وتحويله إلى مطار شحن متخصص.

- منطقة إربد التنموية أنشئت بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية في المجالات الطبية وتقنية المعلومات والاتصالات من أجل إيجاد مدينة عصرية قادرة على خدمة الجامعات المحيطة في المشروع.

وتتوقع الحكومة الأردنية أن تجذب منطقة المفرق استثمارات أجنبية تقدر بحوالي بليون دولار، وتوفر 35 ألف فرصة عمل للشباب الأردني. بينما تتوقع الحكومة أن تجذب منطقة إربد استثمارات بقيمة 400 مليون دولار وتوفر 15 ألف فرصة عمل.

- منطقة معان التنموية: ويتوقع أن تساهم هذه المنطقة في توفير ما يقارب 20 ألف فرصة عمل بحلول العام 2025، بحسب بيانات صادرة عن المنطقة.

«المفهوم الذي يتم إتباعه في المناطق التنموية في الأردن هو صياغة تشريع خاص لتسهيل إجراءات الاستثمار فيها، وهو ما نجح فيه الأردن في منطقة العقبة الخاصة عندما أفردت لها قانونا خاصا وأنا كنت من الفريق الذي أعد القوانين لتلك المنطقة». يقول الخبير الاقتصادي خالد الوزني.

ويضيف الوزني: «استطاعت العقبة بفعل تلك القوانين أن تكون جاذبة للمستثمرين، فقد بات من الممكن اتخاذ جميع القرارات داخل منطقة العقبة من دون الرجوع إلى السلطة المركزية، وهو ما سهل الكثير على المستثمرين ووفر عليهم الوقت. وما أعرفه أن المناطق الأخرى ستتمتع بالمميزات نفسها، والحكومة جادة في هذه المسألة كونها اختبرت أثرها الإيجابي في العقبة».

الملك أكد في اجتماع عقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بهدف تقويم سير العمل في هذه المناطق، ضرورة الاستمرار في تنفيذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الفوائد المرجوة من المشاريع وبحسب الجداول الزمنية التي كانت حددت لها.

الكيلاني أوضح أن الملك أبدى ارتياحه لحجم الإنجاز الذي شهدته المناطق التنموية، التي كان أوعز بإنشائها في معان والمفرق واربد بهدف جذب الاستثمارات الخارجية وتوفير فرص العمل لأبناء هذه المحافظات.

مدير شركة تطوير معان محمد الترك بيّن أن قيمة الاستثمارات التي تم جذبها إلى منطقة معان التنموية نحو 165 مليون دينار وتم إنجاز الطرح النهائي للمنطقة بالتعاون مع الشركة الاستشارية لغاية استقطاب شريك استراتيجي لها. وقد بدأت مفاوضات مع ثلاث جهات عربية وجهتين محليتين ضمن هذا السياق. وتم، بحسب الترك الانتهاء من المخطط الشمولي المبدئي للمنطقة للمباشرة باجتذاب الاستثمارات.

وأوضح الترك أن العمل يجري مع جامعة الحسين بن طلال باعتبارها شريكا استراتيجيا لتوأمة مركز تدريب الكفاءات ووضعه على الخارطة الإقليمية بوصفه مركزا متخصصا للبحث والتطوير، إضافة إلى تدريب الكفاءات ليكون متخصصاً في مجال مصادر الطاقة البديلة.

أمامدير منطقتي إربد والمفرق التنمويتين، رامي القسوس، فقد أعلن عن إبرام اتفاقية التطوير في منطقة المفرق، والانتهاء من تنفيذ البنية التحتية لنحو ألف دونم فيها. وبين أنه تم الانتهاء من التصاميم التفصيلية لسوق مركزي لخدمة المبادرة والمجتمع المحلي، إضافة إلى تخصيص 15 مليون دينار لإنشاء المركز الجمركي الخاص بها.

وأوضح القسوس أنه تم تخصيص 300 دونم لوزارة النقل لتأسيس محطة قطار رئيسية، إضافة إلى تخصيص 500 دونم لمبادرة سكن كريم لعيش كريم، مشيرا إلى أنه تم الانتهاء من التصاميم التفصيلية لإنشاء مبان صناعية لتخصيصها للمشاريع الصغيرة بمبادرات محلية، بالإضافة إلى طرح المشروع بوصفه فرصة استثمارية في أيلول/ سبتمبر العام الماضي، مؤكدا أن المفاوضات لاختيار الشريك الاستراتيجي ستبدأ نهاية الربع الأول من العام 2009.

**المفهوم الذي يتم اتباعه في المناطق التنموية هو صياغة تشريع خاص لتسهيل إجراءات الاستثمار فيها**

وفيما يتعلق بالقاعدة الجوية، أشار إلى أن النموذج المالي قيد الدراسة مع المستثمرين المهتمين لتحديد قيم الدعم المطلوبة.

وقال القسوس إن التوجه لطرح المشروع كفرصة استثمارية يعتمد على قيمة الدعم المطلوب، مشيرا إلى أنه تم توقيع اتفاقيات تطوير مع شركات صناعية ولوجستية للاستثمار في منطقة الملك حسين بن طلال التنموية وسيتم توقيع اتفاقيات أخرى حتى نهاية العام الجاري، لتكون نسبة الأشغال في المرحلة الأولى من المشروع 50 في المئة.

أما منطقة إربد التنموية، فقد، أوضح أنه تم الانتهاء من التصاميم التفصيلية وطرح عطاء تنفيذ العمارات المكتبية الذكية، مشيرا إلى انه تم توقيع اتفاقية مع شركة استثمارية عربية لتطوير 50 في المئة من المنطقة كمرحلة أولى.

أردني

# المؤشرات الاقتصادية في عشر سنوات: ارتفاع مطّرد وتحسن نسبي

محمد علاونة

منذ تولي الملك عبداللّه الثاني سلطاته الدستورية العام 1999، شهدت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في المملكة تحولات على درجة كبيرة من الأهمية؛

فبينما طـرأت ارتفاعات ملحوظة على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من هـذا الناتج، وزيـادة في معدلات التضخم، شهدت مؤشرات النمو تقلبات راوحـت بين ارتفاع وانخفاض. وفي حين أن مستويات الفقر والبطالة شهدت انخفاضا نسبيا، فإن مستوياتها بقيت مرتفعة عموماً.

## في العام 2004 بلغت نسبة النمو 6.8 في المئة، مع بدء تدفق العراقيين إلى الأردن

وبحسب أرقام رسمية صادرة عن البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة، يمكن رصد أبرز المؤشرات الاقتصادية على النحو الآتي:

- بلغ معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة 3,1 في المئة خـلال العام 1999، ليرتفع إلى 4,1 و4,9 في المئة خلال العامين التاليين 2000 و2001 على التوالي. وواصل معدل النمو الصعود العام 2002 إلى 4,8 في المئة، وتزامن ذلك مع طفره نمو لم يسبق له مثيل في سوق العقارات والمساكن التي ساهمت بأكثر من 0,8 في المئة في النمو، ليعاود الهبوط مجددا إلى 3,2 في المئة خلال العام 2003.

في العام 2004 بلغت نسبة النمو 6,8 في المئة، مع بدء تدفق العراقيين إلى الأردن، نتيجة احتلال العراق العام 2003، ثم ارتفعت إلى 7,1 في المئة خلال العام 2005، ليعود ويتراجع إلى 6,3 و6 في المئة خلال العامين 2006 و2007 على التوالي.

البنك المركزي يتوقع أن يسجل معدل النمو الحقيقي العام 2008 نحو 6 في المئة.

- شهد معدل التضخم ارتفاعا مستمرا منذ العام 1999 عندما سجل آنذاك 0,6 في المئة، ليرتفع بعد ذلك إلى مستوى 0,7 و1,8 في المئة خلال العامين 2000 و2001 على التوالي، وذلك نتيجة انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية، وهي خطوة تطلبت تحرير السلع وتركها لآليات العرض والطلب في الأسواق.

راوح متوسط التضخم في الأردن في الفترة من 1999 وحتى بداية 2007 بين 2 في المئة و3 في المئة، كما في معظم دول العالم، لكنه بـدأ في الارتـفاع في النصف الثاني من 2007.

وقد بقي في العام 2002 عند مستوى 1,8 في المئة، ليبدأ مرحلة صعود في العام 2003 ويبلغ 2,3 في المئة، ثم 3,4 في المئة خلال العام 2004.

وبلغ التضخم 3,5 و6,3 في المئة للعامين 2005 و2006 على التوالي، بينما سجل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر العام 2008 أعلى مستوياته، ببلوغ المعدل التراكمي نحو 15,5 في المئة، متأثرا بموجة غلاء عالمية عرفت باسم «أزمة الغذاء» في شهر نيسان/أبريل، بعد إعلان الولايات المتحدة الأميركية استخدام منتجات زراعية كوقود حيوي، وتبع ذلك ارتفاع مستمر في أسعار النفط،

لكن التضخم هبط بعد ذلك حتى بلغ المعدل التراكمي ما نسبته 14,9 في المئة في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2008.

- سجلت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ارتفاعا مستمرا منذ العام 1999، وبلغت تلك الاحتياطيات نحو 2 بليوني دولار في نهاية العام 1999، قبل أن ترتفع إلى 3,49 بليون دولار العام 2002، وارتفعت إلى أكثر من 4,7 بليون دولار العام 2003 و4,8 بليون دولار 2004 و4,743,9 بليون دولار 2005 و6,1 مليون دولار 2006 و6,8 بليون دولار 2007. ويبلغ احتياطي البنك المركزي الآن نحو 7,4 بليون دولار مع نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، بحسب الأرقام الصادرة عن «المركزي».

- الرصيد القائم للدين العام الخارجي شهد زيادة على مدار السنوات العشر الماضية، بينما تراجع في فترات قام بها الأردن بمبادلة ديون خارجية باستثمارات أو بسداد قروض لغايات تقليل الفائدة والحصول على خصم، وبلغ رصيد الدين الخارجي العام 1999 نحو 5,5 بليون دينار، ليتراجع الى 5,44 بليون دينار العام 2000، وواصل الانخفاض حتى وصل 49 مليون دينار العام 2001، بينما بلغ العام 2002 نحو 5,3 بليون دينار، ونحو 5,4 بليون دينار في 2003، ليتراجع إلى 53,5 و50,5 بليون دينار في العامين 2004 و2005، ليبلغ العام 2006 نحو 5,2 بليون دينار، وبلغ في العام 2007 نحو 5,25 بليون دينار، ليتراجع الدين الخارجي للأردن خلال الأشهر السبعة الأولي من العام 2008 بنسبة 31 في المئة، حيث انخفض إلى 3,63 بليون دينار نظير 5,25 بليون دينار نهاية العام 2007، وذلك بعد ما اشترت الحكومة ديونا مستحقة لنادي باريس.

## الرصيد القائم للدين العام الخارجي شهد زيادة على مدار السنوات العشر الماضية

- قيمة الصادرات الوطنية ارتفعت خلال الشهور العشرة الأولى من العام 2008 بنسبة مقدارها 39,2 في المئة والمعاد تصديره بنسبة 38,9 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2007، وفي المقابل ارتفعت قيمة المستوردات بنسبة 32,2 المئة خلال الشهور العشرة الأولى من العام 2008.

أما في العام 1999 فكانت قيمة الصادرات 1,051 بليون دينار، وبقيت عند ذلك المستوى في العام 2000، ثم ارتفعت إلى 1,35 بليون دينار العام 2001، وبلغت 1,557 بليون دينار العام 2002، لترتفع إلى 1,648 بليون دينار العام 2003، متأثرة بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة، ما أدى إلـى زيـادة صادراتها إلى الأسواق الأميركية من 9 ملايين دولار العام 1999 إلى 1,01 بليون دولار أميركي العام 2005، وصدرت في النصف الأول من العام 2008 نحو 1,1 مليار دينار، وبلغ اجمالي الصادرات في الأعوام 2004 و2005 و2006 و2007 نحو 2,3 و2,57 و2,90 و3,180 بليون دينار على التوالي.

أما العجز في الميزان التجاري، فقد ارتفع خلال الشهور العشرة الأولى من العام 2008 بنسبة مقدارها 27 في المئة عما كان عليه خلال الفترة ذاتها من العام 2007، وبذلك تصل نسبة تغطيه الصادرات للمستوردات إلى 44,9 في المئة خلال الشهور العشرة الأولى من العام 2008، في حين كانت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات خلال الشهور التسعة الأولى من العام نحو 44,4 في المئة أي بزيادة بلغت 0,5 في المئة.

- راوح معدل البطالة في الأردن بين 12 و15 في المئة خلال السنوات العشر الماضية ليسجل انخفاضا غير متوقع ويهبط إلى أدنى مستوى له خلال 16 عاما، وتحديدا منذ العام 1993، حيث بلغ نحو 12,7 في المئة نهاية العام 2008.

وكان معدل البطالة العام 2000 بلغ 13,7 في المئة، ليراوح منذ ذلك الحين صعودا ونزولا حتى العام 2006، ويهبط إلى نحو 14 في المئة، وفي نهاية العام 2007 إلى نحو 13,1 في المئة. وكان قد بلغ خلال العام 2001 نحو 14,7 في المئة، قبل أن يرتفع خلال العام 2002 إلى 15,3 في المئة، ليعاود الهبوط إلى 14,5 و12,5 في المئة خلال العامين 2003 و2004 على التوالي.

- للمرة الأولى تراجع إجمالي حجم الودائع لدى البنوك المرخصة إلى نحو 17,82 بليون دينار حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي، مقارنة بمستويات فاقت 18 بليون دينار لشهري آب/أغسطس، وأيلول/ سبتمبر للعام نفسه، لكنها عادت للارتفاع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وبلغت 18,125 بليون دينار.

## حجم التسهيلات الائتمانية شهد ارتفاعات ملحوظة على مدار السنوات الخمس الماضية

ومنذ العام 2003 ارتفعت تلك الودائع من 9,9 بليون دينار إلى 11,56 بليون دينار في العام 2004، وبلغت في الأعوام 2005 و2006 و2007 نحو 13,12 و14,52 و15,90 بليون دينار على التوالي.

- حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك شهد ارتفاعات ملحوظة على مدار الخمس سنوات الماضية، لكنها تراجعت في العام 2008، وتحديدا في تشرين الأول/ أكتوبر لتبلغ 13,32 بليون دينار مقابل 13,33 بليون دينار لنهاية أيلول / سبتمبر، بسبب تشدد البنوك في منح تلك التسهيلات نتيجة تحفظات لتداعيات محتملة بسبب الأزمة المالية العالمية.

يذكر أن التسهيلات الائتمانية شهدت منذ بداية العام 2004 نمواً لم يسبق له مثيل في التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك، فقد نمت هذه التسهيلات خلال الفترة «2004 – 2008/6» بمبلغ 7,8 بليون دينار.

أما العام 2003 فقد بلغ حجم التسهيلات الممنوحة نحو 6,7 بليون دينار، لترتفع في العام الذي تلاه إلى 7,85 بليون دينار، وبلغت في الأعوام و2005 و2006 و2007 نحو 10,1 و11,70 و13,98 بليون دينار على التوالي.

أردني

بورتريه

# الفريق الذهبي:
# حرفة الأمن وفضاءات السياسة

سعد حتر

بدأ حياته العملية في سلك الاستخبارات بعد أن حاول قرع أبواب الصحافة. بعد ربع قرن، خاض غمار السياسة ورسم الاستراتيجيات، منطلقاً من نفوذ مركزه على رأس جهاز تمدّد خلال العقد الماضي ليتغلغل في سائر مفاصل الدولة.

كانت «السلطة الرابعة» والعمل الدبلوماسي شغفه الأول عقب عودته من لندن منتصف ثمانينيات القرن الماضي. إذ سعى آنـذاك للانضمام إلى «جـوردن تايمز» بـإدارة جورج حواتمة، لكنّه غيّر مساره صوب الأمن.

يستذكر محمد الذهبي (52 عاماً)، في مجالسه الخاصة، كيف تغيّر طموحه، من العمل بالسياسة وسلك الدبلوماسية، حين عرض عليه مدير المخابرات الأسبق طارق علاء الدين، العمل في «الدائرة» قبل عقدين.

في المحصلة، انخرط الذهبي في المخابرات العامة، ضابطاً برتبة متواضعة سيترقى قفزاً إلى رأس الهرم. ينقل عنه مقربون منه غبطته بعدم دخوله حقل الإعلام، لأن عالم الاستخبارات فتح أمامه آفاقاً واسعة وأوصله إلى القمّة. لكن مسيرته لم تكن سهلة. إذ كان انتقل مطلع العقد الحالي، والتحق بكادر رئاسة الحكومة بعد أن رُفّع استثنائياً.

كانت إقالته، خطوةً التفافية، حتى يعود إلى «الدائرة» برتبة أعلى. ففي العام 2004 أعاد الملك تأهيله، وعينه نائباً لمدير المخابرات آنذاك اللواء سميح عصفورة، فيما بدا وكأنه تهيئة لتسليمه هذا المنصب الحسّاس. وهو ما جرى في كانون الأول/ديسمبر 2005، بعد شهر على تفجيرات ثلاثية كانت الأعنف في تاريخ الأردن المعاصر. فكان بسْط الأمن ومكافحة الإرهاب على رأس عناوين رسالة تكليفه الملكية.

لم تمض أسابيع، حتّى شكّل الفريق الذهبي - بأمر من الملك- ما تُعرف بوحدة «فرسان الحق»، وهي قوّة نخبوية ضاربة ساهمت في اعتقال عناصر متهمة بالارتباط بخلايا القاعدة، من بينهم العراقي زياد الكربولي، الذي اختُطف عبر الحدود ليمثل أمام محكمة أمن الدولة. في عهده وفّرت الاستخبارات، منتصف 2006، معطيات مكّنت الجيش الأميركي في العراق من اصطياد زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، الأردني، أبو مصعب الزرقاوي، وتصفيته.

الفريق محمد الذهبي، الذي غادر منصبه قبل شهر، وجدَ في «الدائرة»، على حدّ قوله، تركةً ثقيلة تركها سلفاه؛ الفريق سميح البطيخي، والمشير سعد خير. إذ كان الأخيران من أصحاب مدرسة تسييس الأمن بدل أمن السياسة. على أن الذهبي أعلن عزمه في البداية على هجر تلك المدرسة، وصـدرت عنه مقولة: «نحن مخابرات دولـة، وليس دولة مخابرات».

لكن «المحفّز» الاستخباري ظل حاضراً في ثنايا العمل السياسي، في بلد هاجسه الأمـن، ما فتئ يتعرض لهزات ارتدادية في محيط متفجر من بغداد إلى بيروت فرام اللّه. وهكذا تداخل المساران، وطغى دور «الدائرة» في مختلف توجهات الدولة، بخاصة تجميع الحكومات وتفكيكها، وتوجيه بعض رجال التشريع، وتطويع أقلام الإعلام. تدخُل جهازه في الانتخابات التشريعية والبلدية أواخر 2007 تركَ نقطة سوداء في تاريخ الدولة، لجهة حجم التجاوزات التي رصدها الإعلام ومراصد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يبدو أن الفريق الذهبي لم يلتقط الدرس جيداً، مع أنه كان الأقرب بين زملائه إلى ملفات سلفيه، بوصفه مديراً لمكتب كلٍّ منهما وحافظ أسراره. كان يراقب أداءهما ويطّلع على تفاصيل خفيّة في إدارة الدولة، ليختزن لاحقاً حنكة في إدارة الملفات ستلازمه على مدى سنواته الثلاث في شارع الشعب.

رغم جهره بالابتعاد عن السياسة، مشى الفريق الذهبي في مسارين متوازيين؛ فسعى إلـى تعزيز الأمـن بـأدوات مستحدثة، وأمسك بمفاتيح السياسة ليؤدي دوراً بارزاً في تسيير دفّة الحكومات. مرَ عليه رئيسا حكومة؛ معروف البخيت - الدبلوماسي المتهم بالبيروقراطية والقادم من المؤسسة الأمنية-العسكرية، وشقيقه الأكبر نـادر الذهبي. الأول اصطدم بمطبّات، لم يكن بعيداً عن صنعها، وواجه إحباطات مزدوجة حرّكها نواب أو أقلام تدور في فلك شارع الشعب، أو رئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض اللّه. أما الثاني فسار، حتى خروج شقيقه الأصغر من منصبه، عبر طريق مضاءة يظلّلها رضا استخباراتي غير معهود، مع أنه واجه مشاكسة مَن كان على رأس الديوان الملكي.

في الأشهر الأولى من ولاية نادر الذهبي، ظهر تناغم معلَن بين الشقيقين ورئيس الديوان الملكي السابق، وصل حدود التلاقي أسبوعياً، بخلاف حالات التنافر السابقة التي كانت تعرقل تعشيق مسنّنات الدولة. على أن الانسجام تحوّل إلى معركة كسر عظم حمل لواءها مدير المخابرات العامة السابق، فأطاح الملك بعوض اللّه في عيد الفطر، مطلع تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. رشح لاحقاً أن رأس الدولة حاول ثني الرجلين عن الإمعان في المنازلة. وحين لمس إصراراً على المضيّ في العداء حتى النهاية، تخلّى عن عوض اللّه، وفي ذهنه -كما ظهر لاحقاً- سيناريو مشابه للذهبي. فخرج الأخير من منصبه في عطلة رأس السنة الهجرية أواخر العام الماضي، والشارع يموج بتظاهرات صاخبة نصرةً لحماس وأهل غزّة ضد العدوان الإسرائيلي الذي دام ثلاثة أسابيع.

مناصرو الفريق الذهبي يؤكدون أنه خاض معركة، يعرف أنها خاسرة، ضد «محاولات تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن». هكذا دخل المعركة على طريقته في «حماية الوطن»، وإسناداً لتجربة شقيقه - سادس رئيس حكومة في عهد الملك الرابع - دون النظر إلى العواقب في الوظيفة والموارد. تلك الفئة ترى أن الفريق الذهبي تنطّح لفرملة ما يصفونها بمخططات «الليبراليين الجدد»، وفي مقدمتهم عوض اللّه. عرف لعبة الصحافة من البداية فتواصل مع الكُتّاب، في الترويج لقضايا شعبوية، مثل الانفتاح السياسي والتواصل مع الأحزاب والنقابات.

اليوم يُنقل عن الذهبي تفضيله، بأثر رجعي، لتيار ثالث بين خندقَين: ليبرالية تريد القفز صوب نماذج اقتصادية مثل سنغافورة ودبي، وقوى محافظة ترغب في الاحتفاظ بمكاسبها المتراكمة. الطريق الثالثة برأيه ستجنّب الأردن خضّات التحول المتسارع، أو خلخلة أساسات دولة نشأت منذ 90 عاماً على ميثاق غير مكتوب.

نجح في لعبة العلاقات العامة، لكنّها لم تبعد الأردن عن سهام نقد منظمات حقوق الإنسان الدولية ضد ما وصفته بـ«التعذيب» في السجون الأردنية، ومنها ذلك التابع لدائرته. فهو لم يتردّد في فتح أبواب الدائرة أمام وفود منظمة العفو الدولية، في خبطة علاقات عامة محسوبة.

بحكم طبيعة عمله السابق، يرفض الفريق الذهبي الحديث عن تجربته للصحافة، وهو الذي يربض فوق أسرار شتّى.

على أن ما يُنقل عنه في مجالسه الخاصة، يبدو «ثورياً»، بخلاف طبيعة رجل الاستخبارات المتكتمة. يقول مقربون منه إنه وقع ضحية نزعته نحو الانفراج السياسي والانفتاح على حماس. في المقابل، يؤكد سياسيون كانوا على صلة به، أن تلك الطروحات لم تتعدَّ دائرة التكتيك في المعركة ضد عوض اللّه. ويرون أيضاً أن تدخلّه في باحة القصر الخلفية، لجهة التعيينات والإقالات، عقب إبعاد عوض اللّه، سرّعت من خروجه.

560 2555
www.3ardotalab.com
عرض وطلب
خدمة متفاعلة لمنفعة متبادلة
بنعطيك الزبدة
عرض وطلب

# إقليمي

## درّس الجغرافيا وأدرك مفاعيلها واعتدل بعد تشدد

# رئيس إسلامي للصومال يمتدح الغرب

معن البياري

يشد انتخاب رئيس جديد للصومال الأنظار، إلى هذا البلد العربي المنكوب بالحروب والصراعات الأهلية والإقليمية، عدا عن الفقر والتخلف والجوع، والموصوف بهشاشة الدولة المركزية فيه. وأن يكون الرئيس الجديد إسلامياً، هرب قبل نحو عامين من بلاده، فهذا يُغري، لبعض الوقت أيضاً، بالتملي في الحالة المستجدّة في هذا البلد الذي يغالب أوضاعاً معقدة، وتتناهبه أهواء وأطماع عديدة. ومع التمني بأن ينعطف الصومال مع تولي شيخ شريف شيخ أحمد صلاحياته إلى التشافي والنهوض وانتهاء حالة الاحتراب والتنازع المسلح الدائم فيه. فمما يبعث على الانتباه إلى هناك أن الاعتدال صفة السمت الإسلامي في الرئيس، المنتخب السبت الماضي 31 كانون الثاني/ يناير الماضي، وهو الذي بدأ مبكرا يغازل الولايات المتحدة، من قبيل قوله إن موقفها تجاه بلاده بات صادقاً. وكان في طور سابق مُوصوف بالتشدد، وهو الذي ترأس «المحاكم الشرعية الإسلامية» في الصومال، التي بسطت سلطتها وفرضت حكمها في عموم البلاد لنحو عام ونصف العام، قبل أن يطيحها غزو أثيوبي في نهاية 2006 ومطلع 2007، أسند سلطة بديلة هي حكومة الرئيس عبدالله يوسف، الذي استقال في نهاية كانون الأول/ ديسمبر الماضي، وكان غزواً مسنوداً من الولايات المتحدة، ومسكوتاً عنه من الدول العربية.

ليس تحريم الفرجة على مباريات كرة القدم وحده، ما لفت إلى ما كانت عليه فتاوى وسياسات «المحاكم» في تلك الشهور، بل أيضاً قدرتها العسكرية والتنظيمية التي أهلتها للقضاء على «تحالف أمراء الحرب»، و«تحالف مكافحة الإرهاب»، في تلك الأثناء، عُرف اسم شيخ شريف شيخ أحمد (42 عاماً) زعيماً لمؤسسة ذات نفوذ شبهت بحركة طالبان في أفغانستان. وحاز هذا الشاب الذي نشط في التواصل مع وسائل الإعلام الخارجية على شيء من الشهرة، وبدا أن ثمة تمايزاً بينه وبين حليفه في قيادة «المحاكم» وتأسيسها وتوسيع وجودها في عموم الصومال، الشيخ حسن طاهر أويس، الذي وصمته واشنطن بالتورط في أعمال إرهابية.

مع انهيارها أمام الاجتياح الأثيوبي، مضت ميليشيات المحاكم الإسلامية إلى مقاومة مسلحة ضده، وأربكت القوات الأثيوبية. وظل شيخ شريف يُلح، بعد هربه من العاصمة مقديشو، ثم من بلاده، على انسحاب هذه القوات شرطا لأي توافق، أو أي مصالحة وطنية سعت جهات ليست قليلة من أجلها، وقامت السعودية واليمن ومصر وجامعة الدول العربية ببعض المحاولات في هذا الخصوص.

أدرك الشاب، المتدين والإسلامي النزعة، مفاعيل الجغرافيا ووظائفها المؤكدة بشأن الصومال المحاط بقوى ومحاور إقليمية في القرن الإفريقي، وأيقن أن موقع بلاده يفرض مقادير من المرونة قد تمكنها من التقاط أنفاسها، ومن العودة دولة غير معتلة وغير متروكة للحروب ولصراعات الميليشيات ونفوذ زعاماتها والعشائرية.

> **أدرك الشاب، المتدين إسلامي النزعة، مفاعيل الجغرافيا ووظائفها المؤكدة**

التقط شيخ شريف الجوهري في ذلك، وهو مدّرس للجغرافيا في الأصل بعد دراسته في ليبيا والسودان، واختار الأخذ بالسياسة، والبحث عن المشترك في المحيط الإفريقي وبعض العربي، وحافظ في الوقت نفسه على ثباته على أولوية خروج المحتل الإثيوبي من الصومال. ويسّرت له كينيا وجيبوتي، وإريتريا بعض الوقت، وقطر أيضاً، والسودان أحياناً، فضاء رحباً نسبياً للتحرك والتواصل مع العالم، وكان لدوام حضوره على شاشة «الجزيرة» أثره في تعزيز موقعه، وبدا في الأثناء أن الولايات المتحدة رأت أنها قد تجد فيه خياراً محتملاً في مناوأة الحركات الإسلامية شديدة التزمت الديني والسياسي. وساعد على «تعويم» شيخ شريف، وترويجه في الصومال قائداً ممكناً وطموحاً ومخلصاً لبلده، كفاحه في معارك شرسة ضد ميليشيات «تحالف محاربة الإرهاب»، ما أهله ليتم انتخابه رئيساً لاتحاد المحاكم الإسلامية في 2005. ثم مواصلته مثل هذا الكفاح، الجهادي في التوصيف الإسلامي، ضد القوات الإثيوبية، واختير في أيلول/سبتمبر 2007 رئيساً لـ«تحالف إعادة تحرير الصومال» الذي أنشئ في العاصمة الإريترية أسمرا، والتي غادرها قبل عام ليتمركز في جيبوتي، بعد خلافات مع طاهر أويس شريكه في تأسيس التحالف المذكور. حيث بدأ مفاوضات طويلة مع الحكومة الصومالية، أدت إلى انسحاب إثيوبيا قبل اختتام العام 2008، وإلى تعديل دستوري رفع عدد أعضاء البرلمان من 275 إلى 550، وخُصص 200 مقعد لصالح جناح جيبوتي الذي يتزعمه شيخ شريف في «تحالف إعادة تحرير الصومال»، وهو البرلمان الذي انتخب في جلسة في جيبوتي الرئيس الجديد من بين أكثر من عشرة مرشحين.

دشن شيخ شريف أحمد عهده بترؤس وفد الصومال إلى القمة الإفريقية في أديس أبابا، عاصمة إثيوبيا التي حاربها عسكرياً وسياسياً، ويُعلن في الأثناء عن نهج وسطي معتدل غير متطرف، ويدعو الغرب إلى تغيير الصورة النمطية عنه وعن بلاده وعن الإسلام في الصومال، ويقول إنه يتوقع دوراً إيجابياً للولايات المتحدة من أجل أن يحل سلام أهلي دائم في بلاده، ويصرّح لصحيفة «الشروق الجديد» في عددها الأول الأحد الماضي، أن موقف أميركا تجاه بلاده بات صادقاً، وأنه يرى أن النظرة الأميركية لبلاده صارت إيجابية. وكانت واشنطن ممثلة بسفارتها في نيروبي قد رحبت به رئيساً، وقالت إنها تتطلع مستقبلاً للتعاون معه ومع حكومته في إقامة الديمقراطية وتحقيق السلام في الصومال. وإذا نحا هذا التوجه الأميركي إلى المصداقية اللازمة والجدّية، وحظي الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد بإسناد عربي وإقليمي لطموحه من أجل إنقاذ الصومال.

شيخ شريف شيخ أحمد

## انتخابات مجالس محافظات العراق

# المالكي يتقدم وحظوظ علاوي تتزايد

داليا حداد

أشارت نتائج أولية لانتخابات مجالس المحافظات في العراق، التي جرت السبت 31 كانون الثاني/ يناير، وكذلك الأجواء الأمنية السلمية التي سادتها، والسلاسة التي تميزت بها العملية الانتخابية، رغم أن نسبة المشاركين لم تتعد 51 في المئة من مجموع المشمولين بالتصويت، تشير إلى تحول واضح في موقف الناخب من تأييد الأحزاب والتيارات الدينية (بشقيها الشيعي والسني)، إلى تأييد «معقول» للأحزاب والقوى والشخصيات العلمانية والمعتدلة.

وكان كثير من الإسلاميين قد قرأ مسبقاً هذا التحول، قبل بدء الانتخابات بأشهر، فعمد إلى ارتداء لبوس العلمانية، والحديث عن ضرورة إنهاء المحاصصة الطائفية وبناء دولة القانون، وذلك في محاولة للتأثير على اتجاهات الناخبين،وكي لا يخسر المتحدثون مواقعهم في السلطة.

لقد ظهر أن «المجلس الأعلى»، برئاسة عبد العزيز الحكيم، والحزب الإسلامي بزعامة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، هما أبرز الخاسرين في الانتخابات، حتى في معاقلهما. في وقت حققت فيه قائمة «ائتلاف دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي تقدما في 6 محافظات جنوبية. ومن شواهد انهيار المجلس الأعلى الإسلامي في معقله بكربلاء فوز قائمة المرشح «العروبي» يوسف الحبوبي.

جرت الانتخابات في 14 محافظة من أصل 18 محافظة، باستثناء كركوك ومحافظات إقليم كوردستان (أربيل و السليمانية ودهوك)، وشارك فيها 401 تنظيم سياسي يمثلها 14800 مرشح تنافسوا ما بينهم على 440 مقعدا في مجالس المحافظات التي ستتولى مسؤوليات واسعة منها ترشيح المحافظين الذين يتولون شؤون الإدارات المحلية لمحافظاتهم، والإشراف على مشاريع إعادة الإعمار وتمويلها، وتشكيل حكومات محلية تتولى العديد من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في مناطقها. وعاين هذه الانتخابات مئات المراقبين الدوليين، وآلاف المراقبين المحليين من مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، وهو ما حمل ممثل الأمم المتحدة في العراق (ستيفان دي ميستورا) على القول: «إن الانتخابات العراقية الحالية هي أكثر الانتخابات مراقبةً من قبل الأمم المتحدة في التاريخ الحديث».

وخلافاً لانتخابات سابقة فقد لوحظ في هذه الانتخابات:

- أن مرشحين منهم أصحاب مال ونفوذ من المشاركين في العملية السياسية وبعضهم أثروا ثراءً غير مشروع في ظرف سنوات قليلة، لم يترددوا في الحديث عن نقص خدمات، الماء والكهرباء، وقام مُعظمهم بزيارات تفقُّدية، بطريقة استعراضية، إلى مدن وقصبات نائية فقيرة. وتستر معظم المرشحين- حتى أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب السلطة- خلف شِعارات عامة وفضفاضة، لا تنطوي على أي التزام فعلي. فيما امتنع كثيرون ممّن هُم متهمون بالإثراء غير المشروع عن خوض السباق الانتخابي، وغيّرت قوى سياسية نافذة من وجوه مرشحيها.

- انخفاض نسبة المواطنين في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع مقارنةً بالانتخابات السابقة، فقد سجلت محافظة صلاح الدين الغربية ذات الأغلبية السنية النسبة الأعلى في المشاركة، فيما سجلت محافظة ميسان الشيعية الجنوبية أدنى نسبة..

- شاركت الأقاليم الساخنة كالأنبار، في الانتخابات بحماسة شديدة بعد تقهقر تنظيم القاعدة، وباقي الجماعات المسلحة هناك، لكن الصراع تحولت بوصلته إلى داخل السنة السياسية، بين مرشحي الصحوات، وهذا الأمر انسحب على مناطق سنية في بغداد، كالأعظمية، وخارجها في باقي المدن السنية المعروفة، كسامراء وحديثة.

- تقدم تجمع المشروع العراقي الوطني بزعامة صالح المطلك، والقائمة العراقية الوطنية بزعامة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي على الحزب الإسلامي في محافظة ديالى، وتفوقت قائمة «ائتلاف دولة القانون» بنسبة كبيرة على قائمة المجلس الأعلى.

- أدار المواطنون ظهورهم إلى «المجلس الأعلى» الحاكم لأسباب عدة منها: فشله في تسيير مجالس المحافظات الجنوبية التي يسيطر على معظمها منذ الانتخابات السابقة، وتحالفه الوثيق مع إيران، وعدم معارضته للمحاصصة الطائفية ولم يشر اليها في حملاته الانتخابية، إضافة إلى تركيز المجلس على شعائر عاشوراء التي يرى الكثير من العراقيين الشيعة أنها لم تعد تتماشى ومتطلبات بناء دولة عصرية حديثة.

- أن ائتلاف الأحزاب الدينية الشيعية، الذي حكم العراق طوال السنوات الثلاث الأخيرة، و«جبهة التوافق» التي تمثل القوى السياسية السنية، نتيجة الانسحابات والخلافات التي شهدتها خلال السنتين الأخيرتين، قد تفتتا وتراجع نفوذهما لصالح تيارات ليبرالية وعلمانية. وتشير التوقعات إلى أن أكبر المستفيدين من ذلك سيكون القائمة الوطنية العراقية بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، وجبهة الحوار برئاسة صالح المطلك، والحزب الشيوعي بزعامة حميد مجيد موسى، إضافة إلى شخصيات مستقلة.

إياد علاوي

نوري المالكي

إقليمي

## استخلاص معاكس لنتائج الصمود في غزة

# تعظيم الانقسام واستثمار سياسي فئوي

سليم القانوني

ما إن وضعت الحرب على غزة أوزارها يوم السابع عشر من كانون الثاني/ يناير الماضي، وخرج الأهالي الأحياء يتفقدون بيوتهم وما تبقى من أحبة أحياء ومن متاع قليل. حتى سارعت قيادات إسرائيلية واخرى من حركة حماس، لاحتساب نتيجة الحرب نصراً خالصاً لها. وقد لوحظ في الأثناء تباين داخلي بين الجانبين، في تقليب النتيجة والحكم عليها. الإسرائيليون الذين يستعدون لانتخاباتهم وكانت الحرب جزءاً من الحملة الانتخابية، أظهروا خلافات حول التقييم إذ شدد اليمين الأشد تطرفاً على أن الحرب «لم تحقق كامل أهدافها، وما كان ينبغي ان تتوقف في منتصف الطريق»، وهو الرأي الذي يرفعه نتنياهو زعيم الليكود، المنافس الرئيس لكاديما. الصحافة الإسرائيلية أظهرت الخلافات، لكن أعين الجميع كانت مشدودة إلى الاستحقاق الانتخابي (المبكر) باعتباره الفيصل في حسم الخلافات.

**التصعيد يشكل إحدى ذرى الاستثمار السياسي لنصر احتسبه تنظيم لـ«نفسه» دون الآخرين**

الأمر كان مختلفاً على الجانب الفلسطيني. ليست هناك صحافة حرة في غزة، وبدرجة أقل، فإن الصحافة الفلسطينية تشكو بدورها من ضيق هامش الحرية. فلم يتم اللجوء إلى هذه المنابر لإدارة حوار مسؤول في مناخ صحي. وبقية المؤسسات ومنها المجلس التشريعي فهي إما معطلة أو مدمرة بفعل حرب «الرصاص المسكوب»، فلا مجال لاستعراض وقراءة دروس الحرب. وبقي الظن بعدئذ أن أجواء التوحد الميداني للفصائل في مواجهة الحرب، وتحسس مأساة المدنيين، سوف تدفع للارتقاء بشعور المسؤولية وتهيء فرصة جدية لحوار مثمر.

لم يحدث شيء من ذلك، وبخاصة لدى الطرف الذي يحكم قبضته على بقايا القطاع. فسرعان ما ظهر خطاب إعلامي يعتبر أصحابه أنهم حققوا نصراً ليس على الاحتلال فحسب، بل على فصائل أخرى، ثم على منظمة التحرير. وجرى تصنيف الدعوات إلى الحوار نحو المصالحة والمشاركة، على أنها دعوات «عاطفية» و«ليس هذا وقتها». فالوقت الراهن هو للاحتفال بالنصر و«الاستثمار السياسي» له.حدث خلال ذلك ما هو أسوأ: لقد جرى استهداف مقاتلين في اليوم التالي لوقف إطلاق النار. وتم خلط متعمد بين اكتشاف عملاء نشطوا في أثناء الحرب، وبين مقاتلين من تنظيمات أخرى وبالذات من حركة فتح.

منظمات حقوقية منها «مركز الميزان لحقوق الإنسان»، ذكرت أنه حتى العملاء والجواسيس «يستحقون محاكمة عادلة لا التعامل مع المشبوهين المفترضين بأسلوب التصفيات». وهنا ثارت شبهات قوية حول تصفيات سياسية (تندرج حكماً ووجوباً في باب «الاستثمار السياسي»، في أجواء الفوضى، علماً أن هذا الأسلوب ليس مستجداً وقد تجلى في «الحسم العسكري» الداخلي في حزيران/يونيو 2007.

في الأجواء ذاتها ظهرت تصريحات تفيد ب«غياب فصائل منظمة التحرير عن ساحة الدفاع عن غزة وأهلها». وهو ما جرى الرد عليه في رام الله وغزة والقاهرة، بأن عدد شهداء كتائب الأقصى والجبهتين الشعبية والديمقراطية إضافة للجهاد الإسلامي هم أضعاف عدد شهداء حركة حماس.

ازدهرت هذه السجالات قبل إزالة الأنقاض ورفع الركام، وقبل أن تبرأ جروح آلاف الغزاويين.وفي وقت كانت فيه الطرق ما زالت مغلقة أمام البدء بالإعمار، والاستفادة من التبرعات وعروض المساعدات. وقد جرى تتويج التشنج السياسي، بالدعوة إلى «إطار جديد يجمع القوى الوطنية في الداخل والخارج» وهو ما تحدث به رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل من الدوحة، بما فهم منه بناء منظمة بديلة لمنظمة التحرير الكيان السياسي والقانوني المعنوي الذي تعترف به أكثر من مائة دولة في العالم. وبفضل هذا الغطاء نشأت السلطة الوطنية، وبفضل نشوء السلطة نشأ المجلس التشريعي وجرت انتخابات، تقوم حماس، على الدوام، بالتذكير بفوزها بها، مع «التطنيش» عن الانقلاب الذي نفذته الحركة ضد شرعيتها.

**ترفض الحركة مواصلة الحوار، وهو موقف دأبت عليه قبل التطورات الأخيرة**

بدا واضحاً أن هذا التصعيد يشكل إحدى ذرى الاستثمار السياسي لنصر احتسبه تنظيم لـ«نفسه» دون الآخرين. وقد أثار التصريح موجة كبيرة من الردود شملت فصائل منظمة التحرير وأعضاء في المجلس الوطني(برلمان المنفى) ضد «التلاعب بالتمثيل» على حد وصف نايف حواتمة، أحد الزعماء التاريخيين للحركة الوطنية الفلسطينية، والذي يتخذ من دمشق مقراً له، ما حمل مشعل، في النهاية، على التراجع عن تصريحه، الذي لم يلق أي تأييد لدى فصائل وشخصيات الداخل، بما في ذلك حركة الجهاد الإسلامي الأقرب أيديولوجياً لحركة حماس. غير أن مصادر متعددة ترى أن حماس ماضية في مشروعها الذي يلقى غطاء إقليمياً، لاستحداث «إطار مرجعي بديل»، وأن تراجع حماس هو لفظي وتكتيكي لامتصاص ردود الفعل الساخطة، بما يوفر فرصة لاستنزاف سياسي مديد داخل الساحة الفلسطينية، وللحد من الدعم العربي على قاعدة «ثنائية التمثيل» وضرورة أن يتفق الفلسطينيون أولاً ما بينهم. بما يدخل القضية في متاهات جديدة.

ترفض الحركة مواصلة الحوار، وهو موقف دأبت عليه قبل التطورات الأخيرة، ووجدت أن الظروف مواتية للتشبث به وتصعيده، وذلك في موقف يتعاكس مع دروس الحرب وما شهدته من تلاحم ميداني، ويخالف المزاج الشعبي، وبخاصة في غزة الذي يلح على استئناف الحوار واستعادة الوحدة لضمان الرد الناجع على الوحشية الإسرائيلية. وهو ما أدى في المحصلة لإعلان من السلطة على لسان الرئيس عباس، بأنه «لا يمكن استئناف الحوار، مع من ينكرون الإطار الذي يمثل شعبهم». عوض ذلك استمرت الحركة في مطالباتها بفتح معبر رفح. وهي مطالبة صائبة ومنطقية، لولا أنها تأتي في سياق الاستثمار السياسي، إذ إن فتح المعبر يتطلب، في الحد الأدنى توافقاً فلسطينياً، وحكومة تعكس هذا الوفاق وتتولى الأمور على المعبر، بدل التعامل مع تنظيم بعينه دون سواه، وبدل فرض أمر واقع باستبعاد السلطة الفلسطينية التي وقعت إلى جانب مصر على اتفاقية المعابر. وفي واقع الأمر، فإن الحملات المتناغمة ضد موقف مصر من المعبر، بدت منسجمة رغم تعدد مصادرها من الدوحة إلى بيروت إلى دمشق، من أجل حمل هذا البلد على تمكين تنظيم بعينه، من الانفراد بتقرير الأمور على المعبر وعلى سواه من شؤون حياتية وسياسية في القطاع وفي مسار القضية الفلسطينية. .

يسترعي الانتباه أن هذا التجييش في الاتجاه الخاطىء، قد تم ويتواصل فصولاً، مع إدارة الظهر للتحولات السياسية الناجمة عن مباشرة الإدارة الأميركية انغماسها في الشأن الشرق الأوسطي، ومع الحرج الذي تواجهه عواصم أوروبية غضت النظر عن الحرب الوحشية، ورأت بعضها فيها حرباً دفاعية مزعومة مثل براغ التي تترأس الاتحاد الأوروبي، التي حاولت التراجع عن موقفها ولكن دون توفيق. كان الوضع وما زال يملي استثماراً سياسياً رشيداً، لا تكريس الانقسام والذهاب في استثمار فئوي. ما يملي تقوية وتوحيد الوضع الفلسطيني، والقيام بمراجعة أمينة وجريئة للمرحلة السابقة وتحديد مسؤولية كل من فتح وحماس في وصول الوضع إلى ما وصل إليه، والاحتكام إلى أطر دستورية (القانون الأساسي يقوم مقام دستور) في أجواء انتخابات جديدة في الضفة والقطاع، والانتقال من ذلك إلى التشدد في دعوة إدارة أوباما والمبعوث جورج ميتشل لمسار سياسي جدي، يضع حداً لتلاعب تل أبيب بالتفاوض بإبقائه دون سقف زمني ودون مرجعية دولية وبغير رعاية طرف متفق عليه. وحسنا فعلت السلطة بالانتقال من تعليق التفاوض إلى وقفه، وذلك في ضوء التغول الاستيطاني المتمادي في الضفة الغربية المحتلة. بما يؤشر لواقع سياسي جديد يتم فيه التعامل بجدية أكبر وبحزم ظاهر، ضد استغلال تل أبيب للتفاوض للتغطية على مشاريعها التوسعية، وهي نقطة بداية جيدة في التعامل مع مهمة مبعوث أوباما، الذي سبق له في مطلع الألفية أن عاين الوضع في الأراضي المحتلة وخرج بتقرير عرف بـ«تقرير ميتشيل»، حمل قدراً من التوازن قياساً بالمواقف الأميركية التقليدية في عهد بوش المشؤوم، وقد لقي التقرير آنذاك اعتراضات من حكومة شارون.

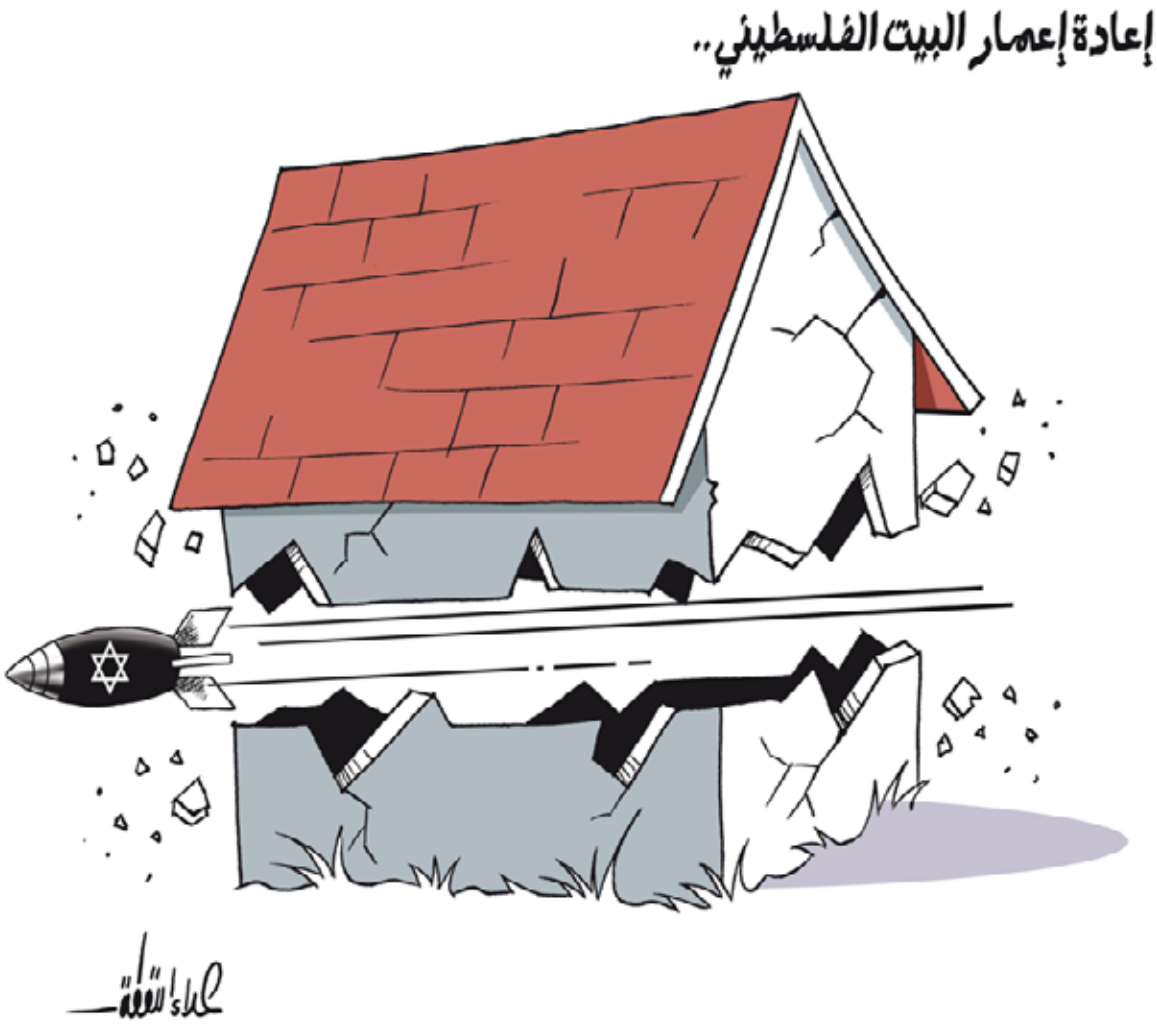


**الاعتداءات الإسرائيلية ماضية على قطاع غزة وتقترن بتهديدات متوالية بما يملي إعادة التوحد السياسي والميداني**

الآن تغيرت الظروف، فالمطلوب ليس توصيف الوضع ولا وضع مبادرات جديدة، بل الشروع في رعاية مفاوضات جدية وفق القرارات الدولية، للتوصل إلى حل نهائي في أمد زمني محدد وغير مفتوح، وخلال ذلك العودة إلى التوحد الميداني والسياسي، فالاعتداءات الإسرائيلية ماضية على قطاع غزة وتقترن بتهديدات متوالية من تل أبيب، فعلى من يستعجل قطف الثمار لتنظيمه دون شعب فلسطين أن يتمهل قليلاً.

دولي

# خطة لتفعيل معبر كارني أفشلتها إسرائيل ووأدها فوز حماس في الانتخابات (1 - 2)

ستيفن غلين

معبر كارني هو الشريان الرئيسي للتجارة في غزة، فهو قادر على تمرير أكثر من ألف شاحنة يوميا. ولكن إسرائيل، عمدت، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، إلى فرض عمليات تفتيش صارمة على الجانب الخاص بها من المعبر، وهو ما أدى إلى تخفيض حركة البضائع إلى حد الشح. وفي إطار مبادرة رعتها الولايات المتحدة في العام 2005، لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وافقت إسرائيل على التخفيف من قبضتها المسيطرة على الطرق الفلسطينية والمعابر، في مقابل إدخال تحسينات، بتمويل أميركي، على أنظمة التفتيش وقوى الأمن الفلسطينية.

ما بين توقيع الاتفاقية وسيطرة حماس على غزة في حزيران/يونيو 2007، تمكن المتشددون في إسرائيل وحلفاؤهم في واشنطن من إفشال الصفقة. كيف فعلوا ذلك، سيكون موضوع حلقتين تاليتين، ما يوفر إطلالة على العقبات التي قد يواجهها الرئيس باراك أوباما إذا ما حاول العمل جديا على إقامة دولة فلسطينية عمادها اقتصاد قابل للحياة.

إفراييم سنيه، زعيم حركة إسرائيلية مؤيدة للسلام، ومساعد سابق لإسحق رابين، متعود على حالات الجفاف السياسي. فلم يكن مضى وقت طويل على مقتل رابين في العام 1995، حتى بادر إلى دفع إسرائيل والولايات المتحدة نحو دعم عملية سلام أوسلو من خلال الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، فقدم السفير الأميركي في إسرائيل، حينذاك، مارتن إنديك، وصناع سياسة أميركيون آخرون رفيعو المستوى، قائمة من سبعة مشاريع من شأنها أن تمنح المواطن الفلسطيني العادي نصيبه من السلام في المستقبل. وتتضمن هذه المشاريع مطارا جديدا في مخيم قلنديا للاجئين، وميناء في غزة ومحطات لتحلية المياه ومعبرا حديثا للشاحنات في كارني.

«إذا ما غيرتم الواقع الاقتصادي، يمكنكم تغيير الواقع السياسي،» قال سنيه للأميركيين. «بتحسين الاقتصاد الفلسطيني، يمكنكم مكافحة الإرهاب».

## إسرائيل تفرض عمليات تفتيش صارمة على الجانب الخاص بها

لم يصغ إليه أحد، ومر ما يقرب من عقد من السنوات وإسرائيل تغلق الطرق في الضفة الغربية وحصار غزة ينزع الدم من الاقتصاد الفلسطيني ويتركه شاحبا.

كان سنيه على حق. وفيما بعد أوكلت لرجل القوات الخاصة والعميد السابق في الجيش مسؤولية الإشراف على الالتزامات الإسرائيلية في اتفاقية العبور والحركة، التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2005، استجابة لضغوط كبيرة من وزيرة الخارجية الأميركية في ذلك الحين كوندوليزا رايس. وجوهر هذه الاتفاقية كان رؤية قدمها سنيه، الذي يجيد التحدث بالعربية، فهو الحاكم العسكري السابق للضفة الغربية. كان سنيه قد أنضج تجربته على مدى سنوات طويلة: تطوير كارني والمعابر الفلسطينية الأخرى بحيث تصبح مراكز تجارية آمنة وكفؤة.

## حلفاء إسرائيل في واشنطن يتنادون من أجل محاصرة فلسطين

لقد وضعت الاتفاقية أهدافا طموحة للتحقيق، وبخاصة فيما يتعلق بمعبر كارني. إذ يحصل الفلسطينيون على عشرات الملايين من الدولارات لتدريب حرس الحدود، وبناء طرق جديدة وتركيب أنظمة للأمن وللرواتب، فيما يحصل الإسرائيليون على 12 مليون دولار مقابل معدات رقابة ومسح متطورة. ومع نهاية شهر كانون الأول/يناير 2006، وبحسب الاتفاقية، كان يمكن إدخال 1200 شاحنة يوميا، ثلثها يحمل بضائع فلسطينية الصنع للبيع في الخارج، وهو مصدر أساسي للعملات الخارجية إلى قطاع غزة المفقر.

وسرعان ما تعثر المشروع على خلفية نزاع بين إسرائيل ووكالة التنمية الدولية الأميركية حول معدات المسح. فبسبب المواعيد المضغوطة التي قررت في الاتفاقية – كان الموعد النهائي لتركيب الماسحات هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2005- تقرر أن تقوم وكالة التنمية الدولية أولا بتأجير أنظمة المراقبة، وتشتري أجهزة جديدة فيما بعد. وقد وقعت اتفاقيات التأجير في الثامن من كانون الأول/ديسمبر، وبعد أسابيع قليلة شحنت الماسحات جوا من أوروبا إلى تل أبيب على طائرات روسية من طراز أنطونوف 225، وهي أضخم طائرات الشحن الجوي، بكلفة ناهزت نصف مليون دولار. مثل هذه الاتفاقية المعقدة كانت ضرورية، كما يقول تقرير أعدته وكالة التنمية الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2006، وذلك نظرا لحجم المعدات والطابع الملح للوضع.

وما إن سلمت الماسحات، حتى قدم عدد من الأجهزة البيروقراطية الإسرائيلية – من وزارة الدفاع إلى سلطة المطارات الإسرائيلية – قائمة بمطالب للتعديل والتغيير من شأنها أن تكلف الحكومة الأميركية نحو ستة ملايين دولار. وبحسب أحد المسؤولين العاملين مع شركة كيمونيك المكلفة بالتنفيذ من جانب وكالة التنمية الدولية، فإن القائمة راوحت بين ما هو مهم – مثلا، كانت إسرائيل تريد للماسحة أن تقوم بمسح ثلاث شاحنات في المرة الواحدة، وهو ما يستدعي إدخال تحديثات واسعة وبرامج جديدة – إلى ما هو تافه، مثل الطلب بأن تبدل مقابض الأبواب المصنوعة من النيكل في الغرف التي توضع فيها الماسحات، بأخرى من النحاس.

وقد استغرقت الاستجابة للشروط الإسرائيلية ستة أشهر، حتى بعد أن تم خفضها من جانب وكالة التنمية الأميركية. وتشير قراءة متأنية لتقرير وكالة التنمية إلى أن إسرائيل كانت تحاول تخريب الاتفاقية بتأخير تركيب الماسحات. «كان معظم أعمال التحديث يتطلب تعديلات تقنية كبيرة لمرات عديدة، وقد أخر ذلك أو قطع عملية نشر المعدات والعمليات في العديد من المواقع،» يقول التقرير. «هذه المبادرات، التي قد تكون مبررة في سياق مخاوف (وزارة الدفاع)، فهمت من جانب المزود بوصفها كثيرة ولا لزوم لها بالنسبة لمعدات مؤجرة».

بحلول كانون الثاني/يناير 2006، بدأت وكالة التنمية الأميركية التفاوض حول شراء الماسحات الجديدة. وقد أبدت خمس شركات اهتمامها بالمشروع، ولكنها جميعا، تقريبا، اشتكت من سلسلة من القيود التي فرضتها إسرائيل. وقالت الشركات إن الجانب الإسرائيلي كان يطالب بتكنولوجيا تصنع من نقطة الصفر، لأنه كان يريد نظاما هو الآن قيد الإنتاج مع سجل في الأداء مدته عامان. كما أنه أصر على أن تكون له أغلبية المقاعد في لجنة تقييم الماسحات مقابل المقعد الواحد، كما هي العادة، وتمثيل لطرف ثالث، كما أراد أن تنتهي عملية التقييم خلال 90 دقيقة بدلا من الأسابيع الثلاثة الاعتيادية في مثل هذه الحالات. هذه الشروط وغيرها كان من شأنها تأخير نشر الماسحات الجديدة شهرين على الأقل، وفقا لوكالة التنمية الأميركية.

حين شعرت الشركات المتقدمة للمناقصات بالإحباط وهددت بالانسحاب من المفاوضات، قامت وكالة التنمية بالتوقيع من جانب واحد مع شركة «أيه إس أند إي» وهي شركة صينية أميركية، وهو ما أغضب مسؤولا إسرائيليا رفيعا فقدم احتجاجا رسميا للسفارة الأميركية يشتكي فيه من أن عمل وكالة التنمية الاستباقي قد هدد الأمن الإسرائيلي. كانت وكالة التنمية الأميركية عند ذلك قد تلقت تعليمات بضرورة كتابة رسالة لوزارة الدفاع تعيد فيها التشديد على مركزية مخاوفها الأمنية، ولكن العقد وقع.

وقد حل الخلاف على الماسحات، رغم أن الطلبات الإسرائيلية بالتحديث ستؤخر نشرها بالكامل شهورا عدة. وفي النتيجة، تبقى حركة عبور الشاحنات من كارني قليلة لا تتعدى مئات منها يوميا. ولكن بعد انتصار حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير 2006، لم يعد الأمر مهما. وقبل أن يدلى بأول صوت بكثير، كان حلفاء إسرائيل في واشنطن يتنادون من أجل محاصرة فلسطين.

### قبلها العرب وتجاهلها الإسرائيليون

## وثيقة سلام قدمها المايسترو بارنبويم ووقّع عليها مثقفون بارزون

صلاح حزين

التعاطف الكبير الذي حظي به الشعب الفلسطيني خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، يذكر بما شهدته أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وتحديدا في العام 1987، حين اندلعت الانتفاضة الأولى مستقطبة تعاطفا دوليا غير مسبوق حتى ذلك الحين.

وكان من قبيل السخرية السوداء أن التعاطف مع الفلسطينيين في الحالتين جاء بسبب درجة العنف المنطلق من أي عقال، الذي استخدمته آلة الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين في صورة خاصة. وكانت درجة العنف تلك هي التي أذهلت العديد من مثقفي الغرب، بمن فيهم مثقفون يهود، فأدلوا بتصريحات ووقعوا بيانات تندد بالعنف الإسرائيلي، وتعلن عن دهشة هؤلاء المثقفين من الصورة الجديدة التي رسمتها لإسرائيل طائرات تدك بيوت المدنيين الآمنين، وتلقي بقنابلها الفوسفورية الحارقة على ملاذاتهم التي اعتقدوا أنها آمنة.

دانييل بارنبويم، أحد أبرز الموسيقيين العالميين، إلى جانب كونه من واحدا من أهم قادة الفرق الموسيقية في العالم، ارتبط بصداقة وثيقة مع المفكر الراحل إدوارد سعيد الذي كانت الموسيقى الكلاسيكية أحد حقول اهتمامه. ثمرة هذه الصداقة كانت تشكيل فرقة موسيقية تحمل اسم الديوان الشرقي يشارك فيها موسيقيون من الأطفال والشبان من العرب واليهود، انطلاقا من أن فكرة آمنا بها، وهي أنه لا بد للشعبين من العيش معا بسلام.

هذه الفكرة، كانت نقطة انطلاق بارنبويم في توجيه دعوة لعدد من المثقفين العرب والعالميين، بمن فيهم يهود، نشرها في العدد الأخير من مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس، حملت عنوان "الرجاء الإصغاء، قبل أن يفوت الأوان". جاء في الوثيقة أنه على مدى الأعوام الأربعين الماضية، أثبت التاريخ أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن حله بالقوة، وأنه آن الأوان لبذل كل جهد ممكن من أجل إيجاد حل يقوم على تجنيب المنطقة الخوف والمعاناة، ويعترف بالظلم الذي وقع، ويقود إلى توفير الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء؛ يحتاج إلى مبادرة تتطلب من الجميع التحلي بالمسؤولية، من أجل ضمان حقوق متساوية وحفظ الكرامة لجميع الأطراف، ولضمان حق كل فرد في طي صفحة الماضي والنزوع نحو المستقبل.

وبادر بارنبويم إلى جمع تواقيع بعض أبرز المثقفين في العالم على هذه الوثيقة. ومن بين من وقعوا عليها أدباء عرب من بينهم: أدونيس، وإيتيل، عدنان، صلاح ستيتية، علاء الأسواني، جمال الغيطاني، إدوارد خراط، الطاهر بن جلون، سميح القاسم، أمين معلوف، عيسى مخلوف، عبد اللطيف اللعبي وحنان الشيخ.

كما كان بين الموقعين أدباء حصلوا على جائزة نوبل مثل جان ماري لوكليزيو وأورهان باموك وألفريدا ينيلك، وجي إم كويتزي ونادين غورديمر وغونتر غراس وولي سوينكا. وهناك أدباء لا يقلون شهرة مثل راسل بانكس وأمبرتو إيكو وبيتر بروك وياشار كمال وأليف شفق، وفلاسفة من قامة يورغن هابرماس، ومفكرين من قامة رشيد الخالدي، ورجال سلام من قامة القس ديزموند توتو.

ووقع عليها بعض أبرز المخرجين السينمائيين في العالم من أمثال: جان لوك غودار وفيم فندرز وعباس كايروستامي وميشيل خليفي وعاموس غيتاي، وعدد كبير من أبرز نجوم السينما، مثل جان مورو وريتشارد غير وديبرا و ينغر وسوزان ساراندون وجورج موستاكي وأوما ثيرمن وجودي فوستر، وآخرون.

إن كان نجاح مثل هذه الوثيقة في تحقيق الهدف منها هو الأسماء التي وقعت عليها، فقد نجحت في استقطاب هذا العدد من الأسماء الكبيرة والمؤثرة في مجالات الثقافة والفكر والفن، بمن فيها تلك القامات العربية، ولكن ملاحظة مهمة يمكن أن تذكر هنا، وهي قلة عدد الكتاب والمثقفين والفنانين الإسرائيليين الموقعين على وثيقة بارنبويم.

# ما تستنّى التنزيلات

## فأسعارنا الجديدة..
## منافسة طول العام

في أكبر معارض للأثاث في المملكة..

أكبر تشكيلة للأثاث المنزلي في المملكة..
في ميداس خلدا وسيتي مول
أكثر من ٢٥٠ صالون ، أكثر من ١٠٠ غرفة نوم،
أكثر من ١٠٠ طقم سفرة ، وأكثر من ١٥٠ كرسي ...

أكبر معرض للأثاث المكتبي..
شارع الإذاعة والتلفزيون
أوسع تشكيلة من المكاتب وأنظمة القواطع والمقاعد
وخزائن الملفات وطاولات الإجتماعات في مكان واحد

تفضلوا بزيارتنا..

ميداس
مفروشات لأسلوب حياة مميز

ميداس خلدا - هاتف: 5522686
ميداس سيتي مول - هاتف: 5866183
ميداس للأثاث المكتبي - هاتف: 4395556

اقتصادي

# دعم قطاع العقار: مخاطر ركود مرتقب أم توفير وحدات سكنية؟

محمد علاونة

لم تصل الحكومة بعد إلى قرار نهائي فيما يتعلق بدعم قطاع العقار من خلال إنشاء صندوق لتعزيز السيولة النقدية للشركات العقارية التي تعاني من أزمة في استكمال مشاريعها، بسبب التشدد في منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، بحسب رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان زهير العمري.

العمري أكد أنه حتى الآن لم يتم إبلاغ الجمعية رسميا بوجود مثل هذا الصندوق أولا، وبين أن الحكومة قامت بالاتصال بنحو 30 شركة تعمل في قطاع العقار وأبلغتها عن حاجاتها لإتمام مشاريعها أو إنشاء أخرى جديدة.

> المسؤولون في المنتدى الاقتصادي العالمي الأخير الذي عقد في دافوس، بحثوا في دور الدولة للخروج من الأزمة المالية العالمية

تردد الحكومة في دعم قطاع العقار يضع الحكومة في حيرة مما إذا كانت تنوي المحافظة على استمرارية مشاريع استثمارية لشركات كبرى، في إطار تشجيع الاستثمار، أو دعم قطاع الإسكان في ظل احتياج قدرته جمعية المستثمرين في القطاع بنحو 30 ألف وحدة سكنية سنويا.

بحث المسؤولين في المنتدى الاقتصادي العالمي الأخير الذي عقد في دافوس، في دور الدولة للخروج من الأزمة المالية العالمية، مؤشر جديد على تحول جذري اقتصادي عالمي، يتمثل في بروز نظريات وممارسات اقتصادية بتحجيم دور المشرع والمراقب المتمثل في الدولة ومؤسساتها مقابل إطلاق يد القطاع الخاص والعاملين فيه، وهو ما ألمحت إليه الحكومة بالتدخل في أسعار السلع في حال عدم التزام التجار، بخفض أسعارها استجابة للتراجع الملحوظ الذي شهدته عالميا، بعد موجة غلاء اجتاحت العالم خلال العام الماضي.

الحكومة تدخلت ايضا في مسألة أسعار الألبان عندما لوحت بتحديد الأسعار، ليستجيب أصحاب مصانع الألبان ويخفضوا أسعار منتجاتهم، فمثلا ما زالت الحكومة الكويتية تتلكأ في تقديم دعم مالي لشركات العقار، تزامنا مع نفي وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي، الأسبوع الماضي، أنباء تحدثت عن حزمة إنقاذ بقيمة 5 بلايين دينار كويتي من خلال إقامة صندوق إنقاذ لمساعدة الشركات المتعثرة في ظل الأزمة المالية العالمية.

في الأردن شركات العقار متنوعة، فهنالك شركات الإسكان، التي ستخدم الطلب السنوي، وهنالك مشاريع كبرى، معظمها لغايات السياحة والترفيه، وهو ما انعكس على أسعار الشقق التي تنوي بيعها وبلغت أسعارها في بعض الأحيان 250 ألف دينار.

الحكومة تواجه معضلة دعم تلك الشركات، من خلال البنوك المحلية، بدفعها إلى تقديم تسهيلات تضمن المشروع، لكن السؤال هو: ماذا سيحدث لو لم تستطع تلك الشركات بيع منتجاتها؟

لكن العمري يعتقد بأن معظم الشركات الكبرى لديها عقود مسبقة وأنها فعلا باعت شققا ومرافق، لكنها تحتاج الآن سيولة، وهي بقيت في وسط الطريق، بحسب تعبيره.

واقترح بأن يشمل الدعم الطرفين؛ البائع والمشتري، من خلال تقديم قروض طويلة الأجل للمواطنين ولمدة تصل إلى 30 عاما، في الوقت الذي توجد هنالك ضرورة لخفض أسعار الفائدة على القروض الإسكانية من 10,5 إلى 6 في المئة كما كانت عليه قبل العام 2005.

واتفق المستثمر في قطاع الإسكان خالد الحسن مع ما ذهب إليه العمري من أن المواطنين أصبحوا غير قادرين على الاستفادة من الانخفاض الذي شهدته أسعار الشقق أخيرا.

البيانات الصادرة عن البنك المركزي تشير إلى أن حجم التسهيلات التي حصل عليها قطاع الإنشاءات قفز من 1,94 بليون دينار العام 2007 إلى 2,27 بليون دينار مع نهاية العام الماضي.

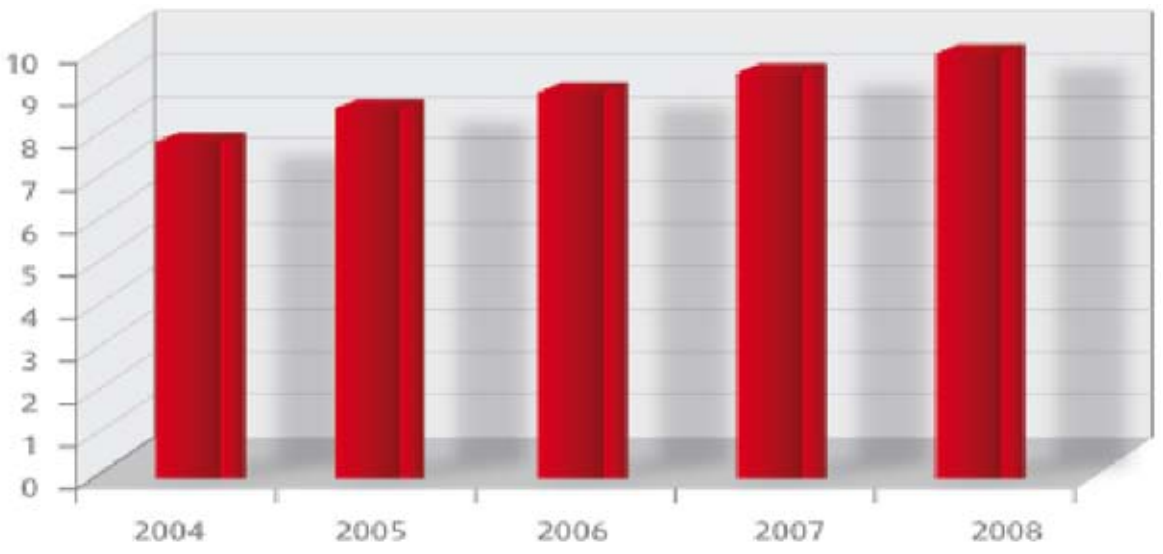


معدل الفائدة على القروض بالمئة

> محافظة العاصمة استحوذت على 69 في المئة من حجم التداول العقاري

وزير سابق قال إن الحكومة بانتظار حركة نشاط تشهدها السوق استجابة للتسهيلات التي أعلنتها الحكومة تجاه العراقيين. وبيّن الوزير الذي طلب عدم نشر اسمه، أن دائرة العقاري في المحافظات نما بنسبة 18 بالمئة مقابل نمو نسبته 2 في المئة في محافظة العاصمة.

وبلغت الاستثمارات الأجنبية في سوق العقار 216,8 مليون دينار، واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بحجم استثمار 85,5 مليون دينار، تلتها الجنسية الكويتية بنحو 21,1 مليون دينار ثم الجنسية السعودية بنحو 18,4 مليون دينار.

مستشار قانوني لشركة تقيم مشاريع تقدر ببلايين الدنانير أكد تردد الحكومة في منح الدعم للقطاع.

ولا يخفي القانوني الذي طلب عدم نشر اسمه، تعرض الشركة لتغييرات في مشاريعها، لكنه أكد أن ذلك لن يؤثر على عملها في الأردن، وهي ماضية في تنفيذ مشاريعها، لكن بحذر مواز للحذر الذي تبديه البنوك تجاه التسهيلات، ولدى الشركة خيارات مفتوحة مثل بيع قطع الأراضي لصندوق يدعمها في إكمال مشاريعها.

وتشترط إجراءات تملك الأجنبي للعقار في المملكة الاحتفاظ به لمدة ثلاث سنوات قبل أن يحق له بيعه لضمان أن تكون الغاية من امتلاك العقار للاستثمار لا للمتاجرة.

وكان حجم التداول في سوق العقار في الأردن ارتفع خلال العام 2008 بنسبة 7 بالمئة وبقيمة 5,9 مليون دينار، مقابل 5,6 مليون دينار للعام 2007، بحسب بيانات دائرة الأراضي والمساحة.

واستحوذت محافظة العاصمة على 69 في المئة من حجم التداول العقاري، بقيمة 4,1 مليون دينار، فيما استحوذت باقي محافظات المملكة على 31 في المئة من حجم التداول بقيمة 1,8 مليون دينار.

وأشارت بيانات الدائرة إلى أن التداول الأراضي والمساحة بدأت بالفعل في تقديم تسهيلات للمستثمرين العرب والأجانب، خصوصا العراقيين الراغبين بتملك العقار في البلاد تشجيعا للتداول في هذا القطاع، الذي تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية ومن خلال تطبيق خدمة النافذة الواحدة. وقال إن عمل النافذة يقتصر على دراسة طلبات الشراء التي يقدمها المستثمرون الأجانب وتحويلها مباشرة إلى وزارة الداخلية، وأن الوقت الذي يستغرقه إصدار القرار في الموافقة لا يأخذ وقتا طويلا.

> الحال في الأردن شبيه، إلى حد كبير، بما يحدث في الخليج

ويؤكد أن الحال في الأردن شبيه، إلى حد كبير، بما يحدث في الخليج، في إشارة منه إلى تحفظ الحكومات في تقديم الدعم في ظل حالة الركود التي ستقلص عمليات البيع، وذلك على رغم عدم تفاؤله بأداء الشركات في المرحلة القريبة المقبلة.

وحتى إن قدمت الحكومة الدعم المالي لقطاع العقار لغايات السكن، فهل يستطيع القطاع بيع منتجاته النهائية في ظل موجة ركود تخيم على القطاعات الأخرى بشكل عام؟ وسط توقعات العمري بأن يتم الانتهاء من بناء نحو 2000 شقة سكنية ضمن المبادرة الملكية للإسكان؛ سكن كريم لعيش كريم، مع نهاية النصف الأول من العام الجاري، ما يعزز تراجع الطلب على الشقق من قبل المشترين.

وأوضح العمري أنه، وقبل نهاية العام الجاري، سيتم تسليم جميع المشاريع التي يصل عدد الشقق فيها إلى 11 ألف شقة، وذلك بحسب الاتفاقية التي وقعتها الحكومة مع جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان.

سجلات دائرة الأراضي والمساحة، تشير إلى وجود عمليات شراء، فقد تم شراء ما يزيد على 18 ألف شقة في الأردن بين كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر 2008، مقارنة مع 14498 شقة في الفترة نفسها من العام 2007، ففي عمان وحدها التي يسكنها 2,2 مليون نسمة من أصل عدد السكان البالغ نحو ستة ملايين نسمة، بيعت أكثر من 13,5 الف شقة العام الماضي.

واشترى غير الأردنيين، والقسم الأكبر منهم من العراقيين، أكثر من 970 شقة في 2008 في المملكة التي تسجل نموا بمعدل 3,5 في المئة سنوياً.

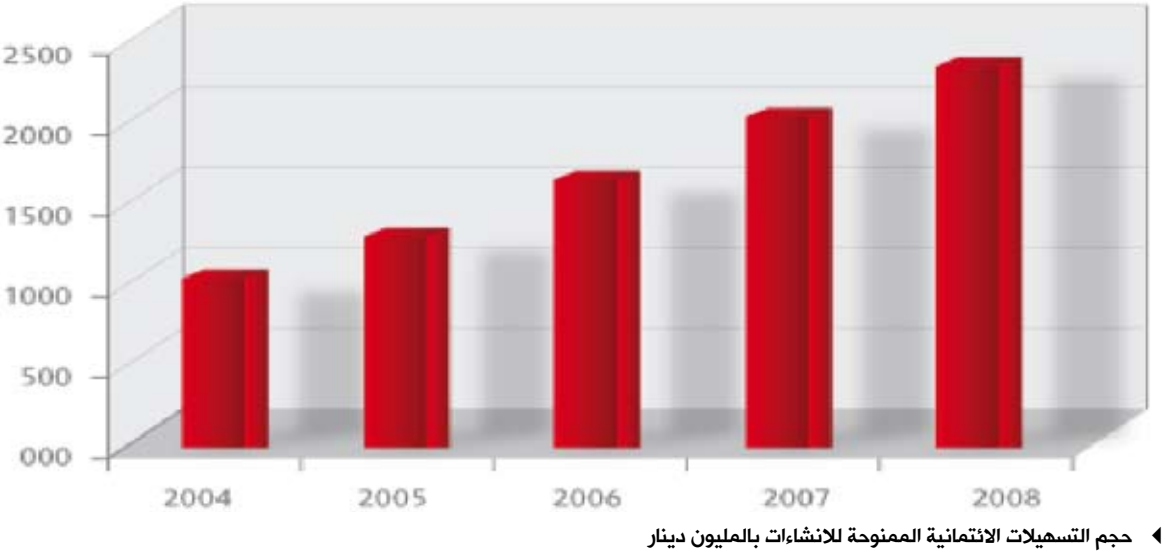


حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للانشاءات بالمليون دينار

اقتصادي

# عشوائية خطة إنقاذ الاقتصاد تضعف القدرة على تحقيق الأهداف

السجل - خاص

تعددت خطط الإنقاذ التي طرحتها الحكومة في الآونة الأخيرة، بعد أن اقتنعت السلطة التنفيذية أخيرا بأن الأردن لن يكون بمنأى عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية.

أول المؤشرات التي تؤكد تأثر الاقتصاد بالأزمة، كان تراجع حجم التسهيلات خلال الشهر الأخير من العام الماضي بمقدار 200 مليون دينار، بحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي، وهو رقم وإن بدا صغيرا مقارنة بالحجم الإجمالي، فإنه كان يسهم في دعم آلاف المشاريع، لا سيما الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وكانت الحكومة أعلنت دعم القطاع العقاري، فيما أعلن رئيس الوزراء عن ضمان ودائع البنوك المحلية خلال العام الحالي، إضافة إلى إعلان وزارة السياحة خطة طوارئ للحد من تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني.

كما يشير تراجع حجم الودائع خلال هذه الفترة بمقدار 23 مليون دينار، إلى قيام بعض أصحاب الأموال بسحبها وتحويلها إلى دول أخرى، أو توجيهها إلى استثمار أكثر أمنا من البنوك، حيث بدأ بعض الأفراد بالتوجه للذهب كملاذ آمن للاستثمار، بحسب ما أكده أمين سر نقابة تجار الذهب ربحي علان.

**بحسب وزارة السياحة والآثار، تم الانتهاء تقريبا من إعداد خطة مواجهة الأزمة المالية العالمية**

الاعتراف الحكومي جاء متأخرا بتأثير الأزمة، إذ إن إطلاق أكثر من خطة يستجلب انتقاد الاقتصاديين الذين يرون أن دعم القطاعات كل على حدة يمكن أن يؤثر في خزينة الدولة في ظل محدودية مواردها.

المشهد المحلي بما ينطوي عليه كان يدعو إلى وضع استراتيجية شاملة لمختلف القطاعات تضمن عدم تبعثر الجهود، كما يرى وزير التخطيط الأسبق جواد العناني.

ويرى العناني أن «نتائج الخطط لكل قطاع على حدة تحقق أهدافا أقل من تلك التي يمكن تحقيقها في ظل وجود خطة شاملة تنضوي تحتها».

| توقعات النمو لعام 2009 | |
|---|---|
| البرازيل | 3.2 |
| ايرلندا | 7.2 |
| قبرص | 1.1 |
| تشيلي | 4.6 |

المصدر: البنك الدولي

**خطة الطوارئ الاقتصادية الهادفة إلى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ترتكز على إعادة النظر في أولويات الإنفاق**

الحكومة قدمت أخيرا مبادرة لإنقاذ قطاع العقار لاستكمال مشاريع مجمدة لشركات عقارية جراء أزمة السيولة، وبينت اللجنة المالية والاقتصادية في البرلمان أن حجم الدعم الحكومي لخطة الإنقاذ المالي مبدئيا يناهز 200 مليون دينار، توجه لدعم 30 شركة عقارية كبرى ومساهمة عامة.

بدوره، أوضح وزير السياحة الأسبق منير نصار، أن «قطاع السياحة ملزم بالخروج بخطة طوارئ تحاكي مشاكله»، مشيرا إلى ضرورة جمع الخطط في خطة وطنية متكاملة، بخاصة وأن معظم القطاعات تحتاج إلى دعم من الحكومة.

وأوضح نصار «أن القطاعات في حاجة إلى دعم سواء بزيادة النفقات أو تقليصها، فأي تأثير على السياحة، يؤثر على الخزينة وأداء الحكومة المالي».

وبحسب وزارة السياحة والآثار تم الانتهاء تقريبا من إعداد خطة مواجهة الأزمة المالية العالمية للحد من تأثيرها على القطاع السياحي، وذلك من خلال الحفاظ على أسعار الخدمات المقدمة في القطاع، والعمل على تخفيض أسعار شركات النقل السياحي بناء على انخفاض أسعار النفط العالمية.

من جهة أخرى، ذكر رئيس الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي السابق مفلح عقل أن وجود عدد كبير من الخطط في ظل محدودية موارد الدولة غير مقبول، إذ «لا بد من استخدامها بالشكل الأمثل دون توزيعها على القطاعات بدون فائدة».

ولفت عقل إلى أن وجود أكثر من خطة يشتت جهودها، فلا بد من جهة مركزية واحدة تتمتع بالمعرفة الفنية القادرة على تقييم عمل المؤسسات، وتحديد كفاءة الشركات التي تحصل على الدعم، بالإضافة إلى الشروط والضمانات على هذه الشركات، واقترح أن يقابل الدعم الذي تقدمه الحكومة ضمانات وممثلون في الشركات وفريق يعمل على تقييم حاجة الشركات وقدرتها على البقاء بعد الدعم.

خطة الطوارئ الاقتصادية الهادفة إلى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ترتكز على إعادة النظر في أولويات الإنفاق في حال تأثرت واردات الخزينة، حيث قدرت النفقات الجارية بمبلغ 4,7 بليون دينار في سنة 2009 بزيادة نسبتها 3,3 في المئة عن مستواها في العام 2008، في حين قدرت النفقات الرأسمالية بمبلغ 1,3 بليون دينار، أو ما نسبته 9 في المئة من الناتج المحلي.

وشدّد عقل على دراسة خطة الإنقاذ الوطني بعناية، لتشمل المؤسسات القابلة للاستمرار والمؤثرة بالاقتصاد الوطني من خلال تحسين إداراتها، داعيا إلى تجميد دعم الشركات التي ساهمت في الأزمة، حيث تتشارك الحكومة والبنوك بالخطة، إذ تقدم الحكومة الكفالات وتقدم البنوك الأموال.

وتهدف خطة الطوارئ إلى مواجهة سيناريوهات انخفاض الإيرادات الحكومية عن المستويات المقدرة في موازنة العام المقبل، جراء دخول الاقتصاد العالمي مرحلة انكماش عميقة، ما قد يرتب تداعيات على عدد من القطاعات التنموية.

العناني شدّد على وجود فريق واحد يسمى مجلس طوارئ اقتصادي، يضم ممثلين عن القطاعين الخاص والعام، يجتمع يوميا لمراجعة أوضاع الأردن الاقتصادية أولا بأول.

وهو يؤكد أن خطة الإنقاذ الوطني يجب الاّ تعكس بالضرورة أزمة بقدر ما تعكس تقلبات الاقتصاد الدولي، كتلك التي يشهدها سوق العملات، رغم أن دول الاتحاد الأوروبي أعلنت حالة الانكماش الاقتصادي.

## توقعات بتراجع النمو وضبط التضخم خلال العام الجاري

السجل - خاص

تتوقع أوساط اقتصادية أن يشهد النمو تراجعا خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي، جراء تأثر معظم قطاعات الاقتصاد الرئيسية بالأزمة المالية العالمية، وإن كان تأثير الحالة العالمية محليا أقل بكثير من تأثيراتها على العديد من اقتصاديات العالم.

لكن الوجه المشرق لهذه الأزمة يتلخص في احتمالية تراجع معدلات التضخم التي ضرب لهيبها دول المنطقة والعالم بوجه عام، نتيجة تراجع أسعار النفط.

تقرير حديث أصدره البنك الدولي بعنوان مواجهة العاصفة، توقع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتراجع أسعار المواد الأولية، وتكيف النظام المالي والبنكي مع الأزمة.

وشهد العام 2008 حدوث أزمة مالية عالمية وقف العالم مشدوهاً أمامها، وصفت بالخانقة، والتي اندلعت شرارتها في الولايات المتحدة الأميركية في خريف العام 2008 وامتدت إلى معظم دول العالم، فأكبر اقتصاد في العالم مهدد بالانزلاق إلى هاوية الركود والكساد.

قطاع الاستثمار يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بحسب خبراء، بعد أن عانى المستثمرون من خسائر فادحة نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته البورصات العالمية والعربية.

المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، معن النسور، قال إن الاقتصاد الأردني سيتأثر، شأنه شأن كل دول العالم، بالأزمة المالية، وبالرغم من انفتاح الاقتصاد الأردني على الاقتصاد العالمي، إلا أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المملكة كانت أقل بكثير من تأثيراتها على العديد من اقتصاديات العالم.

ويتوقع النسور أن « يتأثر حجم الاستثمارات خلال العام 2009 بسبب الأزمة العالمية في ظل أزمة السيولة، إلى جانب تأثر قطاعا الصادرات والسياحة.

وأضاف النسور «لكن تبقى هناك عوامل يتوقع أن تحمي الاقتصاد الأردني في الفترة القادمة أهمها التغيرات الهيكلية التي انتهجها الأردن في الفترة الماضية، ومن ضمنها رفع الدعم عن المحروقات، وشراء جزء من ديون نادي باريس، وإتمام معظم مشاريع الخصخصة في فترة الازدهار الاقتصادي».

ويرى النسور أن التأثير المباشر على الاستثمار العربي قد يأتي من المستثمرين الذين عانوا من خسائر فادحة نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته البورصات العالمية والعربية، مما حدا بهم إلى تأجيل بعض المشاريع، وبخاصة في ظل الركود الاقتصادي المتوقع خلال العام 2009.

وأشار إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً قد يطال العالم العربي نتيجة لهذه الأزمة خلال الفترة القادمة جراء سحب المستثمرين العرب لأموالهم المستثمرة في الخارج نتيجة فقدان الثقة في ملاءة البنوك الأجنبية وإعادتها إلى العالم العربي للاستفادة منها في الاستثمار في قطاعات مختلفة كالصحة والتعليم والصناعة والسياحة والبنية التحتية والطاقة البديلة.

اما القطاع السياحي فهو الآخر عرضة للتاثر بتداعيات الأزمة العالمية نتيجة الاعتماد على السياحة الأوروبية، بحسب عقل.

رئيس اتحاد الفعاليات السياحة، ميشيل نزال، توقع تأثر قطاع السياحة المحلي بالأزمة المالية، نتيجة تراجع أعداد السياح الأوروبيين والأميركان ما يؤثر على جميع الفعاليات السياحية.

وأضاف نزال أن ممثلي قطاع السياحة سوف يقومون بفتح أسواق جديدة في دول شرق أسيا كالصين والهند لتسويق الأردن سياحيا، ولتعويض النقص الذي سوف يحدث في السياحة الأوروبية، مشيرا إلى أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي كنسبة سوف تبقى هي الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى والتي سوف تتأثر بشكل أكبر جراء الأزمة وبالتالي سوف تتراجع مساهمتها.

يشار إلى أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الماضي كانت 14 في المئة، وقال نزال «إنهم سوف يحاولون المحافظة على هذه النسبة خلال العام الحالي».

الخبير الاقتصادي، إبراهيم سيف، يبدو اكثر تشاؤما ويرجح أن لا يكون «العام 2009 عاما سهلا على الاقتصادي الأردني»، مشيرا إلى أن النمو في الاقتصاد المحلي سوف يكون «متواضعا» خلال العام الحالي.

وقال سيف «بالرغم من انفتاح الاقتصاد الأردني على الاقتصاد العالمي، إلا أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المملكة محدودة مقارنة مع الدول العربية الأخرى»، لافتا إلى تأثر الصادرات الوطنية بتراجع قيمتها خلال العام الحالي.

ويرى أن قطاع الاستثمار والعقار سوف يشهدان تباطؤا بالإضافة إلى تراجع حوالات العاملين جراء تخفيض الأجور وتقليص العمالة في دول الخليج.

وتوقع سيف تراجع تدفقات العملات الأجنبية للمملكة، لعدة أسباب رئيسية أهمها تراجع المساعدات، وبخاصة القادمة من دول الخليج، وتراجع حوالات العاملين، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية.

# اقتصادي

## قمة اقتصادية باهتة

أحمد النمري

عناوين كبيرة وموضوعات اقتصادية محورية أدرجت في أجندة، أو في جدول أعمال لقاء القمة الاقتصادية العربية الذي دعت إلى عقده الجامعة العربية في الكويت لمواجهة التحديات والصعوبات التي أحاطت وما تزال باقتصادات معظم، إن لم يكن كل الأقطار العربية، والتي أخذت تتجه نحو الأسوأ في أجواء وظروف انفجار وامتداد إعصار الأزمة المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية وباقي الأقطار الرأسمالية في أوروبا وآسيا ومواقع أخرى.

ودون الغوص في تقييم مستوى وجدية المناقشات والحوارات التي جرت خلال يومي انعقاد القمة، فإنّه يمكن القول والحكم بلا تجاوز، بأن حصادها، ومن خلال قراءة وتحليل نتائجها التي وردت في 28 بنداً، كان هامشياً ومحدوداً في جدواه أو حتى فاقدا لها، ولم تخرج قراراته بل توصياته عن مجرد تمنيات ومناشدات أو وعود بالعمل على تحقيق أو إنجاز كذا أو كذا من العناوين الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي لا يوجد خلاف على أهميتها وضرورتها.

فقادة القمة التزموا في إعلان الكويت بالارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي بالتأكيد على حزمة من التوجهات والسياسات الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتحفيز القطاع الخاص ومؤسساته إلى مزيد من المساهمة في التنمية الاقتصادية، وتسريع تنفيذ مشروعات توسيع وتعزيز مرتكزات البنية التحتية إلى جانب حماية البيئة واستكمالها بمشاريع الوصل الكهربائي ومرافق الاتصال البري بما في ذلك تطوير الربط بالسكك الحديدية، وبناء الاتحاد الجمركي العربي، وتطوير التعاون في التنمية الزراعية والصناعية وصولاً إلى تنمية وتوسيع التجارة البينية بين الأقطار العربية التي لا تتجاوز حالياً 8 في المئة من إجمالي رقم التجارة الخارجية العربية.

وطلبت قمة الكويت الاقتصادية في بيانها الختامي من المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع (لاحظ بوضع....) استراتيجية للأمن المائي، والغذائي، كما تعهد الإعلان أو وعد بالحد من البطالة ومكافحة الفقر، وبتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والعلاجية، وبتوسيع وتطوير العملية التعليمية في مراحلها كافة، وصولاً إلى تنمية بشرية مرغوبة ومنتجة، وتتلاءم مع الحاجات الموضوعية للمسيرة الاقتصادية والاجتماعية المبتغاة، ونادى الإعلان بضرورة الاهتمام بعلم الإحصاء واستخراج ونشر البيانات والمعلومات والأرقام الإحصائية الصحيحة والمطلوبة لاتخاذ القرارات وتبني التوجهات والمناهج التنموية الأفضل.

بالفعل القراءة لأكثر من مرة لقرارات أو توصيات قمة الكويت الاقتصادية يعزز اعتبارها مجرد تمنيات ومناشدات أو شعارات ووعود من نوع سنعمل... سنسعى... ندعو.. نأمل.. دون آليات تنفيذية توازيها أو تضمن تحقيقها، إن لم يكن في الأجل القصير، فعلى المدى المتوسط والطويل، وإعلان وبيان كهذا وجدنا ما يماثله في أكثر من لقاء سابق، من قبيل قيام هذه الحكومة العربية أو تلك بالتعهد في بياناتها السنوية بالعمل على الحد من مشكلة البطالة والفقر، دون أن يتحقق ذلك بل بالعكس يشتد ويتفاقم.

ليس صحيحاً ما طرحه عدد من المحللين المقربين من قادة القمة بأن ضعف حصيلة أو حصاد القمة نجم عن اضطرارها للتركيز على مناقشة ومواجهة العدوان الصهيوني على غزّة والدمار الذي سببه واحتلال أجزاء منه واستشهاد الآلاف، إذ كان من الممكن التوفيق بين البعدين بأكثر من وسيلة، ومن ذلك تمديد مدة المؤتمر لمدة يوم أو يومين إضافيين لتلافي خيبة الأمل في كليهما.

ولعل أحد أهم أسباب نكسة القمة تتصل بأن الإعداد لها تم في غرف المكاتب المغلقة، ومن قبل جهات وهيئات يتسم بعضها بالاهتمام بالشكل والشعار قبل المضمون أو بدونه، ومن ثم فإن عناوين وموضوعات أجندة القمة لم تناقش وتستكمل وتثري بحوارات الهواء الطلق بل إن العديد من الفعاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العربية فوجئت عندما تم الإعلان عن «تاريخ عقد القمة في الكويت»، فيما كان معظم المشاركين في أوراق القمة ومناقشاتها من أهل البيت، أو مجموعة تنتمي إلى التوجه والنهج الاقتصادي والسياسي الليبرالي الجديد نفسه.

ومع ذلك، ورغم ذلك، فإن الجهود والمسارات من أجل الوصول إلى حالة التكامل الاقتصادي، وإلى أشكال أكثر تقدماً في اتحاد أو وحدة اقتصادية وسياسية عربية يجب ألا تتوقف على المستويات كافة في ظروف الأزمة، كما في حالات الانتعاش.

# حذر يسود بورصة عمان في يناير الماضي

محمد علاونة

تعيش تعاملات بورصة عمان حالة حذر منذ بداية العام 2009، مع ترقب المستثمرين لمؤشرات جديدة لأعمال الشركات للعام 2008، والتي يتوقع أن تكون أقل مما هو مأمول، وتحديدا في الربع الأخير من العام الماضي، مع تسجيل معظم الشركات أرباحا في الربع الثالث من العام الجاري.

ويرى مدير شركة وساطة، أسعد الديسي، أن نتائج الشركات المرتقبة ستلعب دورا بارزا في اتجاهات السوق، لكنه وصف حالة الحذر بالمفرطة، رغم أن معدل حجم التداول الإجمالي سجل ارتفاعا في الشهر الأول من العام الجاري مقارنة مع الشهر الأخير من العام الماضي، فإنه بقي دون المعدلات المعهودة.

قطاع الخدمات، وتحديدا شركات العقار المدرجة فيه، لم يشهد تحركات تذكر، بحسب الديسي فإن السوق زعيش حالة من عدم وضوح الصورة، فالحكومة أعلنت أنها ستنشئ صندوقا لدعم الشركات العقارية بعد اتصالات مباشرة مع 30 شركة مدرجة أسهمها في السوق، استفسرت من خلالها عن مقدار حاجتها لتمويل مشاريعها القائمة، لكن شيئا من ذلك لم يحدث.

نتائج الربع الثالث للعام 2008 في ما يتعلق بقطاع الشركات العقارية، أظهرت بأن عدد الشركات الرابحة بلغ 15 شركة والخاسرة شركتين، وبقيت ربحية السهم الواحد على ما هي عليه عند 0.096 دينار/سهم دون أي تغير مقارنة بالفترة نفسها، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الأسهم المصدرة بنسبة 78.3 في المئة لتصل إلى 421.34 مليون دينار/سهم، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث كانت 235.94 مليون دينار. ويعود السبب إلى زيادة رؤوس أموال الشركات عن طريق الاكتتاب الخاص، ومنها شركة الأردن دبي للأملاك "عقاركم" سابقا، التي رفعت رأسمالها من 7.5 مليون دينار/سهم إلى 70 مليون دينار/سهم وشركة تطوير العقارات التي رفعت رأسمالها من 50 مليون دينار/سهم إلى 91.5 مليون دينار/سهم عن طريق الاكتتاب الخاص لشركاء استراتيجيين، في حين وصل صافي أرباح القطاع للفترة 40.32 مليون دينار مقارنة مع 22.62 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق، أي بنسبة ارتفاع مقدارها 78.3 في المئة، ووصل مكرر الربحية للقطاع 11.4 مرة. على الرغم من فك الحظر عن الأسهم التأسيسية، حيث إن مجلس إدارة الشركة طلب من هيئة الأوراق المالية عدم إدراجها في الوقت الراهن، بسبب الظروف الحالية لبورصة عمان، خوفا من تسعيرها بأقل من قيمتها العادلة بسبب شح السيولة، وقد احتلت المرتبة الأولى ضمن هذا القطاع بأعلى حصة ربحية للسهم الواحد بفضل الأرباح المتحققة من بيع الأراضي، وبمجمل ربح مقداره 20.82 مليون دينار، لتصل حصة السهم الواحد من الأرباح إلى 0.516 دينار/سهم، مقارنة مع خسائر 302 ألف دينار للفترة نفسها من العام 2007. وحلت في المرتبة الثانية الشامخة للاستثمارات العقارية والمالية التي بلغت ربحية السهم الواحد منها 0.312 دينار/سهم، وتلتها في المرتبة الثالثة العمد للاستثمار والتنمية العقارية التي بلغ حصة السهم منها من الأرباح 0.292 دينار/سهم.

> **قطاع الخدمات، وتحديداً شركات العقار المدرجة فيه، لم يشهد تحركات تذكر**

واحتلت شركة الديرة للاستثمار والتطوير العقاري المرتبة الأولى من ناحية العائد على حقوق المساهمين حيث وصلت إلى 26.8 في المئة، وجاءت شركة العمد للاستثمار والتنمية العقارية في المرتبة الثانية بنسبة 17.7 في المئة وفي المرتبة الثالثة الشركة العقارية الأردنية للتنمية، ووصل العائد إلى 14.7 ومكرر ربحية وصل إلى 4.55 مرة.

وخلال تعاملات الثلاثاء الماضي بلغ حجم التداول الإجمالي 42.4 مليون دينار، وعدد الأسهم المتداولة 18.2 مليون سهم، نفذت من خلال 10957 عقداً.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول، احتل القطاع المالي المرتبة الأولى بنسبة 78.6 في المئة من حجم التداول الإجمالي، ثم جاء في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة 11.3 في المئة، وأخيراً جاء قطاع الخدمات بنسبة 10.1 في المئة.

أما مستويات الأسعار، فقد انخفض الرقم القياسي المرجح بالأسهم الحرة المتاحة للتداول إلى 2679 نقطة مقارنة مع إغلاق اليوم السابق والبالغ 2690 نقطة بانخفاض نسبته 0.42 في المئة. أما الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية فقد انخفض إلى 5868 نقطة مقارنة مع إغلاق اليوم السابق والبالغ 5896 نقطة بانخفاض نسبته 0.49 في المئة.

وعلى الصعيد القطاعي، انخفض الرقم القياسي لقطاع الصناعة بنسبة 0.57 في المئة، نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لقطاعات الصناعات الكيماوية والصناعات الاستخراجية والتعدينية والتبغ والسجائر والصناعات الكهربائية بنسبة 1.13 في المئة، و 0.96 في المئة و 0.87 في المئة و 0.42 في المئة على التوالي، فيما ارتفع الرقم القياسي لقطاعات صناعات الورق والكرتون والأدوية والصناعات الطبية والأغذية والمشروبات والصناعات الهندسية والإنشائية وصناعات الملابس والجلود والنسيج بنسبة 2.24 في المئة، و 0.47 في المئة، و 0.39 في المئة، و 0.30 في المئة، و 0.30 في المئة على التوالي. وانخفض الرقم القياسي للقطاع المالي بنسبة 0.42 في المئة، نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لقطاعات الخدمات المالية المتنوعة والتأمين والبنوك بنسبة 1.37 في المئة و 0.76 في المئة و0.29 في المئة على التوالي، فيما ارتفع الرقم القياسي لقطاع العقارات بنسبة 0.02 في المئة.

وأخيرا، انخفض الرقم القياسي لقطاع الخدمات بنسبة 0.23 في المئة، نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لقطاعات الطاقة والمنافع والنقل والفنادق والسياحة والخدمات الصحية والتكنولوجيا والاتصالات بنسبة 0.78 في المئة و 0.70 في المئة و 0.44 في المئة و 0.31 في المئة و 0.19 في المئة على التوالي.

فيما ارتفع الرقم القياسي لقطاعات الإعلام والخدمات التجارية والخدمات التعليمية بنسبة 1.90 في المئة و 1.51 في المئة و 0.36 في المئة على التوالي.

وبمقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة والبالغ عددها 153 شركة مع اغلاقاتها السابقة، يتبين أن 58 شركة قد أظهرت ارتفاعاً في أسعار أسهمها، و68 شركة أظهرت انخفاضاً في أسعار أسهمها، واستقرت أسعار أسهم 27 شركة.

وقد شكلت الشركات الخمس الأكبر من حيث حجم التداول ما نسبته 61.0 في المئة من حجم التداول الإجمالي، حيث بلغ حجم تداول البنك العربي 12.8 مليون دينار، وشركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة 6.3 مليون دينار، وشركة التجمعات لخدمات التغذية والإسكان 2.8 مليون دينار، والشركة العربية الألمانية للتأمين 2.0 مليون دينار، وشركة مجمع الضليل الصناعي العقاري 2.0 مليون دينار.

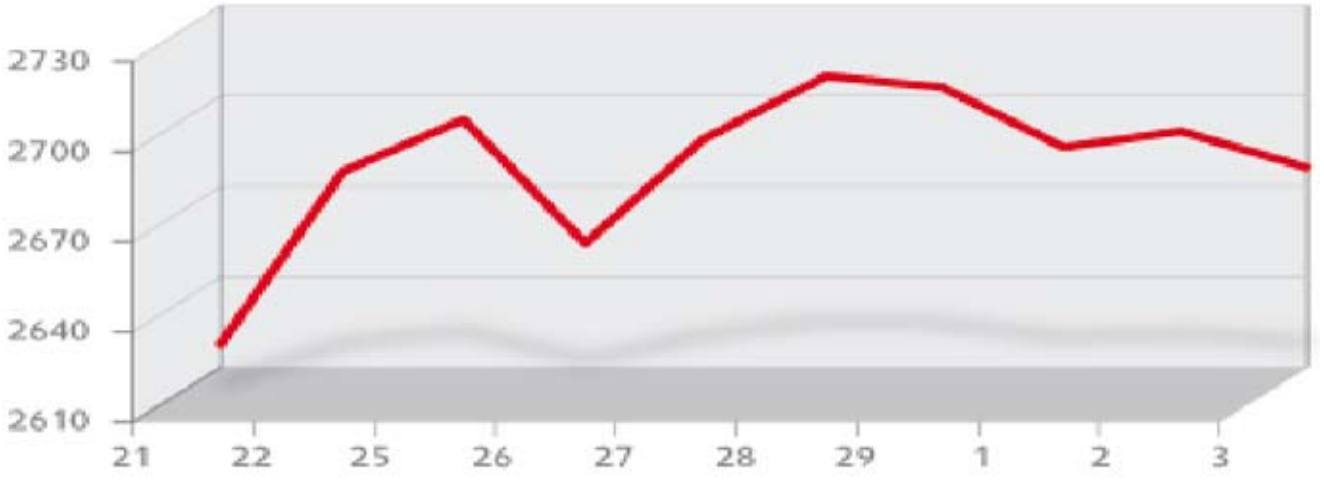


الرقم القياسي العام المرجح بالأسهم الحرة من 21 /1 لغاية 3 /2 /2009

استهلاكي

محمد علاونة

## إعادة فرض الرسوم على الدواجن المستوردة:

# حماية للمزارعين وعبء على المستهلكين

في الوقت الذي بدأت فيه أسعار السلع الغذائية بالاستجابة للاتجاه الهبوطي الذي شهدته أسعار السلع ومدخلات الإنتاج من أعلاف، اتخذت الحكومة قرارا بإعادة فرض رسوم على الدواجن المستوردة بنسبة 27 في المئة بدلاً من 5 في المئة كانت خفّضتها خلال العام الفائت بهدف مواجهة موجة غلاء عالمية.

التراجع في أسعار السلع بيّنه معدل التضخم الذي اتخذ منحى تنازليا عن أعلى مستوى له في أيلول/سبتمبر، حيث انخفض خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر بنسبة 2.03 في المئة مقارنة بأيلول/سبتمبر، وانخفض بنسبة 1.67 في المئة في تشرين الثاني/نوفمبر مقارنة بتشرين الأول/أكتوبر، وانخفض في كانون الأول/ديسمبر مقارنة بتشرين الثاني/نوفمبر بنسبة 2.33 في المئة.

الحكومة بررت قرارها بدعم أكثر من 2200 مزرعة دواجن لاحم في المملكة، بسعة إجمالية مقدارها 270 مليون طير سنويا، شكت من تراجع أعمالها بسبب منافسة الدواجن المستوردة.

سعود النسور، موظف في القطاع الخاص، انتقد القرار بعد أن اعتاد على شراء الدواجن المستوردة «البرازيلي والفرنسي»، عادّاً القرار جاء لمصلحة شريحة محدودة، هي التي «تشتري معظم الكميات من المزارع وتعيد توزيعها للتجار»، ما يزيد من حلقات التجارة التي بالتالي تنعكس في النهاية على الأسعار.

بيد أن نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، أكد أن القرار الحكومي جاء في وقت غير مناسب، كون الدجاج المحلي ارتفعت أسعاره بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة، والرسوم الجديدة على المستورد ستقلل من خيارات المستهلك لترتفع الأسعار بشكل عام.

**عدد من تجار الدواجن المستوردة أبدوا استياءهم من قرار إعادة فرض الرسوم الجمركية عليها**

الحاج توفيق قال إن استيراد الدواجن يشكل حماية للمواطنين، ويوفر البديل للدواجن مرتفعة الأسعار، ويجبر أصحاب مزارع الدواجن الكبيرة إلى خفض أسعارها، ويخلق أجواء من التنافس تصب في النهاية في مصلحة المواطنين.

ارتفاع أسعار الدواجن الحية جاء في شهرَي كانون الأول/ديسمبر، وكانون الثاني/يناير، اللذين يعدّان من الأشهر الأكثر برودة في السنة، حيث أن معظم المزارع لا تعتمد الأسس الحديثة في توفير وسائل التربية خلالهما، مثل توفير المدافئ، كما أن نسبة نفوق الدجاج في هذه الفترة بسبب البرد تصل إلى 40 في المئة، ما يؤدي إلى رفع أسعارها.

أصحاب محال تجارية يتعاملون بالدواجن المستوردة، توقعوا أن يسهم القرار الحكومي بانخفاض الكميات المعروضة من الدواجن المستوردة لترتفع أسعارها لمستويات قياسية، فيطرأ إقبال ملحوظ على الإنتاج المحلي، لتتراجع الكميات المعروضة وبالتالي ترتفع الأسعار.

عدد من تجار الدواجن المستورد أبدوا استياءهم من قرار إعادة فرض الرسوم الجمركية عليها، لما له من تأثير على رفع أسعار الدواجن في السوق المحلية، ما عدّوه مخالفاً للتوجهات الملكية بخفض الأسعار، وتخفيف الأعباء عن المواطنين، بخاصة ذوي الدخول المحدودة والمتدنية.

هؤلاء التجار طالبوا الحكومة بمراقبة الكلف الحقيقية لأسعار الدواجن الطازجة على غرار المستوردة، إضافة إلى تحديد هامش ربحي حتى تكون الأسعار مناسبة للمواطنين دون استغلال.

أصحاب محلات دواجن يخالفون التجار بالقول إن مبيعاتهم تراجعت، بشكل ملحوظ، منذ منتصف العام الفائت، بسبب المنافسة غير العادلة التي يواجهونها مع استيراد كميات كبيرة من الدواجن المجمدة التي تتلقى دعماً من حكوماتها المصدّرة، وبنسب تصل إلى 50 في المئة.

كانت أسعار الدواجن المحلية سجلت ارتفاعا ملحوظا بداية العام الجاري، وبنسبة 20 في المئة، في ظل شح الكميات المعروضة نتيجة عزوف عدد من مربّي الدواجن عن التربية لارتفاع كلف تربيتها في مثل هذا الوقت من العام، جرّاء تدني درجات الحرارة.

راوح سعر كيلو الدواجن الطازجة بين 2.00 و2.40 دينار، بينما هبطت أسعار المستوردة لمستويات 1.2 دينار للكيلو في بعض المحال التجارية.

بحسب أرقام صادرة عن الإحصاءات العامة، فإن معدل استهلاك الفرد من لحوم الدواجن يصل إلى 21.4 كغم في السنة، فيما تنتشر في المملكة نحو 230 مزرعة بيض.

## بورصة المستهلك

### ارتفاع أسعار أصناف من الخضار والفواكه

طرأ ارتفاع على بعض أصناف الخضار والفواكه خلال الأسبوع الجاري، منها من طاله ارتفاع طفيف، مثل البندورة التي بلغ سعر الكيلو منها بالجملة 30 قرشا، بينما سجلت الفاصوليا ارتفاعاً قياسياً، ليصل سعر الكيلو بالجملة نحو 1.5 دينار.

راوح سعر كيلو الفراولة للجملة بين 2 و2.5 دينار، بينما راوح سعر الخيار ما بين 40 و50 قرشا للكيلو.

تاجر الخضار والفواكه، كايد الجميل، ردّ ارتفاع الأسعار إلى انخفاض حجم الكميات المورَّدة للسوق المركزي، مع زيادة الطلب خلال الأسبوع الجاري.

سعر كيلو الفول الأخضر بالجملة ارتفع ليراوح ما بين 1.25 و1.5 دينار للكيلو، كما راوح سعر كيلو البازيلاء ما بين 1.25 و1.4 دينار.

يرى الجميل أن الأسعار الحالية ما زالت أقل بكثير من أسعار بداية العام الجاري.

كان شحّ الأمطار، إضافة إلى موجة الصقيع التي أودت بمساحات زراعية في وادي الأردن، ساهما بتراجع كميات الخضار المعروضة، ما أدى إلى رفع أسعارها، بداية العام الجاري، لتعاود الهبوط في الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير الفائت.

**أسعار بعض المواد والمعادن الأساسية كما في إغلاقاتها الأربعاء 4 شباط/فبراير الساعة 4 بعد الظهر**

| المادة | السعر |
|---|---|
| القمح | 195 دولارا / طن |
| الذرة | 174 دولارا / طن |
| الكاكاو | 2714 دولارا / طن |
| السكر | 361 دولارا / طن |
| حبوب الصويا | 391 دولارا / طن |
| الأرز التايلندي | 292 دولارا / طن |
| الذهب | 898.4 دولارا / أونصة |

إعلامي

جهاد عواد

## صحفيان ومصور يروون مشاهداتهم في غزة:

# في كل زاوية من القطاع قصة إخبارية انتقادات حذرة والوحدة شاغل الجميع

أوفدت يوميتا «الدستور» و«الغد» تباعاً موفدين صحفيين إلى غزة للوقوف على آثار العدوان الإسرائيلي الذي استهدف القطاع طيلة 22 يوماً.

واستقبلت الصحيفتان مواد صحفية بالكلمة والصورة الفوتوغرافية من قلب الحدث عن آثار العدوان ومخلفاته، مع تسليط الضوء على المعاناة الإنسانية للسكان هناك، فضلاً عن مقابلات حصرية مطولة مع قيادات محلية.

لم ترسل صحيفتا «الرأي» و«العرب اليوم» صحفيين إلى القطاع، رغم أن صحيفة «الرأي» سبق لها أن أرسلت موفداً خاصاً لتغطية العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز العام 2006.

تقول مصادر مطلعة في هيئة تحرير الصحيفتين «لكل هيئة تحرير طريقة معينة في نقل الحدث»، وهذا أدى إلى الاكتفاء بما يرد عبر وكالات الأنباء.

يومية «الدستور» بادرت بإرسال صحفي ومصور للقطاع، فانتدبت للمهمة الزميل عمر محارمة، والمصور محمود شوكت، في مهمة استمرت 6 أيام داخل القطاع.

أما يومية «الغد» فقد انتدبت الزميل ماجد توبة، والمصور محمد أبو غوش في مهمة استمرت 3 أيام، بيد أن «الدستور» أرسلت وفدها الصحفي قبل أربعة أيام من وفد «الغد».

بعد عودتهم الى عمان تحدث الزملاء توبة ومحارمة وأبو غوش لـ«**السجل**» عن مشاهداتهم في القطاع، وأبرز المعوقات التي واجهتهم منذ مغادرتهم عمان، وعودتهم إليها.

يقول محارمة «إن الدستور كانت أول يومية عربية مكتوبة تصل إلى القطاع»، موضحاً أن رحلة الذهاب تمت من عمّان إلى القاهرة، ثم العريش، فرفح المصرية، وبعد ذلك الانتظار عند المعبر لأكثر من ست ساعات تم الدخول.

ويضيف قائلاً: «ما تنقله وسائل الإعلام المختلفة يعتبر ربع ما حصل في القطاع. حجم الدمار كبير، والمعاناة الإنسانية لا توصف.في كل زاوية وحارة هناك قصة إخبارية يمكن تناولها».

يعتقد موفد «الدستور» أن تجربته في تغطية آثار العدوان على غزة «فرصة صحفية نادراً ما تتكرر»، ويعتبر أن التجربة كانت «مفيدة وإيجابية له على الصعيد المهني»، إضافة لاطلاعه على حجم الدمار الذي خلفته «آلة البطش الإسرائيلية» بأم العين.

يروي المحارمة مشاهداته لـ«**السجل**» قائلاً: «دخلنا أحياء لم نصدق أنها كانت مسكونة من قبل، وهي أقرب لمناطق مر عليها أكثر من زلزال مدمر عصف بها عن بكرة أبيها».

الزميل ماجد توبة سرد لـ«**السجل**» العديد من المشاهدات التي تحدث عنها المحارمة، وأبرز الحالات الإنسانية التي شاهدها في القطاع.

توبة بيّن أن السفارة الأردنية في القاهرة سلمتهم كتاب «تسهيل مهمة صحفية»، وأن المركز الإعلامي المصري، ساعد في تسهيل مهمتهم أيضاً، وصولاً إلى معبر رفح.

مشاهدات الدمار والقصص الإنسانية لا يمكن حصرها يقول توبة، فضلاً عن حالة البؤس والخوف والترقب الذي يعيشه الغزيون.

ينقل على لسان مواطن قوله إن الليل بالنسبة لأهالي القطاع كان أثناء العدوان «جحيماً لا يطاق»، ويتحدث عن عائلات فُقدت بالكامل، إضافة لعائلات أخرى وزعت أبناءها على بيوت مختلفة خوفاً من أن تذهب قذيفة بالعائلة بالكامل.

يقول توبة: «حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني بين فتح وحماس كانت ظاهرة أثناء الحوار مع المواطنين، الذين كانوا يبدون قدراً عالياً من الحذر عند الحديث عن الحكومة المقالة»، ويورد أن أحد المعلمين طلب إليه عدم كتابة اسمه الصريح، أثناء تعليقه على «أزمة أسطوانات الغاز التي يشهدها القطاع».

ينقل عن أهالي القطاع رفضهم «استمرار الشقاق بين فتح وحماس على هذا الشكل»، وإنهم يجنحون «للوحدة مع الضفة الغربية بشكل واضح، سواء من خلال تصرفاتهم أو تصريحاتهم».

وحول تعاون الحكومة المقالة مع الصحفيين يقول توبه، إنها سهلت المهمات الصحفية في نقل مخلفات العدوان، وكانت تبدي قسطاً عالياً من المساعدة والإيجابية، بيد أنه يستدرك بالقول إن الموضوع الداخلي كان للكثيرين «خطاً أحمر»، لا يتم الاقتراب منه كثيراً أو التصريح به.

المصور الصحفي محمد أبو غوش، يتفق مع زملائه على حجم الدمار الذي حلّ بالقطاع جراء العدوان، ويقول لـ«**السجل**»: «الفنادق مهجورة، ولم يتم تشغيلها إلا لاستقبال الصحفيين والوفود التضامنية ومنظمات الإغاثة المختلفة».

> **الهم الرئيسي لأهالي القطاع، إنهاء حالة الصراع بين السلطة الوطنية وحماس**

ويقول إن الهم الرئيسي لأهالي القطاع هو إنهاء حالة الصراع بين السلطة الوطنية وحماس، وإنه لمس في أكثر من حادثة ميلاً من قبل السكان هناك للوحدة وإنهاء الخلافات الداخلية، وإعادة الوحدة الوطنية باعتبار أنها وسيلة افتراق وليس وسيلة اقتراب.

وفد «الدستور» و«الغد» عاد إلى عمان ويحمل كل منهما مشاهدات وتسجيلات عن آثار العدوان، قالا إن الحديث والكلام والتعبير قد لا يكون كافياً لتصوير حجم الدمار والمعاناة الإنسانية للأهالي هناك، ويعتقدان أن الصورة والكاميرا التلفزيونية والمكتوبة تقف عاجزة أمام هول ما حدث، ولا يمكنها تصوير المآسي التي تحدث بها الناس.

# الاتحاد الدولي: حماس تضيّق على الإعلاميين

دعا الاتحاد الدولي للصحفيين كلاً من حماس والسلطة الفلسطينية التوقف عن التدخل في الإعلام، والسماح للصحفيين العمل بحرية. وقال أمين عام الاتحاد الدولي للصحفيين أيدين وايت: «لقد وجدنا في غزة أدلة على قيام حماس بالترهيب، هذا مرفوض تماماً، كما فهمنا أنه تمت مصادرة مساعدات إنسانية موجهة إلى الصحفيين. لا يمكن التسامح مع أمر كهذا، على جميع الأطراف أن يرفعوا أيديهم عن الإعلام وأن يسمحوا للصحفيين القيام بعملهم بحرية دون أي شكل من أشكال الترهيب».

وقال وايت: «هناك الكثير من الأسئلة التي يجب على إسرائيل أن تجيب عنها، يجب أن تتم محاسبتها من قبل المجتمع الدولي. ولكن علينا التحرك الآن لضمان حماية الصحفيين، ولضمان وضع حد للمحاولات السياسية الرامية إلى السيطرة على الإعلام والصحفيين».

وطالب الاتحاد الدولي للصحفيين، واتحاد الصحفيين العرب، وعدد آخر من قادة الصحفيين من أوروبا والعالم العربي في ختام زيارة طارئة لمدة يومين إلى قطاع غزة الأسبوع الماضي، بتحرك عاجل لتحسين ظروف سلامة الصحفيين والإعلام في المنطقة.

وقال: «لقد غادر الجيش الإسرائيلي المكان بعد ثلاثة أسابيع من الصدمات والمأساة، وهي أيام عاشها الإعلام في مرمى النيران، ولكن الترهيب والتهديدات للإعلام ما زالت متواصلة، علينا جميعا القيام بتحرك طارئ لحماية الصحفيين الفلسطينيين».

التقى الوفد صحفيين محليين، وتحدث مع إعلاميين جرحى، وقام بزيارة ميدانية للمواقع الإعلامية التي قصفتها إسرائيل أثناء الحرب. وقال الوفد إن هناك حاجة لرزمة شاملة من الإجراءات بما فيها: «تدريب على السلامة وتجهيزات لحماية الصحفيين، ومساعدة إنسانية لعائلات الإعلاميين الذين تضرروا من العنف، وتحقيق كامل من قبل الأمم المتحدة على إثر استهداف إسرائيل للإعلاميين منتهكة بذلك القانون الدولي، وتحركات جديدة لتشجيع التضامن بين الصحفيين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ومساعدة نقابة الصحفيين الفلسطينيين، ودعم إجرائي على المستوى المهني لمقاومة التأثير السياسي الجائر على الإعلام في المنطقة التي تسيطر

> **تحقيق بسبب استهداف إسرائيل للإعلاميين في القطاع**

عليها الحزبية والتي أدت إلى تقسيم الضفة الغربية وغزة».

وكان الاتحاد الدولي للصحفيين واتحاد الصحفيين العرب، قررا دعم إجراء تحقيق مفصل لتحديد ما إذا قامت إسرائيل بخرق القانون الدولي بما في ذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1738 المتعلق بحماية الصحفيين أثناء الصراعات المسلحة.

ضم الوفد الدولي : أيدين وايت، ومكرم محمد أحمد، أمين عام اتحاد الصحفيين العرب ونقيب الصحفيين المصريين، ونيكوس ميغريليس (اتحاد صحف أثينا - اليونان)، باتريك كامينكا (النقابة الوطنية للصحفيين/ سي جي تي - فرنسا)، كيتيل هانس (اتحاد صحفيي النرويج)، باولو سيرفانتي (اتحاد الصحفيين الإيطاليين)، عمر الشنيكات (نقابة الصحفيين الأردنيين)، آني بولسون (مؤسسة دعم الإعلام الدولي-الدنمارك)، حاتم زكريا (اتحاد الصحفيين العرب- مصر).

# إعلامي

## هيكل "عرّابها"؟

# "الشروق" يومية مصرية جديدة

القاهرة - السّجل

◄ صدر الأحد الماضي في القاهرة، مطلع شباط الجاري العدد الأول من صحيفة «الشروق» اليومية. تصدر الصحيفة عن «الشركة المصرية للنشر العربي والدولي»، ويترأس مجلس تحريرها سلامة أحمد سلامة، بينما يتولى عبد العظيم حماد رئاسة التحرير. ويترأس مجلس إدارتها إبراهيم المعلم، الناشر المعروف، أمين عام اتحاد الناشرين سابقاً وصاحب دار الشروق المصرية. الشركة المصرية للنشر تمتلكها مجموعة «هيرمز» وتضم رجال أعمال مصريين، قريبين من تيارات سياسية، كما من الدولة، لكن دون انتماء منهم لأي تيار سياسي. أما كُتّابها وهيئة تحريرها، فيغلب عليهم الانتماء إلى ما يعرف بـ«مدرسة الأهرام الصحفية».

ويتردد على نطاق واسع في القاهرة أن محمد حسنين هيكل شريك في «دار الشروق» كبرى دور النشر المصرية، التي تتولى نشر مؤلفاته، كما هو شريك عبر اثنين من أبنائه في الصحيفة الجديدة التي تحمل اسم دار النشر. ابنا هيكل هما :محمد وأحمد وكلاهما من رجال الأعمال،لكن العدد الاول خلا من اسم هيكل.

ترفع «الشروق» راية الاستقلال «عن الدولة وكافة التيارات الحكومية والحزبية». وتكرس الصحيفة التي صدرت في 20 صفحة، واقع الصحافة المصرية المستقلة، وهي اليومية الثالثة المستقلة بعد «المصري اليوم»، و«البديل» فيما تصدر نحو عشر صحف أسبوعية: مستقلة ومعارضة، منها «الدستور»، و«الأسبوع»،و«الأهالي»، و«الوفد»، و«الكرامة»، و«اليوم السابع»، و«الطريق».أما الصحف اليومية الكبيرة، فتوصف بـ«القومية» وتتبع للدولة عبر مجلس الشورى، وهي «الأهرام»، و«الأخبار»، و«الجمهورية»، و«روزاليوسف» المجلة الأسبوعية والصحيفة اليومية بالاسم نفسه.

العدد الأول من الصحيفة حمل على صدر صفحته الاولى «مانشيت»: «مبارك يرفض مجدداً نشر مراقبين أجانب على حدود غزة». بما يشي بالخط السياسي للصحيفة ، التي تتبنى مصالح الدولة ا لمصر ية ، دون أن تتبع لها، ودون أن تتخلى عن مهمة نقدها. وتطمح «الشروق» للحضور عربياً ودولياً، وذلك عبر نشر متزامن لتقارير وموضوعات مع كبريات الصحف العالمية ومنها: أوبزرفر، وغارديان، ونيوزويك، وواشنطن بوست، وفايننشال تايمز.

◄ محمد حسنين هيكل

بين كُتّاب العدد الأول: فاروق جويدة، وفهمي هويدي، وجميل مطر، وهو عضو بارز في مجلس تحريرها، وممن أسهموا في إطلاق الفكرة وتأسيس المشروع.

# تمايز في التغطية الإعلامية لانسحاب أردوغان من دافوس

◄ تغطية اليوميات ووسائل الإعلام، لحادثة انسحاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، من مؤتمر دافوس الاقتصادي، احتجاجاً على عدم منحه حق الرد على مداخلة الرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريس في المنتدى، اختلف من وسيلة إعلامية لأخرى.

ففي الوقت الذي بثت فيه اليوميات ونشرات الأخبار المختلفة والتلفزيون الأردني، والمواقع الإلكترونية الخبر وفق ما ورد عبر وكالات الأنباء، ظهر التباين في طريقة تناول خبر الانسحاب وعرضه وتقديمه والتعليق عليه في اليوميات:

أفردت يومية «العرب اليوم» الخبر على صدر صفحاتها الأولى، ونشرت كاريكاتيراً بريشة الزميل ناصر الجعفري، حول الحادثة ظهر فيه رئيس الوزراء التركي وهو يسكب الماء على مؤخرة الرئيس الإسرائيلي.

فيما ظهرت في يومية «الرأي» مقالة مترجمة عن صحيفة «معاريف» الإسرائيلية بعنوان «يحطم الأواني» جاء فيها: «... محاولات تركيا لوضع قدم في الباب لتكون شريكاً ذا وزن في الطبخة الجديدة الناشئة في غزة لم تنجح».

وجاء في المقالة أيضاً «إرسال قوات تركية إلى محور فيلادلفيا، كما هو مخطط في اتفاق تفاهم مستقبلي يمنح أنقرة شراكة على الأرض، ولكن ليس المكانة التي هي من نصيب القاهرة كصانعة سلام. وهكذا، عندما يلتقي الإحباط بانعدام الوسيلة، وكلاهما معاً يلفهما إحساس بالذنب، يحصل ما حصل لكل طفل في الروضة يحاول استعادة كبريائه السليب بعد أن يكون ألقى به من ساحة اللعب: سيشد الشعر أو يتلفظ بالكلمات التي تغضب المربية. أردوغان اتخذ الخيار الثالث: حطم الأواني ولا يريد اللعب».

وكان أردوغان انسحب من منتدى دافوس الخميس 29 كانون الثاني/يناير إثر مداخلة للرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريس دافع فيها عن الهجوم الإسرائيلي على غزة، فحاول أردوغان الرد على بيريس لكن الصحفي الذي كان يدير حلقة النقاش قاطعه مراراً، فما كان منه إلا أن انسحب من منتدى دافوس غاضباً.

أخذ رئيس الوزراء التركي على الصحفي الأميركي ديفيد أيغناشيوس، من «واشنطن بوست» الذي كان يدير اللقاء أنه لم يعطه سوى 12 دقيقة للكلام مقابل 25 دقيقة لبيريس.

لم يرد في يومية «الرأي» خلال يومي الجمعة والسبت الماضيين 30 - 31 من كانون الثاني/ يناير، أي تعليق من لدن كتابها حول الحادث، بخلاف اليوميات الثلاث الأخرى.. «العرب اليوم» و«الدستور» و«الغد».

يومية «العرب اليوم» بجوار الرسم الكاريكاتيري كتب رئيس تحريرها الزميل طاهر العدوان، السبت31 كانون الثاني/يناير مقالة بعنوان: «أردوغان، نجاد، شافيز، مورالیس» قال فيه: «ما الذي يجمع هؤلاء الزعماء، باختلاف أوطانهم ومشاربهم، على مهاجمة إسرائيل وتوجيه أقسى عبارات النقد لقادتها».

يجيب العدوان عن سؤاله السابق بالقول: «رائحة اللحم المحروق لأطفال غزة المشوي بالفسفور الأبيض ملأت الهواء، بينما أدلة الجريمة لم تعد في يد شرطي دولي فاسد إنما هي ملك البشر بالصوت والصورة».

وكتب نائب رئيس تحرير الصحيفة الزميل محمد كعوش، وفي اليوم نفسه مقالة بعنوان «الطيب»، ذهب فيه مذهب العدوان.

يومية «الدستور» تماثلت مع زميلاتها في منح مساحة واسعة لخبر انسحاب أردوغان، بيد أنها سجلت أكبر حضور لكتابها في التعليق على الحادث، فقد كتب حوله ثلاثة صحفيين من مشارب سياسية مختلفة هم: باسم سكجها، وإبراهيم العبسي، وياسر الزعاترة.

◄ رجب أردوغان

وكتب العبسي بعنوان «أردوغان.. الموقف والإرادة» جاء فيه: «توّج رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مواقفه الرافضة للعدوان الصهيوني على غزة بخطاب احتجاجي غاضب لا تنقصه الجرأة والرجولة، يعكس حجم الإرادة السياسية التي اختطها هذا الرجل أثناء العدوان وبعده». وكتب سكجها بعنوان «شاعر وفارس وبطل».

يومية «الغد» تعاملت مع الحدث بمستوى زميلاتها من خلال تسليط الضوء عليه، وكتب جميل النمري مقالة يوم 31 كانون الثاني/يناير جاء عنوانه مقتبساً من مقولة شهيرة لأنطون سعادة، بعنوان «الحياة وقفة عز» جاء فيه: «أردوغان وشافيز وموراليس هم أبطال العرب الجدد. ليس لديهم مصالح أو ارتباطات محددة تلزمهم بهكذا مواقف سوى مبدأ الانحياز مع الشعوب المستضعفة والمظلومة في وجه الاستعمار والغطرسة والعدوان، إنها وقفات عزّ واعتزاز وطني وإنساني».

يظهر أن النمري والعدوان تلاقيا في مدح ثلاثة زعماء، واختلفوا على واحد، وهو أحمدي نجاد، إذ أثنى العدوان على مواقفه فيما لم يذكر في مقال النمري.

# شرق / غرب

## جائزة سمير قصير مفتوحة للمنافسة حتى 30 آذار

◄ **الصحفيون العرب يستطيعون من الآن وحتى يوم 30 آذار/مارس، التقدم الى مسابقة «جوائز سمير قصير لحرية الصحافة»، ويتنافس المتقدمون من خلال المسابقة على جائزتين تبلغ قيمة الأولى 15.000 خمسة عشر ألف يورو والثانية 10.000 عشرة آلاف يورو من خلال اختيار أفضل تقرير استقصائي، وتمنح الجائزة بتاريخ 2 حزيران/يونيو في العاصمة اللبنانية بيروت، ويستطيع الصحفيون العاملون في مجال الصحافة المطبوعة (اليومية والأسبوعية والإلكترونية) من مختلف الأعمار ومن دول: الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والسعودية، والإمارات وتونس، المشاركة في هذه المسابقة. يتوجب على الصحفيين الراغبين بالمشاركة تقديم مقالة رأي أو تقرير استقصائي متعلق بالأحكام القانونية لحقوق الإنسان وأن يكون قد تم نشره في الفترة ما بين 15 آذار/مارس 2008 إلى 15 آذار/مارس 2009.**

## "ميلاد" نشرة حول الوعي القانوني للإعلاميين

◄ أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين الأردنيين نشرة تعنى بتطوير الوعي القانوني للإعلاميين تحت اسم «ميلاد»، وتصدرها وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين التابعة للمركز، تهدف إلى خلق ثقافة قانونية في الأوساط الإعلامية، وتضمنت النشرة التي تتكون من 8 صفحات وستوزع على الصحفيين والقانونيين والقضاة ومؤسسات المجتمع المدني، العديد من المواضيع أبرزها عرض لمسيرة وحدة المساعدة القانونية خلال سبع سنوات من عملها، وعرض للآراء القانونية والإعلامية في قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات. وأفردت النشرة غير الدورية صفحة لأسئلة وإجابات تتعلق بالموقف القانوني من قضايا إعلامية، واستعرضت أحكاماً في قضايا مطبوعات ونشر ترافعت بها الوحدة، وسلطت الضوء على هذه القرارات بما يدعم حرية الإعلام.

## صحيفة جزائرية جديدة ناطقة بالفرنسية

◄ **أطلقت في الجزائر في كانون الثاني/يناير الماضي صحيفة جديدة باللغة الفرنسية تدعى «Le Temps.» تركز على نشر معلومات حول الأحداث السياسية الجارية، أو الأحداث الرياضية والاقتصادية والاجتماعية، وقال مدير الصحيفة جامل كاوان، إن المعلومات التي تنشر في الصحيفة تتعلق بالأخبار المحلية، وإن صحيفته سوف تكون «فضاء مفتوحاً لنبض المجتمع». طبع من العدد الأول الذي احتوى على 24 صفحة، أربعون ألف نسخة. تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من ثلاثين صحيفة بالعربية والفرنسية في الجزائر.**

## إطلاق «نادي بغداد للصحافة»

◄ أطلقت نخبة من الصحفيين العراقيين «نادي بغداد للصحافة - العراق» وهو موقع إلكتروني تواصلي يتيح المجال للصحفيين العراقيين مناقشة القضايا المتعلقة بمهنتهم وعملهم في العراق، وقال أسعد كاظم مدير نادي بغداد للصحافة في البيان التأسيسي للموقع، إن هذا المشروع «يسعى لتطوير واقع مهنة الصحافة في كل وسائل الإعلام.» ويهدف هذا المنبر الجديد إلى «الارتقاء بالصحافة في العراق.»

## منتدى عالمي لحرية التعبير في أوسلو

◄ **يقام في العاصمة النرويجية أوسلو في الفترة من 1 - 6 حزيران/ يونيو، المنتدى العالمي لحرية التعبير، بمشاركة أكثر من 500 من نشطاء حرية التعبير، ومن بينهم كُتاب، وصحفيون، وفنانون، وأكاديميون. يناقش المؤتمرون قضايا تتعلق بحرية التعبير منها فعالية حملات حرية التعبير خلال الأولمبياد الذي أقيم في بكين، وما هي أفضل السبل لضمان وصول حرية التعبير لأجندة الأمم المتحدة. من بين المتحدثين الصحفية المكسيكية الحاصلة على جائزة اليونسكو العالمية لحرية التعبير، ليديا كاتشو، والكاتبة الجنوب إفريقية الحاصلة على جائزة نوبل، نادين جورديمر، والصحفي السوداني سامي الحاج، الذي أطلق سراحه بعد أن قضى 7 سنوات في سجن غوانتانامو. خلال المنتدى ستعرض المسائل المتعلقة بحرية التعبير من خلال معارض وعروض ثقافية، منها مهرجان للأفلام يعرض أفلاماً من دول الجنوب، ومعرض بالمكتبة القومية حول الكتب الممنوعة، ورحلة بالقوارب إلى جزيرة تضم معرضاً للرسوم الكاريكاتورية في قلعة قديمة.**

## التضييق على "كلمة"

◄ عبّر المرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والإبداع التونسي عن قلقه لمحاولات السلطات إيقاف عمل إذاعة «كلمة» المستقلة، وما قال إنه «ترهيب» لفريقها الصحفي عشية انطلاق بثّها على القمر الصناعي، وطالب المرصد بفك الحصار المضروب على مقرّ المجلس الوطني للحريات ومقرّ راديو «كلمة» المفروض من السلطات منذ الثلاثاء 27 كانون الثاني/ يناير الماضي. والكف عن المضايقات التي يتعرض لها فريق العمل بهما، واحترام القانون والمواثيق الدولية وتمكين الصحف والإذاعات المستقلّة المحرومة من التسجيل القانوني.

حريات

# خداع وتخجيل لحرمان المرأة من الميراث

بثينة جوينات

يبرر أبو خالد، وهو تاجر في الخامسة والخمسين من العمر، إجباره شقيقاته على التنازل عن إرثهن له ولأشقائه، بعد وفاة والدهم، بقوله إن المرأة حين تتزوج «تقع مسؤوليتها على زوجها، الذي سيرث أملاكاً من والـده، ولا يحق له من ثم أن يمتلك ما لغيره». وحتى لو كان الزوج بلا ميراث مُنتظر، وتعيش زوجته معه حياة غير ميسورة، فإن ذلك -بنظره- لا يبرر حصوله على مال غيره، لأن «كل شيء قسمة ونصيب». أبو خالد، بذلك، يرى أن أملاك أخته لن تكون من حقها في كل الأحوال: فهي إما ستكون لزوجها، أو ستكون لأخيها، وهو يفضّل الثانية!.

## حالات حرمان المرأة، تتخذ غالباً شكل التخجيل، وأحياناً الإكراه والوعيد

الحال ليست كذلك طبعاً، سواء كانت المرأة متزوجة أو لم تكن. شيرين عباس (45 عاماً)، وهي سيدة متزوجة، توفي والدها قبل عشر سنوات، تاركاً ميراثاً قيّماً من الأراضي والمال، يمكن أن تكون فيه حصّة كل واحدة من بناته الست، نحو خمسين ألـف دينار. رفضت الأم توريث بناتها، مفضّلة تقديم المال كله لولديها المقيمين في الولايات المتحدة، وخيّرتهن بينها وبين الميراث، فوافقت البنات على التنازل عن حقهن كي لا يغضبن أمهن، باستثناء شيرين التي أصرت على الحصول على المال لأن أسرتها بحاجة ماسة له، فضلاً عن أن ذلك المال من حقها، لا من حق إخوتها الذين سيحصلون على حصة مضاعفة. أخذت شيرين حصّتها واشترت شقة لأسرتها الصغيرة، لكنها في المقابل تعرّضت لمقاطعة من عائلتها وأمها، في حين آلت كل الأمـوال، في نهاية المطاف، لأخ واحـد، لأن الآخر يقيم في مصحة للمعالجة من الإدمان، في أميركا!.

مها أيضاً، وهـي الآن في الثلاثين من عمرها، توفي والدها قبل ثلاث سنوات. ليس لمها أشقاء ذكور، بل أعمام أرادوا ما تركه والدها لها ولشقيقاتها الست ولأمها من أموال وأراض وشركات، فأجبروهن على التنازل عن الميراث بضغط من العائلة بحجة أنهن موظفات ولا حاجة لهن بالمال، فضلاً عن عدم قدرتهن على إدارتـه. ما تزال العائلة تمنع الحديث في أمر الميراث، إذ تسمعهن كلاماً جارحاً ومهيناً كلما أرَدْنَ الحديث في أمر المال الذي أخذ عنوة.

الحال نفسها تنطبق على لمياء أكرم (55 عاماً)، وهي موظفة متقاعدة وغير متزوجة، فقد تنازلت وشقيقاتها عن ميراثهن للأشقاء الـذكـور، بحجة أنهن موظفات ولا حاجة لهن بالمال، فضلاً عن كونها غير متزوجة وسيتكفل إخوتها باحتياجاتها الإضافية من المال. ما حصل تالياً أن لمياء بعد تقاعدها باتت أشبه بـ«الخادمة»، بحسب تعبيرها، إذ تتنقل بين بيوت إخوتها بحسب احتياجاتهم، وعندما ترفض أو تتذمر من المساعدة، فإنها تسمع كلاماً مؤذياً عن «تحملهم» لها، متناسين أن ما أخذوه منها من مال، يفوق كثيراً ما قدموه لها.

بينما تطالب لمياء كل النساء بالإصرار على تحصيل حقوقهن، لتفادي ما تسميه «ذل الزمان»، فإن السيدة السبعينية أم علاء خـوري، تتذكر أن أحـوال إكـراه المرأة على التنازل عن إرثها، ولو عن طريق التخجيل، لم تتغير كثيراً، وإن كانت أكثر انتشاراً في ما مضى.

بعد وفاة والد أم علاء، وبينما كانت ما زالت متأثرة عاطفياً بحادثة الوفاة، زارها أحد أشقائها وطلب منها أن تتنازل عن حصتها في قطعة أرض واحـدة، من بين أراض وأموال كثيرة تركها الأب، لأنـه وأشـقـاءه يرغبون ببناء بيت عليها. وافقت أم علاء ومضت مع إخوتها إلى المحكمة لإتمام إجراءات التنازل، لكنها تفاجأت حين نادى عليها القاضي بأن المطلوب منها هو التنازل عن حصتها في الميراث كاملة. سألها القاضي: هل توافقين، فلم تجد بدّاً من الرد بـ«نعم» رغبة منها بعدم إحراج إخوتها أمام القاضي، حسبما تقول، ومراعاة لما تعدّ أنه «العادات والتقاليد»، إذ عمدت لإعـلام عائلتها أن زوجها قـادر على كفايتها ولا حاجة لها بمزيد من المال. بعد فـتـرة، زالـت الصدمة، واكتشفت أم علاء الظلم الذي أصابها، وأصاب أولادها، بخاصة حين توفي زوجها بعد سنوات. راحت أم علاء تطالب إخوتها باستعادة حصتها من ميراث أبيها، فقابلوها بالمماطلة والتسويف والوعود الفضفاضة، وقال لها أحدهم إن المال بات ملكاً لأولاده، ولا يحق له التنازل عنه!.

حالات حرمان المرأة من الميراث كثيرة ومتواصلة، وتتخذ غالباً شكل التخجيل، وأحياناً الإكراه والوعيد. في حالات أخرى، قد تفضّل المرأة عدم أخذ حصتها من الميراث من باب اعتبارها ذلك «عيباً» يخدش كرامتها وكبرياءها. يقول إبراهيم، الذي يقترب حالياً من سن الستين، إنه يتذكر جيداً كيف دعا جدّه والدته حين قرر تقسيم الميراث قبل وفاته، قاصداً إعطاءها حصتها. لكن الوالدة رفضت «رفضاً قاطعاً»، معتبرة أن ذلك عيباً، وقالت لأبيها إنها «تزوجت من رجل محترم ومقتدر، لذلك من العيب أن تأخذ من بيت الأب شيئاً، بل عليها ترك المال لأخوتها وأبنائهم».

## الحرمان من الميراث يتم أحياناً بغطاء قانوني

وإذا كان ثمة رجال يصرّون على حصول المرأة على حصتها من الميراث، مثل جمال عدنان (58 عاماً) الـذي أصـرّ على حصول شقيقاته على حصتهن من ميراث أبيهن قبل نحو عشرين سنة، وخاض لذلك معركة مع إخوته الذكور، فإن ثمة آخرين يقولون إنهم يؤمنون بحق الـمـرأة فـي الميراث، لكنهم يلجأون لحرمانها منه لأسباب يعدونها «وجيهة». من ذلك أن وليد سعد (69 عاماً) ويعمل مـزارعـاً، عمد إلـى إقناع شقيقتيه بالتنازل عن حصتهن من ميراث أبيهن، كي يحول -من ثم- دون حصول زوجة أبيه على المال، لأن التنازل سيشمل جميع الإنـاث: بنات وزوجات. لكن وليد لم يقدم حصة من المال بعد ذلك لشقيقاته، رغم إصراره على «إيمانه» بحق المرأة في الميراث، كما أنه لا يجد تفسيراً لحرمان زوجة أبيه من الميراث رغم أنه، أيضاً، من حقها، سوى القول إن ذلك كان سيؤثر على «حقه» في مال أبيه.

يفسّر أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنـيـة، موسى شتيوي، ظاهرة حرمان المرأة من الميراث، بذكورية المجتمع، وما خلّفته الحياة الزراعية من آثار. يقول شتيوي إن «السلطة الأبوية، بخاصة في المناطق الريفية، يكون لديها رغبة كبيرة في حماية الملكية الزراعية ضمن العائلة الواحدة، لما للأرض من قيمة معنوية تتمثل في العمل والوجاهة والمكانة الاجتماعية». لذلك فإن العائلات في الريف «لا تقبل توريث المرأة»، كونها بنظرهم «تتبع لزوجها، بخاصة إذا كان من عائلة أخرى، إذ إن توريثها يعني دخول عائلة أخرى للمشاركة في ملكية الأرض، ما يؤدي إلى تفتيت الحيازات».

امتد نمط التفكير هـذا إلـى المدينة، مع انتقال الناس إليها، لكن حرمان المرأة مـن الـمـيـراث بـات، بحسب شـتـيـوي، يتم «بأشكال مختلفة وبغطاء قانوني»، بخاصة بين المتعلمين، كأن يقوم الأب بتوزيع ما يمتلكه على أبنائه الذكور أثناء حياته، سواء بمبادرة منه أو بضغط من أولاده. وبينما يوضح شتيوي أن هذه التوجهات ليس لها سند قانوني أو شرعي، بل هي نتاج تركيبة اجتماعية تاريخية، فإنه يشرح أنها تتمحور حول «تحييد المرأة»، بحيث لا يكون لها دور فاعل في المجتمع.

إياد البطاينة، أستاذ القانون في جامعة فيلادلفيا، يؤكد من الوجهة القانونية عدم وجود نص «يسهّل تخجيل المرأة أو إحراجها لإجبارها على التنازل عن حقها في الميراث»، لكنه يشير إلى أن بعض الآباء قد يعمدون إلى إبرام عقود صورية مع أولادهم الذكور، تُنقل الأملاك بموجبها إليهم دون الإناث، بحيث يظهر الأمر كأنه عملية بيع وشراء. في هذا السياق، يقول البطاينة إنه إذا قام المورّث بالتصرف أو التنازل عن أملاكه أو جزء منها لأحد الورثة خلال السنة التي تسبق وفاته، فإن القانون يعدّ الأمر بمثابة «وصيّة»، وتطبق عليه أحكام تصرف المريض مرض الموت، التي مفادها أن التصرف يكون موقوفاً وغير نافذ، بانتظار موافقة بقية الورثة، وفي هذه الحالة يمكن لأي من الورثة، نساءً ورجالاً، الطعن في هذا التصرف بالمال أمام القضاء، ما يُبطل ذلك التصرف، بحيث يجري توزيع المال على جميع الورثة من جديد، كلٌ حسب حصته.

يضيف البطاينة أنه إذا تنازلت المرأة عن الميراث خـلال «المخارجة»، لكن من دون رضاها، ونتيجة للإجبار أو التهديد، ثم رفعت قضية واستطاعت إثبات ما تعرضت له أمام القضاء، فإن القضاء قد يعدّ الأمـر بمثابة الإكراه على فعل الشيء، والتصرف المبني على الإكـراه يعد قابلاً للإبطال. لكن في حال تنازلت المرأة عن حقوقها أمام القاضي الـشـرعـي، وأقـرّت أمـامـه أنها تفعل ذلك بإرادتها، فإنه لا مجال عندها لتدخل القانون، حتى لو كانت المرأة مجبرة على تصرفها، وذلك لصعوبة إثبات حالة الإكراه.

كيف يمكن للمرأة أن تحول دون حرمانها من حقها؟ يعتقد موسى شتيوي أن الأمر منوط بشخصية المرأة نفسها، و«مدى وعيها بحقوقها وقدرتها على الدفاع عنها وإصرارها في الحصول عليها». كذلك يحتاج الأمر مزيداً من الجهد لرفع مستوى الوعي الاجتماعي لدى الرجال والنساء على حد سواء، بحيث يتم تعريف المرأة بحقوقها القانونية والشرعية ودعمها للحصول عليها، وكذلك توعية الرجل بـأن ميراث المرأة هو حق لها، منحها إياه الشرع، وهو ليس منحة أو صدقة يحق له حجبها إن إراد.

## شتيوي: الأمر منوط بشخصية المرأة نفسها، ومدى وعيها بحقوقها

من جهتها، توضح رائدة فريحات، منسقة البرامج القانونية في اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، أن اللجنة تقوم بدور نشط لتوعية المرأة بحقوقها، إذ تقوم بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية والمحلية بعقد ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة، بغرض «توعية المرأة بحقوقها القانونية التي شرعها لها اللّه والقانون والمواثيق الدولية»، كذلك تعقد اللجنة فعاليات خاصة باتفاقية سيداو الخاصة بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تشير فريحات أيضاً إلى أن اللجنة تعكف حالياً على إطـلاق مشروع «ورقتي»، الذي يهدف إلـى نشر المعرفة بحقوق المرأة والطفل، بالاستفادة من الإعلام الإلكتروني، إذ سيفتتح الـمـشـروع مـوقـعـاً إلكترونياً متخصصاً تكون «التوعية القانونية» محوره الرئيسي، وسينشر القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، والاتفاقيات الدولية والإعلانات المعنية بها، فيما سيركز أيضاً على قوانين الأحـوال الشخصية المتعلقة بالمسيحيين، فضلاً عن زاوية للأسئلة الأكثر تداولاً حول حقوق المرأة والطفل، بخاصة ما تعلق منها بقضايا الميراث والأحوال الشخصية، بحيث تجري الإجابة عنها من لجان متخصصة، بلغة بسيطة وسهلة، وبعيدة عن المصطلحات القانونية المتخصصة.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2009 01

# الحد الأدنى للأجور: عدم الكفاية وعدم الالتزام

ميسون برهومة

إذا كان تمتع الإنسان بحقه في العيش الكريم، مرهوناً بوجود إدارات حكومية تضع الخطط وتشرف على تطبيقها، فإنه أيضاً مرهون بثقافة المجتمع ومدى إدراكه لضرورة توفير المستوى اللائق من العيش للجميع.

سعت الحكومات المتعاقبة، لتحديد «الحد الأدنى للأجور» في المملكة، بما يشمل القطاعين العام والخاص، معتبرة ذلك جزءاً من مساعيها لخفض مستويات الفقر والبطالة، وقد قررت الحكومة مؤخراً رفع الحد الأدنى للأجور من 110 دنانير إلى 150 ديناراً شهرياً، مراعاة للارتفاع الذي أصاب أسعار البضائع والخدمات، وانعكس بوضوح على واقع الحياة المعيشية للأردنيين في الشهور الأخيرة.

لكن هذه الدنانير الأربعين، رغم عدم كفايتها حسبما يجادل البعض، لم تلاق التزاماً لدى بعض أصحاب العمل، كما لم تجد جدية من قبل أصحاب عمل آخرين، أعطوها لعمالهم بيد، وأخذوها منهم بالأخرى!.

السبب الرئيسي وراء ذلك يتمثل في ضعف الرقابة الحكومية على تطبيق قرار رفع الحد الأدنى للأجور، حسبما قال عمّال استطلعت «**السجل**» آراءهم، وطالبوا أيضاً بأن يراعي الحد الأدنى للأجور الذي تقرره الحكومة، حاجة عائلات العمال لقليل من الرفاء، كونها تنعكس إيجابياً على راحتهم النفسية وسعادة عائلاتهم.

أحمد سليمان (26 سنة)، عامل في مجال التحميل والتنزيل، قال إن ارتفاع الأجور لا يتناسب مع ارتفاع الأسعار، لذلك يتمنى لو لم يرتفع أجره في العمل، وبقيت الأسعار على حالها. أما زميله خالد دعسان (32 سنة)، فيشير إلى أن «معظم» أصحاب العمل لم يلتزموا برفع الحد الأدنى لأجور، وبعضهم رفع الأجر اسمياً، لكنه وضع شروطاً في عقد العمل الموقع مع العامل، تنص على خصم جزء من الأجر، ناهيك عن أن القرار لم يشمل العاملين بالأجور اليومية.

## أصحاب عمل أعطوا الزيادة بيد وأخذوها بالأخرى

ثائر القرالة (30 سنة)، عامل في ورشة بناء بعمّان، يرى أن أصحاب العمل يستغلون حاجة العمال للعمل، بخاصة الوافدون منهم، فيجبرونهم على العمل مقابل أجر أقل بكثير من الحد الأدنى المفترض، ويطالب في هذا السياق بفرض رقابة حكومية مشددة على أصحاب العمل. أما سامر الراعوش (31 سنة)، الذي يشتغل في محل لصيانة الأجهزة الكهربائية، فيؤكد أن ارتفاع الدخل وارتفاع الأسعار لم يكونا متناسبين، ويقترح أن يكون رفع الأجر مرتبطاً بنوعية الحرفة، لا أن يُعمم الأجر ذاته على كل الحرف.

ماذا إذن عن الرقابة الحكومية المطلوبة لضمان تطبيق قرار رفع الحد الأدنى للأجور، والحيلولة دون التلاعب به، وبخس العمّال حقوقهم؟.

هشام الرواشدة، مدير مشروع التدريب والتشغيل الوطني التابع لوزارة العمل، يشرح ما يجري في مجاله بشأن الحد الأدنى للأجور، فيوضح أن مشروع التدريب والتشغيل قُصد منه أن يكون جزءاً من المساعي الحكومية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، بخاصة بين فئات الشباب ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18 – 35 عاماً. كما هدف المشروع لتدريب وتشغيل الباحثين عن عمل، ورفع كفاءاتهم وفقاً لمتطلبات واحتياجات الشركات ومواقع العمل. لهذا، تكون البرامج التدريبية موجهة بحسب طلب الشركات، إذ تحدد اتفاقيات التدريب والتشغيل الموقعة بين مشروع التدريب والشركات احتياجاتها من العمالة المطلوبة، وتخصصات تلك العمالة، وخطط التدريب ونمطيته، والالتزامات المترتبة على أصحاب العمل بما يشمل تشغيل الخريجين لمدة عام واحد على الأقل، ومنحهم الرواتب والضمان الاجتماعي والامتيازات الأخرى. وتجري متابعة ما يجري مع العمال بعد توظيفهم، مباشرة على أرض الواقع، إذ يتم إرسال منسقين من برامج المشروع إلى مواقع العمل، للتأكد من التزام أصحاب العمل بحقوق العمال، على اختلافها، والمتضمنة في الاتفاقيات المبرمة معهم.

الأمر ذاته، بحسب الرواشدة، يجري في المصانع ومواقع العمل الأخرى، إذ تنفذ الوزارة كشفاً دورياً للتأكد من نيل العمال لحقوقهم. ويعتبر الرواشدة أن في الرقابة مصلحة للعمال وأصحاب العمل معاً، لمواجهة الفقر والبطالة من جهة، والتأكد من سلامة العلاقة بين طرفي العملية الإنتاجية من جهة أخرى.

أحد أصحاب المصانع قال لـ«**السجل**» طالباً عدم الكشف عن هويته، إن رفع الحد الأدنى للأجور هو قرار طبيعي وواقعي، بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً، لكنه اعتبر أن في الأمر قدر من الاستغلال لأصحاب العمل، إذ لا بد من التمييز بين الأجور بحسب المهنة والحرفة، وهو الأمر المعمول به في معظم دول العالم، لكنه غير قائم في الأردن، فعندها يكون صاحب العمل قادراً على التفريق بين ما يحتاجه وما لا يحتاجه من عمّال وموظفين، حين يتقرر رفع الحد الأدنى للأجور. لأسباب مثل هذه، يتابع صاحب المصنع، فإن صاحب العمل يفضل توظيف العامل الوافد، لأنه أقل كلفة ومطالب، لكنه رغم ذلك يتمنى أن يلاقي أصحاب العمل دعماً كافياً لتوظيف الأردنيين، ذلك أنهم يحوزون ثقة أكبر لدى أصحاب العمل، بحسب تعبيره. أخيراً، يرفض صاحب المصنع مقولة الحاجة لتشديد الرقابة الحكومية، قائلاً «إن وزارة العمل تنفذ رقابة مشددة، تقوم فيها بتوجيه المخالفات للمصانع والشركات التي لا تلتزم القرارات والإجراءات الحكومية، بما فيها الخاصة بحقوق العمال».

هكذا، فإن لدى كل طرف من أطراف العلاقة الثلاثة بموضوع الحد الأدنى للأجور، تبريره لما يجري، ويبقى العمال هم «الحلقة الأضعف» في هذه المسألة!.

# أخبار

### الحكم على الخيواني

رغم العفو الرئاسي الذي صدر عن الصحفي اليمني عبد الكريم الخيواني في أيلول/ سبتمبر الماضي، وتصريح مسؤولين يمنيين بانتهاء قضيته، بحسب مواقع إلكترونية مهتمة بحقوق الإنسان، فقد أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية اليمنية، المتخصصة بقضايا أمن الدولة، يوم 26 كانون الثاني/ يناير 2009، حكماً يقضي بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بحق الخيواني في حزيران/ يونيو الماضي، بالسجن ست سنوات، باعتباره عضواً في مجموعة إرهابية تابعة لجماعة الحوثي. نُقل عن الخيواني قوله إنه لم يتسلم أي استدعاء لحضور الجلسات أو أي إخطار باستمرار المحاكمة، فضلاً عن أن المحكمة لم تنظر في الطعن المقدم من هيئة الدفاع، حول تزوير الحكم الابتدائي من خلال تضمينه «النفاذ المعجل»، وهو ما لم يكن وارداً في الحكم الابتدائي أصلاً. يُشار إلى أن الخيواني اعتقل على خلفية تغطيته الصحفية لأحداث التمرد في صعدة، وأفرج عنه بعد أن أثارت قضيته ردود فعل دولية كبيرة.

### محمد عبد القادر طلب

قالت اللجنة السورية لحقوق الإنسان، إن طالباً جامعياً يُدعى محمد عبد القادر طلب، كان معتقلاً في سجن صيدنايا منذ تاريخ 10/1/2007، قد انقطعت أخباره بصورة تامة. الطالب الذي يدرس في جامعة الاتحاد الخاصة/ كلية الهندسة المعمارية، كان اعتقل في إحدى المناسبات في حلب، بحسب اللجنة، على خلفية قيامه بالتبرّع بمبلغ ألف ليرة سورية (أقل من 15 ديناراً أردنياً) لإغاثة المنكوبين في العراق، وقد تعرض للتعذيب والضغوط لإجباره على الإدلاء باعترافات. اللجنة طالبت السلطات بالكشف عن مصير الطالب، وإطلاق سراحه، بعد أكثر من عامين على الاعتقال.

### إفراج وتمديد اعتقال

في بيان مشترك، قالت جمعية البحرين لحقوق الإنسان، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، إن ثلاثة نشطاء خضعوا للاعتقال والاستجواب على خلفية عملهم في هيئات ومؤسسات معنية بحقوق الإنسان. فقد قررت النيابة العامة إخلاء سبيل الأستاذ في جامعة البحرين ورئيس وحدة حقوق الإنسان في حركة الحريات المدنية والديمقراطية (حق)، عبد الجليل السنكيس (47 عاماً)، بعد أسبوع من الاعتقال، وحظرت سفره إلى الخارج، بينما قررت تمديد اعتقال كل من رئيس حركة حق، حسن المشيمع (61 عاماً)، والناشط محمد حبيب المقداد (47 عاماً)، في انتظار مزيد من التحقيقات. المنظمات الثلاث أوضحت أن الاعتقال جرى فجر 26 كانون الثاني/ يناير الماضي، حيث جرى احتجاز النشطاء الثلاثة في الحبس الانفرادي في «مركز الإيواء المؤقت» في جزيرة المحرق. بحسب البيان، فإن حركة حق هي منظمة شعبية يتركز عملها في تنظيم حملات حول الإصلاح الديمقراطي وصيانة حقوق الإنسان، وقد تأسست في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، لكنها غير مرخصة. يذكر أن جمعيات سياسية عدة في البحرين، منها «جمعية الوفاق» نأت بنفسها عن طروحات النشطاء الثلاثة حول نظام الحكم، واعتبرتها ماسة بأسس التوافق الوطني الداخلي.

### العنف ضد المرأة المصرية

أعلنت المجموعة النسائية لحقوق الإنسان، المصرية، إنها رصدت خلال كانون الثاني/ يناير الماضي، وقوع أربع جرائم اغتصاب، وحالة ضرب أفضى إلى الموت، وأربع «جرائم شرف»، وسبع جرائم قتل في حق نساء في مناطق مختلفة من مصر. أوضحت المجموعة في تقرير أصدرته بالخصوص، أن الأوضاع الاقتصادية كانت السبب الرئيسي في أربع جرائم قتل، في إحداها قُتلت فتاة خلال محاولة اغتصاب، فيما كانت الخلافات الزوجية السبب الرئيسي وراء جريمة واحدة. ولم يكن الرجل هو الجاني في كل الجرائم، بما في ذلك جرائم القتل، إذ نفذت واحدة منها على يد فتاة قامت بقتل والدتها.

### السهم الخارق

قالت منظمة العفو الدولية إن فريقاً تابعاً لها دخل غزة بغرض «تقصي الحقائق»، أكد أن إسرائيل استعملت أسلحة لم يُعلن عن بعضها خلال حربها على غزة، منها سلاح اسمه «السهم الخارق»، وهو سهم معدني طوله 4 سم، مدبب الرأس من الأمام، وله أربع فراشات في الذيل. السهم يُستعمل بأن يُحشى ما بين 5000 و8000 قطعة منه داخل قذيفة عيار 120 ملم التي تُطلق من الدبابات، وحين تنفجر القذيفة في الهواء، تتناثر السهام بطريقة مخروطية في منطقة عرضها 300 متر وطولها 100 متر، حيث أن هذا السلاح مصمم لاختراق المساحات النباتية الكثيفة. المنظمة قالت إن إسرائيل استخدمت هذا السلاح في المناطق المدنية المأهولة بالسكان، إذ عرض والد أحد الضحايا لفريق المنظمة، سهماً انتُزع من جسد ابنه، فيما قال رجل آخر إن زوجته قُتلت بسهم خارق بعد لحظات من خروجها معه إلى باب البيت، عقب تناولهما طعام الإفطار معاً. وسردت المنظمة على موقعها الإلكتروني العديد من الحالات الأخرى.

أعلام

# طه حسين: الاحتكام للعقل والحداثة الاجتماعية

**عرفت الثقافة العربية، في القرنين التاسع عشر والعشرين، جهوداً فكرية متلاحقة، أخذت بتصورات حديثة، اعترفت بالعقل ووظيفته النقدية، وباختلاف أسئلة الحاضر عن الماضي، وبضرورة الانفتاح على المعارف والتجارب الإنسانية الكونية. وتطلّعت هذه الثقافة إلى حداثة عربيّة، تتأسس على الديمقراطية والمجتمع المدني والاستقلال الوطني وتحرر المرأة والحوار المجتمعي، بعيداً عن التعصب والأفكار الجاهزة.**

فيصل درّاج

ربما يكون طه حسين (1889 - 1973) المثقف العربي الأشهر في القرن العشرين لأكثر من سبب: فهو الريفي الأعمى الذي جعل من التعليم، بعد أن أصبح وزيراً، حقاً عاماً يشبه الماء والهواء، والشيخ الأزهري الذي نقد طرق التعليم الأزهرية، والعالم الذي جمع بين ثقافة عربية تراثية وثقافة أوروبية، وهو أيضاً المثقف الذي وضع سياسة ثقافية خاصة به، تتطلع إلى تطوير المجتمع بوسائل ثقافية.

**لا علم إلا بالنقد، ولا إبداع إلا باجتهاد يستوعب الموروث ويتجاوزه**

ترجم طه حسين طموحه الحداثي في ثلاثة كتب أولها: «في الأدب الجاهلي» (1925 - 1926) الذي أثار لغطاً شديداً، سببه الظاهري الإساءة إلى الدين وسببه الجوهري أغراض سياسية لا علاقة لها بالدين. قصد في كتابه إلى الدفاع عن فاعلية العقل النقدي، ذلك أنه لا علم إلا بالنقد، ولا إبداع إلا باجتهاد يستوعب الموروث ويتجاوزه. ربط الكتاب بين النقد المنتج وحرية البحث العلمي، التي تملي على الباحث أن ينصرف إلى موضوعه، متجرداً من جميع الأفكار المسبقة والموروثة. لهذا قال حسين: «أريد أن أدرس تاريخ الآداب في حرية وشرف، كما يدرس صاحب العلم التطبيقي علم الحيوان والنبات، لا أخشى في هذا الدرس أي سلطان». والمقصود بذلك احترام العلم المدروس، والتحرّر من الأهواء الفردية والجماعية، ذلك أن حرية البحث شرط تطور المعرفة.

انتهى حسين، وهو يدافع عن حرية البحث العلمي، إلى نتيجتين: موضوعية المعرفة التي لا تخضع إلى العواطف والعقائد، الأمر الذي جعله يشبّه التاريخ الأدبي بعلم الكيمياء، وكونية المنهج العلمي، التي تعني أن المناهج العلمية قابلة للتطبيق على العلوم جميعاً، في المجتمعات المختلفة. فعلم الكيمياء هو علم الكيمياء، لا تبدّله العقائد ولا سلطة لها عليه، إلاّ إذا أرادت تدميره وإلغاءه. وكما هو الحال في الكيمياء حلم حسين ببناء علم التاريخ على أسس جديدة، تقرأ التاريخ العربي بشكل موضوعي وتميّز فيه الوقائع الصحيحة من القصص والأساطير.

في دعوته إلى بحث علمي متحرر من الأهواء، رفض طه حسين كل معتقد يعطي ذاته صفة «علم العلوم»، ويُعدّ ما خارجه علوماً تابعة خاضعة لا شخصية لها. ولعل الفرق بين الإبداع الحر والعبودية الفكرية هو الذي أملى عليه أن يقول: «إنما أريد أن أحدثك عن هذه الحرية التي يطمح فيها كل علم ناشئ ليستطيع أن يقوى وينمو ويأخذ بحظه من الحياة، هذه الحرية التي تمكنه من أن ينظر إلى نفسه كأنه كائن موجود، ووحدة مستقلة ليس مديناً بحياته لعلوم أخرى...». والواضح في القول إن كل علم حقيقي هو «علم مفرد» يتأثر بغيره ويبقى «وحدة مستقلة»، ويتبادل مع غيره الاعتراف، مدركاً أن لكل علم حيزاً خاصاً به. فكما أن لعلم التاريخ حقلاً خاصاً لا يتقاسمه مع غيره، فإن لعلوم الدين ميادينها ومناهجها واجتهاداتها أيضاً. لا غرابة أن يكون «الفرد المستقل بذاته» مدخلاً إلى الأزمنة الحديثة، وأن يكون «العلم المزدهر» علماً واضح الحدود لا يختصر إلى غيره.

بعد «في الأدب الجاهلي»، أنجز حسين في العام 1938، كتاباً خلافياً آخر هو : «مستقبل الثقافة في مصر»، المشروع الحداثي العربي الأكثر تكاملاً في القرن العشرين. وإذا كان الكتاب الأول أثار لغطاً كثيراً، حرّض عليه تسييس الدين أو تديين السياسة، فقد أثار الكتاب الثاني ضجة أخرى صدرت، هذه المرة، عن دعاة الفكر القومي (ساطع الحصري)، ذلك أن حسين عيّن مصر دولة متوسطية، وعيّن البحر الأبيض المتوسط حاضنة للحضارة الأوروبية، منتهياً إلى القول إن مستقبل مصر من مستقبل أوروبا الحديثة. ومع أن «متوسطية مصر»، التي خصص لها المؤلف مقدمة واسعة، هي أضعف وجوه الكتاب، فإن أهميته الحاسمة تأتي من دعوته إلى عروة وثقى بين نشر التعليم ونشر الديمقراطية، اللذين هما شرط الحياة السياسية المجتمعية، بالمعنى الحديث، فلا وجود لحياة سياسية في مجتمع تكتسحه الأمية، ولا معنى لمحاربة الأمية في مجتمع يكتسحه الاستبداد.

يتضمن كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» أفكاراً ثلاث رئيسية: الحاجة الوطنية، العلم الوطني، الحداثة الاجتماعية. والحاجة الوطنية، بصيغة الجمع، ما يمد الوطن بوسائل ملموسة تؤمّن ارتقاءه وتوطّد تطوره، وتجعله قادراً على مواجهة حاجاته الداخلية المتنوعة ومواجهة الأخطار الخارجية المحدّقة به. ومهما تكن الدلالات الصادرة عن كلمة «الحاجة»، فهي تردّ دائماً إلى إنسان يحقق طموحاته الفردية والوطنية، وإلى موطن يتمتع بحقوق المواطنة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية. إن صورة الوطن من صور المواطنين الذين ينتمون إليه، مثلما أن صورة المواطن من حقوقه الوطنية التي يتمتع بها. يقول طه حسين: «الرجل الذليل المهين لا يستطيع أن ينتج إلا ذلاً وهواناً، والرجل الذي نشأ على الخنوع والاستعباد لا يمكن أن ينتج حرية واستقلالاً».

قرأ حسين طبيعة الإنسان في طبيعة تربيته الاجتماعية، وحلم بتربية جديدة تعلّم الإنسان القراءة والسياسة والحرية، وتعلمه أن له حقوقاً تعترف بها الشعوب المتقدّمة :«إذا تعلم أبناء الشعب عرفوا ما لهم من حق في حياتهم الداخلية فلم يسمحوا لقلة مهما تكن أن تظلم الكثرة، وعرفوا ما لهم من حق في حياتهم الخارجية فلم يسمحوا لدولة مهما تكن أن تظلم مصر أو تستذلها». لا يصدر الاستقلال عن خروج الاستعمار، بل عن إنسان عزيز يميّز بين الحرية والاستعباد، وعن وطن مستقل، يساوي بين الاستقلال الوطني والحرية الاجتماعية. بل أن استقلالاً لا يحقق تقدم المجتمع هو أكثر سوءاً من الاستعمار بكثير، كما يقول حسين في مقدمة كتابه.

**لا وجود لحياة سياسية في مجتمع تكتسحه الأمية، ولا معنى لمحاربة الأمية في مجتمع يكتسحه الاستبداد**

ومع أن حسين أسهب في الحديث عن التعليم وبرامجه ومستوياته وسياساته، فالفكرة الأهم في خطابه هي «العلم الوطني»، الذي يربط بين العلم وحاجات الوطن، وبين العلم النظري والعلم التطبيقي، وبين تجدّد البحث العلمي وتجدّد الحاجات الاجتماعية. هذه العناصر، التي توحّد بين النظري والعملي، هي أساس «توطين المعرفة العلمية»، التي تنقض ثنائية التلقين والاستظهار في المدارس التقليدية، وتحوّل العلم إلى علاقة اجتماعية فاعلة ومتجدّدة. تربط الحاجة الوطنية بين المدرسة والاقتصاد، وتجعل من الحياة العملية مرجعاً للبرامج المدرسية والإصلاح المدرسي.

وصل حسين إلى ما وصل إليه وهو يتأمل تجارب «الأمم الراقية»، كما يقول، التي وحّدت بين نشر العلم والديمقراطية، وبرهنت أن هاتين العلاقتين المتكاملتين مدخل أساسي إلى الحداثة الاجتماعية. والحداثة هذه، وبعيداً عن منظور عربي شائع اليوم يختصرها إلى ألوان الكتابة والفنون، نهج في الحياة يتكامل فيه الفكر والممارسة، ومرآة لمجتمع متطور يجمع بين الحياة السياسية والديمقراطية وتأمين شروط الحياة والعمل. يقول حسين : «إن النظام الديمقراطي يجب أن يكفل لأبناء الشعب جميعاً الحياة والحرية والسلام»، «ولأجل أن تكفل الديمقراطية للناس الحياة، يجب قبل كل شيء أن تكفل لهم القدرة على الحياة». ومن الطبيعي أن الحياة التي يجب أن تكفلها الديمقراطية للناس هي الحياة القابلة للتطور والرقي من الناحيتين المادية والمعنوية. وعلى هذا فإن الحداثة الاجتماعية التي اقترحها طه حسين هي تلك التي تجمع بين وجوه الحياة المختلفة، وتتخذ من الديمقراطية مرجعاً أساسياً في التعليم والسياسة ونمط الحياة وفرص العمل.

تطلع المؤلف، في لغة تربوية تقريرية، إلى الارتقاء بالمواطن، ليتعرّف على حقوقه ونقائضها، وإلى تقصير المسافة بين الشعب والنخبة الحاكمة، وإلى تأكيد المجتمع المسيّس مرجعاً للإرادة الوطنية العامة. استولد حسين، متأثراً بأفكار الثورة الفرنسية، المجتمع الحديث من المدرسة الديمقراطية، واستولد المدرسة من دولة حديثة تؤمن بالدستور وحقوق الإنسان والقيم الكونية.

بعد معالجة موضوع الحرية والبحث العلمي واقتراح مشروع لبناء مجتمع حداثي، طالب حسين في كتابه «الفتنة الكبرى» (1947) بمنهج جديد يقرأ التاريخ العربي الإسلامي قراءة موضوعية، تحرّره من أساطيره وتحرّر الحاضر منه، وتجعله بعد نقده قوة فاعلة في بناء مستقل جديد. قصد في كتابه إلى أهداف ثلاثة: تبيان أن هذا التاريخ تاريخ إنساني غير مقدس، حاله حال تواريخ بقية الأمم والشعوب، وأنه قابل للقراءة بمعايير عقلانية لا تضيف إليه شيئاً ولا تغمطه حقه في شيء، وأن في التراث العربي ما يسمح بهذه القراءة الموضوعية. أنجز في الحالات جميعاً قراءة عقلانية، اعتماداً على مصادر تراثية قليلة، مسلحاً بحس نقدي يفصل بين المقدس والمقدس الزائف، ويقارن بين التاريخ المعقول وتاريخ متخيّل فرضته أهواء دينية وسياسية، تستثمر المقدس لحجب شرعية ناقصة.

**صورة الوطن من صورة المواطنين الذين ينتمون إليه، مثلما أن صورة المواطن من حقوقه الوطنية التي يتمتع بها**

استأنف حسين في «الفتنة الكبرى» ما بدأه في كتابه «في الأدب الجاهلي» معلناً أن «علم التاريخ العربي» لا وجود له، وما هو موجود جملة «مواد أولية» لا تستبقي المقارنة المنهجية منها إلا قليل القليل. وعلم التاريخ المنشود ضرورة للتحرر من «الانبهار بالماضي»، وللبرهنة أن الأحفاد المتعلّمين يمكن أن يتفوقوا على أسلافهم، وأن الماضي يُقرأ بعلم من الحاضر، بعيداً عن هؤلاء الذين يختصرون الأزمنة جميعاً إلى زمن مقدس قديم.

أقام حسين خطابه على التمرّد والانشقاق، إذ الفرد المتمرّد ينشق عن الجماعة، وإذ العقل النقدي ينشق عن العقل الاتباعي. وما كتابه الشهير «الأيام» إلاّ حكاية تربوية عن إنسان متمرّد، أتى من القرية ووصل إلى المدينة، وتعلّم في الأزهر وذهب إلى الجامعة، وعرف حكايات أبي زيد الهلالي وانفتح على «ديكارت» والمعارف الحديثة، التي حررت الشعوب الحيّة من أوهام الماضي وأطلقت إمكانياتها المبدعة.

ثقافي

## على خلفية مشاركته في "قصص مدن من الشرق الأوسط"

# فركوح يواجه اغتيال الشخصية بانتظار قرار "الحكماء"

وليد الشاعر

لم تشهد الساحة الثقافية الأردنية جدلاً حول مفهوم التطبيع ،مثل ذلك الذي شهدته نظيرتها المصرية، على سبيل المثال. حتى بعد توقيع اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة، ظل الجدل خافتاً .

العلاقة الاستثنائية مع الضفة الغربية والأراضي المحتلة لم تؤثر في المزاج الشعبي الذي رفض التطبيع، مبقياً على حالة العداء مع دولة الاحتلال بفعل سياساتها العدوانية بخاصة مع اندلاع الانتفاضة الثانية التي أنهت بصورة حاسمة بعض مظاهر التطبيع المتمثلة في ذهاب شبان أردنيين للعمل في الأراضي المحتلة، أو كتابات بعض الكتّاب والصحفيين الذين رحبوا بإقامة علاقات طبيعية مع دولة الاحتلال.

في سبيل ذلك، تأسست لجان مقاومة التطبيع في النقابات المهنية ورابطة الكتّاب الأردنيين، لكن محاكمات التطبيع ظلت أسيرة معارك خطابية تصل أحياناً إلى وسائل الإعلام؛ لندرة الحالات التي تواجه تهمة التطبيع ، ولوقوع كثير منها في منطقة «الشبهة»، فتعلو ضدها أصوات سرعان ما تخبو بعد انتهاء الحدث.

ما يستدعي الانتباه أن وزارة الثقافة كانت بمنأى عن التطبيع لعدم اجتماع أي من الوزراء المتعاقبين عليها بنظيره الإسرائيلي، ما أبعد المؤسسة الثقافية الرسمية عن الوقوع في شباك التطبيع التي أجبرت عليها مؤسسات وطنية أخرى، وعليه فإن موقف المؤسسات الأهلية وفي مقدمتها «الرابطة» جاء أكثر وضوحاً وتشديداً على «تجريم التطبيع».

قواعد اللعبة ظلت على حالها، حتى صدور كتاب «مدينة... قصص مدن من الشرق الأوسط» باللغة الإنجليزية عن دار «كوما برس» البريطانية في أواخر العام الفائت. الكتاب يضم عشر قصص عن مدن شرق أوسطية بأقلام: إلياس فركوح (عمّان)، جمال الغيطاني (الإسكندرية)، نبيل سليمان (اللاذقية)، جمانة حداد (بيروت)، فدوى القاسم (دبي)، علاء حليحل (عكا)، حسن بلاسم (بغداد)، يوسف المحيميد (الرياض)، نديم غورسيل (أسطنبول)، وإسحاق لاؤور (تل أبيب).

السّجال اندلع في البداية على صفحات «الأخبار اللبنانية» –في غياب لافت للصحافة الأردنية التي اكتفت بنشر خبر صدور الكتاب- عندما نشر الصحفي الفلسطيني نجوان درويش مقالة بعنوان «تسلّل إسرائيلي إلى اللاوعي العربي»، متسائلاً عما يجبر كتاباً عربياً على الاحتفاء بتل أبيب، مفترضاً أن بعض الكتّاب المشاركين لم يكونوا على علم بكل محتويات الكتاب ما يستدعي، بحسب رأيه، التبرؤ السريع منه.

درويش الذي عدّ رفض لاؤور للاحتلال يختلف عما يقصده العرب، لم يوضح هذا الاختلاف، ورأى أن إدراج مدينة تل أبيب في هذا السياق، يؤدي إلى تفسير سياسي وأخلاقي يعتقد أنّه «لا يغيب عن وعي المشاركين»، ولم يشر صراحة إلى هذا التفسير السياسي والأخلاقي.

في عمّان، تباينت الآراء حول الكتاب ومشاركة فركوح فيه. أحد الشعراء المقربين من صاحب «أرض اليمبوس»، وصف المشاركة بـ«الخطأ الذي ينبغي الاعتذار عنه، لا الخطيئة التي لا تغتفر». الشاعر الذي فضل عدم نشر اسمه، رفض توجيه تهمة التطبيع للروائي الذي تمتد تجربته الإبداعية لثلاثة عقود وأكثر.

خبر صدور كتاب المدن الشرق أوسطية في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2008 لم يلفت أحداً في الوسط الثقافي ، الذي أحس بـ«الخطر» بعد المساجلات التي نشرتها «الأخبار» اللبنانية ولم يقرأها إلاّ القليل، فأصبحت الأجواء مشحونة في ظل عدم معرفة الكثير بحقيقة ما حدث، عبر خلط الحقائق الذي يعكس غياب قنوات طبيعية للحوار في وسط يفضّل «أحاديث الغرف المغلقة».

في هذه الأجواء، تشكلت «لجنة حكماء» في رابطة الكتّاب الأردنيين، برئاسة الكاتب مسلّم بسيسو، للنظر في الموضوع .

تكرار الطلب من فركوح بالاعتذار، دفعه لإرسال شهادة له حول مشاركته لإدارة الرابطة. الشهادة تضمنت موقفه الرافض من التطبيع، وقال فيها إن ما دفعه للمشاركة مواقف لاؤور المعارضة لسياسات دولته، ولذهنية مؤسستها العسكرية العنصرية، ورؤيته المضادة للصهيونية، المنشورة على الموقع الإلكتروني http://en.wikipedia.org/wik/yitzhak_LaorK ولعثوره على موضوعين مترجمين للاؤور على صفحات مجلة «الكرمل» في العددين 63 و66 تبيّنا آراءه وطبيعة مواقفه.

> **فركوح قدّم استقالته من رئاسة تحرير مجلة الرابطة وتمت الموافقة عليها فوراً**

فركوح فجّر مفاجأة في الكشف عن موافقة جميع كتّاب «مدينة.. قصص مدن من الشرق الأوسط» على مشاركة لاؤور قبل إصدار الكتاب، خلافاً لما أعلنه جمال الغيطاني الذي هاجم الشاعرة جمانة حداد، معدّة الكتاب، نافياً تبليغه بهذه المشاركة إلاّ بعد النشر.

في شهادته التي أوصل نسخة منها لمجمع النقابات المهنية، استند فركوح إلى موقف حليحل، المشارك في الكتاب وصاحب المواقف المناهضة للاحتلال. الشهادة تضمنت توضيحاً لآراء لاؤور، كان حليحل أوردها في معرض ردّه على نجوان درويش: «أنا لا أخجل كفلسطيني من أن أقول إنّني أحتضن لاؤور وأمثاله؛ يهوديتهم ليست عائقاً في نظري بأن يكونوا مخلصين لقضيتي مثل فرنسيين أو أميركيين أو جنوب أفريقيين»، موضحاً: «مشكلتنا الأساسية مع الصهيونية لا مع اليهودية، وإذا فقدنا هذا التمييز فإننا نخسر قدرتنا على قراءة الواقع كآلية أساسية في المواجهة».بعد غياب غير مقنع للصحافة الأردنية، قام «الرأي الثقافي» بنشر قصيدتين لإسحاق لاؤور يستنكر فيهما العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، حملت إحداهما عنوان «مرحى للفصل»، هاجم فيها لاؤور موقفَ الكاتب الإسرائيلي أ.ب يهوشع، الذي عدّه مثقفون عرب في فترة سابقة يسارياً تقدمياً، فيما تكشّف غيرُ ذلك في مواقفه الأخيرة، ومنها موقفه المؤيد للحرب على غزة.

نشر القصيدتين في «الرأي» بتقديم للمحرر يشير إلى مواقف لاؤور ومشاركته في كتاب المدن الشرق أوسطية لم يثر حواراً جاداً للتعريف بكاتب مثله، وآلية التعامل معه في ظل مرجعيات ثقافية صنمية، تحرّم الاقتراب من «شبهة» كهذه.

فركوح طالب في شهادته برسم حدود التطبيع تبدأ بالتعريف الحاسم والقاطع له، ولو في عبارة لا تقبل الالتباس كحد أدنى، وعدم تركه للاجتهادات المختلفة باختلاف مجتهديها وتنوعهم، مؤكداً على مواقفه الرافضة لـ«التعامل المباشر وغير المباشر مع الكيان الصهيوني».

المطالبة بتعريفٍ حاسم للتطبيع تأتي في ظل الارتباك في مواجهة الأمر الواقع، فما من كاتب عربي ينشر في صحيفة أوروبية وأميركية، إلاّ وينشر بجواره كتّاب إسرائيليون، فهل هذا تطبيع؟ وما من شاعر يشارك في مهرجان أوروبي أو أميركي إلاّ ويشارك معه شاعر إسرائيلي غالباً، كما أن معارض الكتاب الدولية التي يشارك بها ناشرون وكتاب ومثقفون عرب، تشارك فيها دور نشر إسرائيلية.

ما يبعث للفزع، ليس غياب ذلك التعريف فحسب، بل تلك الذهنية التي تسود الوسط الثقافي الأردني الذي بات يطلق إشاعات غير مدقّق في صحتها، تزعم أن فركوح شارك في مؤتمر مع كتاب إسرائيليين، أو أنه التقى كاتباً إسرائيلياً، مع التهامس بأن صاحب «أعمدة الغبار» ليس منزهاً عن الاتهام، وكأن المطلوب نزع ذلك «التنزيه» الذي افترض المتهامسون وجوده، ورأوا أنه يفصلهم عن «تجريم» ما فعله فركوح.

أحد أعضاء لجنة مقاومة التطبيع وحماية الوطن في «النقابات»، فضّل عدم نشر اسمه لحساسية موقفه، قال إن ما قدّمه فركوح للّجنة وللرابطة من شهادة له، ومن مراسلاته مع علاء حليحل، إضافة إلى نص قصة لاؤور عن تل أبيب، وقصائد الأخير ومقالاته الناقدة لإسرائيل، كان كافياً لتوضيح موقف فركوح الذي أصرّ آخرون أن يبقوه ثلاثة أشهر في منطقة اليمبوس «الأعراف».

في انتظار قرار لجنة «الحكماء»، بعد قبول فركوح أن يكون رأيُها حكماً حاسماً للبت في الموضوع، أعرب قاص أردني لم يرغب في نشر اسمه أيضاً، عن خيبته من سلوك كتّاب كثيرين في التعامل مع القضية، فبعضهم يعلن تعاطفه مع فركوح، لكنه يشعر بالحرج من فعله، وغيرهم قرر النبش في «دفاتر أخرى»، وآخرون لاذوا بالصمت. القاص يدلل بدفع بعضهم صاحبَ «قامات الزبد» للاستقالة من رئاسة تحرير مجلة الرابطة «أوراق»، استقالة جرى المواقفة عليها فوراً من الهيئة الإدارية التي أعادت تشكيل هيئة التحرير، مبقيةً على جميع أسماء الهيئة السابقة.

هل ستمتد هذه المحاكمة طويلاً؟ وهل يمكن إخضاع تهمة التطبيع لقواعد فقهية قاطعة دون القبول بأي اجتهاد تحكمه تجربة بعينها؟ وهل ستتواصل الضغوط حتى لو كان الثمن خسارة كاتب بحجم فركوح دفعاً لحرج لا معنى له، أو حماية له من نفسه؟ أسئلة تُطرح قبل وبعد قراءة قصيدة لاؤور «مرحى للفصل»:

**الكاتب «أ.ب. يهوشع» لم يسمع من قبل.**
**بنات د.عز الدين أبو العيش الثلاث من مخيم جباليا**
**للاجئين في غزة**
**كما أن بنات د.عز الدين أبو العيش الثلاث لم يسمعن من قبل بـ «أ.ب. يهوشع»، ولن يسمعن بعد الآن.**
**أريد أن أؤكد للدكتور أبو العيش بأن إلهات الثأر سيلاحقن «أ.ب. يهوشع» كل حياته، ولكن إلهات الثأر كما نعرف يأتين من الداخل، ولـ «أ.ب. يهوشع» لا يوجد داخل.**
**إنه مثل دولتنا، رصاص مسبوك.**

# النصّ الأبيض: أدب بلا حياة

حكمت النوايسة

ارتفعت في السنوات الأخيرة، دعوات تطالب بتخليص الأدب من الوعظ والإرشاد، وتخليص الأدب من الشعارات، وتخليص الأدب من الموضوعية، وتخليص الأدب من أشياء كثيرة كانت تؤخر مسيرته «المظفّرة».

يبدو لكاتب هذه السطور، أن هذه الدعوات ليست سوى ترديد لأصداء شعارات رفعها كتّاب كبار، لم يكونوا يقصدون بها تخليص الأدب من الحياة، بقدر ما كانوا يرغبون في أن يرتفع الأدب في معالجاته لقضايا الإنسان من مصائد تقديم الحقائق والمسلّمات والنزع الوثوقي، إلى مستوى يجعل المتلقي يشارك فيه برأيه، أو بتبني الرأي «المهرّب» من خلال الأدب، أي أن يصبح الأدب مجالاً لدفع الإنسان إلى تأمُّل واقعه الإنساني، واختيار المكان الحقيقي الذي يليق بإنسانيته.

هذه المطالبات أصبحت تتكرر على ألسنة مردّدين لها يأخذون بالقشور، لأنّ اللب، في الأغلب، يكون في غير متناولهم. وتأتي الأصوات الساخرة من كل أدب يعالج قضايا الإنسانية الوطنية والقومية، وتهزأ من كل أدب يهدف إلى غاية، كأنّ هناك أدباً بلا غاية، وكأن الأدب يجب أن يكون «قلّة أدب».

يُذكَر في هذا السياق، كتاب «الحرب الباردة الثقافية» لمؤلفته البريطانية فرانسيس ستونر سوندرز، فكثيرٌ من الدعوات التي أُطلقت لمواجهة الشيوعية كانت مدفوعة الأجر، وكثير من المجلات كانت مأجورة، وكثير من الأدباء والفنانين وقعوا في «المصيدة» دون أن يدروا، ثم انسحبوا أو اعتزلوا... إلخ.

تلك الدعوات بقيت مستمرة بعد انحسار «الحرب الباردة»، وبعضُ المجندين - دون أن يدروا، في أحسن الظن - ما زالوا يقاتلون، دون أن يدروا أيضاً، لأن إشارة «المايسترو» لم تصلهم، ولم يطلب منهم أحد التوقف، لأن الأحوال قد تغيرت. وكثيراً ما يردد بعض «المتأدبين» عبارات جوفاء يغلفها تباهٍ أجوف، من مثل: خلّصونا من الوعظ، أو خلّصونا من التقريرية، أو التسجيلية، في الوقت الذي نحن فيه في أمسّ الحاجة إلى الوعظ والتسجيلية، إذ إن الأديب العربي أمامه الكثير الذي يجب فعله، فالأمة لم تتحرر، والتخلف أصبح بـ«المحمول» و«الشبح» و«الليموزين»، وجناح الحريم يعج بالأزياء الأوروبية، بمعنى أنّنا قفزنا قفزة مشوّهة إلى عالم التقنية، بلا ثقافة خاصة وبلا هوية إنسانية، والعلوم الإنسانية كلّها تُجمع على ضرورة أن يكون للإنسان هوية ثقافية كي يسهم في الحضارة الإنسانية التي هي تجمُّع هويات، أو تفاعُل هويات، ليس من أجل أن تكون الأرض بلون واحد، وإنما كي يدرك الإنسان جمال بقائه بالاختلاف في ضوء فلسفة «الضد يُظهر حسنه الضد».

السؤال هنا: ما بديل الأدب الثوري أو الوعظي أو الملتزم؟ لأن التخلص من شيء لا بد أن يكون بشيء، فما البديل؟

إنه «الغثاء» الذي يملأ علينا المطابع، فمن «قصيدة النثر» التي ساهمت في إقصاء الشعر عن الحياة، إلى «القصة القصيدة» التي جعلت القصّة القصيرة مجرّد تسلية بلاغية جوفاء، إلى الرواية الحداثية التي فيها كل شيء إلا الرواية. والمقصود هنا النماذج الطاغية التي يستطيع أي «شاطر في النت» أن يجمع منها آلافاً مؤلفة منشورة في المواقع الإلكترونية. الخلاصة التي يمكن التوصل إليها أن هنالك طغياناً للنص الأبيض، النص الخالي من المضمون، ونص التفاصيل، فهناك قصيدة التفاصيل، وقصة التفاصيل، ورواية التفاصيل في أحسن الأوقات، وهذه تتبرع الشبكة العنكبوتية بنشرها بلا هوادة، والأمَرّ من ذلك أن منابر ثقافية مهمة عربياً أصبحت متخصّصة بهذا «الغثاء»، وتقدم أدباً أبيض يشبه في كثير من الأحيان مرض إدمان المرايا، المرض الذي يؤدي في الغالب إلى العزلة وانتجاع المرايا، بديلاً عن عالم لم يعد قابلاً أو مقبولاً.

دعوات التخلص من الموضوع، أو «المضمون» حسب الفهم الدارج، تقود إلى العزلة، والاعتزال، والتسرّي، والتقوقع الذي يقود، أو قاد إلى الحياة التي يعيشها الكاتب العربي في الغالب الأعمّ، فالأدب المطلوب هو أدب بلا حياة، أدب يمكن أن يُطلق عليه أدب الغرف المظلمة، والغرف الخاصة، وأدب العزلة.

ثقافي

## أبجدية الإشارات: قوة الإقناع

لطفية الدليمي

تفتقر اللغة المنطوقة أحيانا إلى قوة الإقناع، فيلجأ الإنسان إلى استخدام لغة الإشارات بيديه أو تعابير وجهه، وربما استعان بجسده ليروي حدثاً أو يوصل معلومة محددة.

اليد أبجديته، والأصابع حروف الأبجدية، والحركة نصُّها، فنحن البشر لا نكتفي باللغات التي ورثنا والتي اكتسبنا، بل نلوذ بالجسد، يمدنا بلغات مرئية تتراقص فيها المعاني، وتلتوي، أو تنفرد، أو تتضام، وتهبنا إمكانيات لا حدود لها في التواصل والاتصال.

من الآراء الشائعة التي ينبغي مناقشتها، أن الشعوب ذات الثقافات الشفاهية، والشعوب ذات الطبيعة العاطفية المنفتحة، تبالغ في استخدام الإشارات للتعبير عن الانفعالات والمواقف، ويقال: كلما كان المجتمع متسما بالعقلانية والرصانة الفكرية، تناقصت لديه إشارات الأيدي، والتعابير المفرطة في الوجه والجسد. يمثل هذا النمط، على ما يقول مروجو الفكرة، كثيرٌ من الشعوب الإسكندنافية، وشعوب شمال أوروبا عادة، بينما يمثل سكان حوض البحر المتوسط: اليونانيون والإيطاليون والإسبان والعرب والأتراك، النمط الثاني، الذي يبالغ في استخدام لغة الإشارة، وتعابير الوجه.

نشرت مجلة ألمانية تصدر باللغة الإنجليزية، تحقيقاً علمياً - لغوياً موسعاً عن دراسة لغة الإشارة، في مشروع بحثي ريادي يجري في ألمانيا، كشفت مديرته البروفيسورة كورنيليا موللر، عن جوانب من نتائج بحوث فريقها الذي يتكون من عشرين عالماً في تخصصات مختلفة، من مركز بحوث جامعة فرانكفورت أون أودر، في الجزء الشرقي من ألمانيا.

المشروع خُصص لإجراء بحوث عن لغة الإشارة لدى الإنسان الناطق، في مناطق مختلفة، وفئات متباينة في الريف والمدينة ومواقع العمل.

من أجل ذلك قامت كورنيليا بتصوير عينات عشوائية من أناس يتحدثون، ويقرنون الحديث بإشارات وإيماءات ذات دلالات مختلفة. درست هذه الإشارات، وأنجزت بحثاً تحليلياً لقواعد لغة الإشارة التي يستخدمها الإنسان الناطق، ووجدت أنها تختلف عن تلك الإشارات التي يستخدمها الصم.

بناء على البحوث الميدانية والتحليلية، كشفت هي وفريقها عن قواعد لهذه اللغة، تضم أربع مجموعات أو أربعة أصناف من الإشارات: إشارات الأفعال؛ وإشارات «الموديلنك» (تمثيل الشيء)؛ وإشارات الرسم (التي ترسم أشكال الأشياء وأحجامها)؛ والإشارات التجسيدية.

خلصت البحوث إلى أن لغة الإشارة ليست مسألة بسيطة، بل هي غاية في التعقيد، فنحن البشر الناطقون نستخدم الإشارة كفنانين، لأننا غالبا ما نرسم ونؤدي «الموديلنك» – نعرض وتقوم بالتمثيل البانتومايم، ونختار الإشارات التي تتناغم وتتلاءم مع الكلام، والمحيط الثقافي، والحدث الذي نرويه، أو الفكرة التي نقدمها.

مجموعة من الفريق درست عمل المناطق العصبية في الدماغ. تشرح إحدى الباحثات أن نوع الأنشطة الدماغية المصاحبة للإشارات، تختلف عن الأنشطة التي تصاحب النطق اللغوي للأفعال نفسها. وتضرب مثلا بعملية فتح الباب بمفتاح، إذ ينشط جزءان من الدماغ على اليمين واليسار إذا قام المرء بالعمل، وفتح الباب حقيقةً، لكن إذا أدّى إشارة فتح الباب دون أن يفتح، فإن الجزء الأيسر من الدماغ هو الذي ينشط فقط، وهو الجزء المختص باللغة. معنى ذلك أن الإشارة تعادل اللغة في نشاط الدماغ.

يقول أحد علماء الفريق، إن الإشارة ضربٌ من فعالية لغوية، وتقع منطقة الاستجابة لها في الجانب الأيسر من الدماغ، حيث مركز الاستجابات اللغوية. من هذه الحقيقة أوجد فريق البحث قواعد لهذه اللغة الإضافية المساندة للّغة المنطوقة. وتوصل إلى أن الإمكانيات المتوافرة لدى الصم تفوق إمكانيات الناطقين، لأن الصم يمتلكون قدرات كبيرة للتعبير الرمزي بالإشارات وتطويعها.

هل فكّرنا: مرة كم من الإشارات نستخدم في أحاديثنا اليومية لدعم لغتنا؟ وهل نستطيع تخمين جنسية الشخص من خلال الإشارات التي يستخدمها حقا؟ ربما يكون الأمر صحيحا لو راقبنا لغة الجسد بأكمله، وليس لغة الإشارة التي تقوم بها اليدان حسْب، فللرأس وحركاته أبجدية أخرى، وللعيون أبجديات تفوق دلالاتها الأبجديات الإشارية لأعضاء الجسم، كما إن للفم وحركة الشفاه التعبيرية المباشرة رموزها وعلاماتها المؤدية إلى إيصال معلومات محددة للمقابل تُغني عن النطق في أحيان كثيرة.

# الفضاء والمكان نقدياً: الجريمة الرفيعة

عواد علي

يسعى الناقد المغربي حسن نجمي في كتابه «شعرية الفضاء: المتخيل والهوية في الرواية العربية» إلى إعادة الاعتبار لمفهوم «الفضاء» في الفكر والكتابة، بل وإعادة التفكير في الوضع الاعتباري الذي أضحى يعطيه الخطاب النظري والنقدي الغربي لهذا المفهوم انسجاماً مع تراثه النظري وحاجياته الراهنة، على أساس أن تلقي الفضاء يظل مركزياً في «تلقي رمزية اجتماعية» معينة، في سياق اجتماعي ثقافي وتاريخي معين، بخاصة إذا كانت هذه الرمزية الاجتماعية، بتعبير كاسيرر، لا تظل بمنأى عن الحدس والتعبير نفسيهما.

يرى نجمي أن مفهوم «الفضاء» في الخطاب النقدي العربي، قد أنهكته حال من الالتباس القصوى التي اقترفها في البداية غالب هلسا، عندما أقدم تحت ضغط شغف غامض بأهمية المكان في الكتابة، على ترجمة كتاب غاستون باشلار «شعرية الفضاء»، المكتوب بالفرنسية، عن اللغة الإنجليزية بعنوان «جماليات المكان». ومن ثم انطلقت «الجناية»، حسب تعبيره، التي يبدو أنها لم تتوقف حتى الآن، حيث ظل مفهوم «الفضاء» يختلط بمفهوم «المكان»، رغم أن الفضاء غير والمكان غير.

> **مفهوم «الفضاء» في الخطاب النقدي العربي، أنهكته حال من الالتباس**

يصف نجمي هذه الجناية بأنها «من ذلك النوع الذي يمكن أن نسميه (الجريمة الرفيعة) في حق الحقل النقدي والأدبي العربي». ويضيف أن ترجمة هلسا لذلك الكتاب قد «تميزت بضعف ملحوظ، ضعف كارثي في كثير من الجوانب، حيث هشاشة الإمساك بالمفاهيم والمصطلحات، مخاطر السقوط التي تستلزمها عادةً كل ترجمة، ذهاب مع عكس المقصود تماماً، وقفز على عبارات وجمل وكلمات ليس بالإمكان تجاوزها دون ارتكاب جنايات قصوى الى درجة أن المتتبع يستغرب كل سوء الفهم الذي جعل كاتباً عربياً (طليعياً) على هذه الدرجة من (الضحالة)، بل وجعل الناقد العربي عموماً حبيس هذا الضعف وهذا المنجز الرديء».

إلى جانب سبب بهذا الثقل، يبدو الناقد العربي، لحسن نجمي، في عدد من الكتابات النقدية السائدة، غير مهتم بما يسميه: «فرق الهواء» القائم بين الفضاء والمكان، بل ولم يهتم عموماً لأنه ناقد مستعجل، يكتب للصحف والمؤتمرات والاستهلاك العابر. لا ينتبه لأسئلة الوجود العربي ولاشكالياته الفضائية، وقد يخطئ فيعدّها مجرد تفاصيل. لا يعمق القراءة ولا يفكر. إنه يكره التفكير العميق والاشتغال على المشاريع الفكرية. لا يتعب في بناء فكرة. جاهز لجمع المعلومات والمسموعات. يوزع الألقاب والنعوت والصفات، وتتجاوزه الأفكار

◄ غالب هلسا

والتجارب والمعارف والخبرات. يتجاوزه الوقت.

لكننا نرى أن نجمي يوزع الاتهامات هنا، جزافاً، على جميع النقاد العرب من دون استثناء، ويبدو وصفه لهم على هذا النحو بعيداً عن الموضوعية والدقة اللتين تتطلبهما روح البحث العلمي، فثمة نقاد عرب، داخل الوطن العربي وخارجه، يعشقون التفكير العميق والاشتغال على المشاريع الفكرية، وهم في طليعة المثقفين العرب الذين قدموا أفكاراً وتجارب ومعارف وخبرات للقرّاء والمبدعين على السواء.

يلوم نجمي، أيضاً، الخطاب النقدي العربي لكونه ظل، بسبب من تبعيته وذيليته للخطاب النقدي الغربي، متردداً في مقاربة حقيقية للفضاء الروائي، متناسياً أن هذه المؤاخذة تنطبق عليه بالدرجة نفسها التي تنطبق على غيره من النقاد العرب، ذلك أن أغلب مقولاته ومفاهيمه ومصطلحاته التي يستخدمها في هذه الدراسة مقتبس من الخطاب النقدي الغربي، أو كما يعترف بنفسه، مقتف آثاراً بلورتها جهود نقاد غربيين، فنظراً الى أن ما أنجز عربياً من مقاربات لمفهوم الفضاء محدود جداً، حسب رأيه، فإنه يعتمد على أثرين أساسيين لتشكيل أطروحته (الأطروحة بما هي تصوره للمشكلة والفرضية التي يقترحها لحلها)، وهما: الجهد الذي بلوره إيزنزفيغ في دراسته «الفضاء والنص والأيديولوجيا: مقترحات نظرية»، وجوزيف فرانك في دراسته «الشكل الفضائي في الأدب الحديث»، وقد ذهب في تعامله مع مفهوم الفضاء في الكتابة إلى كونه سنداً أساسياً للعمل السردي، بل وهوية من هويات النص لا يمكن اختزالها -كما فعل جيرار جينيت مثلاً- في مجرد وقفة حكائية، ثم كشف عن طبيعة العلائق بين الفضاء والزمن، الفضاء والوصف، الفضاء واللغة، الفضاء والمرجع... إلخ، ليصل إلى المستوى الذي يؤهله للتأكيد على أن لا شيء يتوقف في العمل، بل تظل كل مكونات النص الروائي يقظة.

إذا كان إيزنزويغ درس الفضاء انطلاقاً من فهمه له، وبشكل خاص كمرجع فضائي أو كفضاء مرجعي لنص لغوي، ما استلزم ربطه بإطار سيميائي عام، ثقافي وحضاري من شأنه أن يَسِمَ الفضاء المتخيل بعمق دلالي، فإن نجمي، إضافة إلى ذلك، يقارب المستويات الجمالية لكتابة الفضاء ولقراءته، وينفذ عبر ذلك كله، سيميائياً وجمالياً، إلى طبيعة الوعي بالفضاء ونوعيته كسؤال مركزي، فقد شكل الفضاء على الدوام، حسب رأي إيزنزويغ، «محايثاً للعالم»، تنتظم فيه الكائنات والأشياء والأفعال، معياراً لقياس الوعي والعلائق والتراتبيات الوجودية

◄ حسن نجمي

والاجتماعية والثقافية، ومن ثم تلك التقاطبات الفضائية التي انتبهت إليها الدراسات الأنثروبولوجية في وعي الأفراد والجماعات وسلوكهم، والتي تنبه إلى نوع من اختراقات الفضاء لنا، لأجسادنا، لأفكارنا، لوجودنا، ولمعارفنا.

**كيف يُبنى الفضاء الروائي، وما هو مجاله؟**

يجيب نجمي عن هذين التساؤلين بأن الفضاء الروائي، مثل كل فضاء فني، يُبنى أساساً في تجربة جمالية، بما يعنيه ذلك من بعد، أو انزياح عن مجموع المعطيات الحسية المباشرة، أي أن مجاله هو حقل الذاكرة والمتخيل، لكنه مع هذا البعد عن الواقع الفيزيائي يظل متصلاً -في كل الأحوال- ببنية تاريخ التجربة الأدبية و«الذاتية للكاتبة»، بل وللقارئ أيضاً، إذا لم يُسقط من حسبانه، أي الباحث، آليات اشتغال التصور أو التخيل أو الوهم في القراءة الأدبية. في النهاية لن يكون الفضاء الروائي إلاّ فضاءً وهمياً، وفضاءً محكياً. لكن الرواية الجيدة لا تستحضر أو تبتكر فضاءً معيناً إلاّ إذا أوجدت له منظوراً، ووزعت ظلاله وأضواءه بما يخدم استراتيجية الكتابة والقراءة معاً.

> **أغلب مقولات نجمي ومصطلحاته مقتبس من الخطاب النقدي الغربي**

بتدقيق أكبر، يرى نجمي أن استراتيجية الفضاء الروائي «والأدبي بعامة» هي، أيضاً، إستراتيجية كتابة، واستراتيجية قراءة على السواء. ربما بسبب من هذا التداخل، انتشر مفهوم «الفضاء» دونما أي «حاجز يعين له الحدود»، ليصبح الفضاء لصيقاً بكل شيء، بكل حقل وبكل الصفات: فضاء أدبي، فضاء أيديولوجي، فضاء العلم،... إلخ.

إلى جانب كونها استراتيجية كتابة وقراءة، يعتقد نجمي بإمكانية الحديث عن «سلوك استراتيجي» من ذلك النوع الذي يتحدث عنه المفكر الفرنسي دريدا، القائم على «الموضع داخل الظاهرة»، وذلك عبر «ترتيب استراتيجي معين يقوم داخل الحقل نفسه وسلطاته الخاصة، وبقلبه ضده، بإنتاج قوة تفكيك تنتشر عبر النسق بمجمله».

# ثقافي

# الوقفيات العثمانية في فلسطين

مراجعة: مارك إل ستاين*

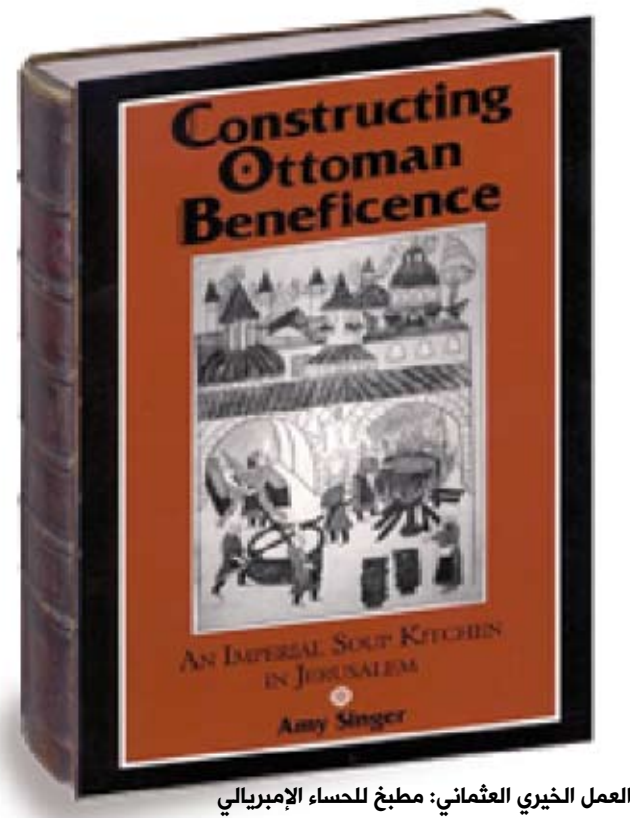


**بناء العمل الخيري العثماني: مطبخ للحساء الإمبريالي في القدس**

- **تأليف: آيمي سنغر، سلسلة سوني في دراسات الشرق الأدنى**
- **الناشر: مطابع جامعة نيويورك الحكومية: جامعة ألباني، نيويورك**
- **عدد الصفحات: 255 صفحة**

كتاب آيمي سنغر «بـناء العمل الخيري العثماني»، دراسـةٌ لمطبخ حساء هاسيكي سلطان في القدس. جوهر الكتاب دراسة شاملة للوقفيات التي أقامتها المؤسسة، والسجلات المتعلقة بإدارة المؤسسة. تضع سنغر تحليلها لهذه السجلات في إطار يشمل القضايا السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية للعمل الخيري العثماني.

أنشئت تكية هاسيكي سلطان، أو المطبخ العمومي، في خمسينيات القرن السادس عشر بوصفها وقفا تبرعت بـه هاسيكي هوريم سلطان، الزوجة الشهيرة للسلطان سليمان. تشير سنغر إلى أن تكية من هذا النوع كانت مؤسسة عثمانية فريدة. رغم وجود مؤسسات خيرية كانت تمولها الأوقاف قبل الحقبة العثمانية، سرعان ما أصبحت مجمعاتٌ ملحقة بالمساجد، ومدارس ومستشفيات وخانات وفنادق صغيرة، ومطابخ حساء، الشكلَ الرئيسي للعمل الخيري بالنسبة للنخب العثمانية. وكان الهدف من التكية، توفير الحساء والخبز لفقراء الحي وللمسافرين، نحو 500 شخص يوميا، ويستمر توزيع الأغذية من هذا الموقع حتى اليوم.

تقدم سنغر فصلين حول الوقفية نفسها؛ فصل قائم على قـراءة متأنية لفعل الوقف، وتناقش فيه تركيبة المؤسسة، والآخر يغطي عمليات المؤسسة يوما بيوم، وتتداخل مع هذين الفصلين ثلاثة فصول أخـرى تـدرس القضية الأكبر لتخصيص الوقف، وعمل الخير الذي تقدمه النساء والسياسات العثمانية لشؤون الغذاء. هدف سنغر من ترتيب كتابها بهذه الطريقة، يتيح للقراء دراسة السمات الخاصة للمؤسسة والموضوعات العامة في الوقت نفسه.

## قراءة مركبة للمانحات من النساء العاملات في المؤسسات الخيرية

الفصول الأقوى في هذا الكتاب هي تلك التي تتناول تفاصيل تأسيس التكية وإدارتها، فالدليل الموثق لتأسيس الوقف يتميز بالثراء، حيث يبدأ من فعل الوقف نفسه، وهذا في واقع الأمر أحد الأسباب التي جعلت سنغر تختار التركيز على هذه المؤسسة تحديدا. تقوم سنغر بعمل ممتاز بتقديم تحليل شامل لفعل الوقف، كما تطرح جميع جوانب الوقفية بالتفصيل: نوع مباني المجمع وعددها، والموظفون، من المدراء وحتى مساعدي الخبازين، والأراضـي التي خُصص ريعها لتمويل العملية، ومن يستحق الغذاء في التكية، وحتى الوصفات التي يصنع منها الحساء والخبز الذي كان يوزَّع. تنجح سنغر في ربط هذه التفاصيل بقضايا أكبر، مثل الزراعة وحيازة الأراضي والأسواق.

الفصل الخاص بتفعيل المؤسسة لا يقل عن الفصول الأولى، من حيث اعتماده على مصادر وثائقية منوعة، حيث تقدم سنغر نقاشا واضحا للصعوبات التي كـان يواجهها مديرو التكية في تنفيذ المهام التي وضعتها لهم الوقفية. وكانت المتطلبات العملية تجعل من الصعب المحافظة على الوقف نَصّاً. والجزء الأكثر أهمية من العمل كان ضمان الحالة المالية للمؤسسة، وكـان المديرون منهمكين في إدارة الأراضـي المدرّة للريع والمرتبطة بالوقف، وكذلك بالإنتاج اليومي للحساء والخبز. في هذا الفصل تستخدم سنغر سجلات أرشيفية لتقديم معنى حقيقي لعمل مديري الوقف، والصعوبات التي كانوا يواجهونها، ولمحات عـن شخصياتهم وهم يحاولون المحافظة على استمرارية المؤسسة في صورة مناسبة.

غير أن نجاح الفصول الخاصة بعملية الوقف، وفاعلات الخير العثمانيات، والسياسات الغذائية، أكثر تركيبا، فأفضل الفصول هو ذاك المخصص للوقف. يبدأ الفصل بشرح رائع وواضح ومختصر وبمقدمة عن الوقف، ثم تناقش سنغر الوقف عند العثمانيين وتفرق بين تلك التي كانت تقدمها العائلة الإمبراطورية، والتي كانت تقدمها أعـداد من النخب المرموقة. كـان آل عثمان، مثل السلالات المسلمة من قبلها، قد اعتادوا على تقوية مركز الحاكم من خلال أعمال خيرية دافعها التقوى. وبتأسيس تكية هاسيكي سلطان في القرن السادس عشر، أصبح التبرع بمثل هذه البنى العامة الكبيرة، جزءا من الثقافة الإمبراطورية العثمانية. وتظهر سنغر بمهارة، حالات الاستمرار في ممارسة عملية الوقف في الحقبة العثمانية، وكذلك في الشكل العثماني المحدد للأوقاف.

لدى معالجتها قضية المرأة العثمانية وعمل الخير، تقدم سنغر نقاشا ساحرا لقراءة مركبة للمانحات من النساء العاملات في المؤسسات الخيرية فـي الـقـدس. وقـد زعـم كثير من الأوروبيين ممن زاروا المدينة أن تكية هاسيكي سلطان كانت في الواقع قد أنشئت على أيدي القديسة هيلانة، والدة الإمبراطور البيزنطي قسطنطين. ومن الواضح أن أعمالا خيرية من هذا النوع كانت مرتبطة بالنخب النسائية في عدد من السياقات الثقافية.

تستخدم سنغر هذه القراءة المركبة، نقطةَ انطلاق لنقاش عام للعلاقة بين العمل الخيري والمرأة في التاريخ الإسلامي. وهي تجدل عددا من الضفائر المختلفة – إسلامية، بيزنطية، تركية، منغولية – معا، منتهية مـرة أخـرى بالممارسات العثمانية. هذا الفصل، بما يتضمنه من جدل حول تجنيس العطاء الخيري، يثير أسئلة مهمة، لكنه بعكس الفصل المخصص للوقف، يمثل دعوة إلى مزيد من البحث، أكثر مما يقدم نظرة عامة مختصرة.

الجزء الأضعف في هذا الكتاب هو الفصل المخصص للسياسات الغذائية العثمانية، فسنغر، تجادل في أن توزيع الأغذية لإطعام الفقراء في التكايا وتوزيعه على الإنكشارية، إنما كان عنصرا رئيسيا في السياسات العثمانية لتثبيت شرعيات الأسر الحاكمة. وعلى الأغلب، فإن استنتاجاتها صائبة، وكشفها لدور التكايا في هذه العملية قـوي، ونقاشها لإسطنبول الموزعة للتموين، والقصر والجيش، رغم أنه يوفر سياقا للقسم الخاص بالتكايا، إلا أنه متعجل. كما أن ذلك موضوع يستحق تدقيقا أكثر تركيزا، ونقاط الضعف المتفرقة في هذه الفصول لا تحرف أنظارنا عن نقاط النجاح في هذا الكتاب.

يقدم تركيب «العمل الخيري العثماني» مثالا جيدا على ما يمكن لدراسة متخصصة أن تكون، فقد قرأت سنغر كمّا كبيرا من المصادر الأرشيفية بعمق، مقدّمة تحليلا ممتازا لوقف هاسيكي سلطان وتكيتها. بناء على هذه القاعدة القوية، تعالج قضايا مفهومية أوسع استوحتها من بحثها. وتثير نقاشاتها للوقف والنساء والعمل الخيري والأغذية والقوة، مزيدا من الأسئلة المهمة، وتقترح سبلا جديدة للبحث، فإن هي قصرت، في استنتاجاتها، أحيانا، عن بلوغ هدفها، فإن علينا ألاّ نلومها، لأن هدفها كان أسمى بكثير.

**قسم التاريخ، كلية موهلينبيرغ، آلنتاون، بنسلفانيا.**

**بالتعاون مع:**
**المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**
**International Journal of Middle East Studies**

# كـتـــــب

## واقع احتراف المرأة الأردنية للأداء الموسيقي بين المعيقات والمعززات

- **تأليف: شروق عبد الكريم**
- **نشر خاص بدعم من وزارة الثقافة، 2008**
- **عدد الصفحات: 176 صفحة**

الكتاب يسلط الضوء على التحديات التي تواجه عمل المرأة بعامة، والمرأة الموسيقية على وجه الخصوص، سواء العازفة أو المغنية.

يـروم الكتاب التعرف على الـنـسـاء الأردنـيـات العاملات في المجال الموسيقي، وعلى المعيقات والمعززات الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من وصولهن إلى الاحتراف، والتعرف أيضاً على أهم المعيقات التي تواجه المحترفات أثناء سيرهن على درب الاحتراف.

يقع الكتاب في ثلاثة فصول، تبدأ بـ«نظرة تاريخية لواقع المرأة الموسيقية في الحضارات العربية»، تتتبع فيه الكاتبة سيرة نساء عربيات عملن في مجالات موسيقية منذ حقبة ما قبل الإسلام حتى الوقت الحاضر. أما الفصل الثاني «واقع المرأة الموسيقية الأردنية»، فيتناول الواقع الاجتماعي وما ينبثق عنه من قيم واتجاهات وتقاليد وقوانين تؤثر على دور المرأة وعملها في مجال الموسيقى والغناء.

يبين الكتاب في فصله الثالث المعيقات والمعززات التي تواجه احتراف المرأة الموسيقية الأردنية، ويتتبع سير فنانات محترفات في مجال الأداء الموسيقي، عارضاً صوراً ملونة لهن ولبعض نشاطاتهن، وهؤلاء هن: سلوى، سامية غنوم، زين عوض، روز الور، ليندا حجازي، شيرين أبو خضر، ديما بواب، مروة السيد، رلى البرغوثي، مكادي نحاس، تمارا عمر، لما حداد، قمر بدوان، عبير الصباغ، نانسي بيترو، غادة العباسي، أريج الباسل دحدل، جوليانا سليم، هبة الناصر، هبة بسام، ديما أندوراس، ريم الناصر ومريم فخري.

## من أنت سيد لوكليزيو؟

- **تأليف: جان – لويس إيزين**
- **الترجمة من الفرنسية: محمود عبد الغني**
- **الناشر: أزمنة للنشر والتوزيع، 2009**
- **عدد الصفحات: 87 صفحة**

هذا الكتاب خلاصة حوار مطول أجراه المؤلف مع لوكليزيو الذي فاز العام 2008 بجائزة نوبل للآداب. يبين الكتاب تأثر لوكليزيو في العديد من الأنساق الفكرية، وذلك من خلال رحلاته وأسفاره الكثيرة، وقد ظهر ذلك في نصوصه الأدبية والفكرية ذات الصبغة «الأسطورية»، ما يفتح الباب أمام تفسيرات عقلانية علمية للعالم تتواشج مع روح صوفية تعتمد تجربة الرواة القدامى وحياتهم.

يُظهر الحوار تأثر لوكليزيو بالميثولوجيا الإغراقية والرومانية، أولاً، ثم تشبعه بعناصر البوذية والزن ونمط العيش الذي انتهجه الهنود أسلوباً لحياتهم، لذا بدا جليّاً تمتع لوكليزيو بديكاليتيكية تجمع المتناقضات وتصهرها في بوتقة واحدة: الإنسان/العالم، الإنسان/الحيوان، الخيال/الواقع، المجموعة/الفرد، النظام/الفوضى، الأفقي/العامودي.

يتلمس الكتاب كذلك تأثر لوكليزيو بالموسيقى التي عدّها ملاذاً من عنف الكلمات المسيطر على الواقع، وهو في ذلك يتفق مع أطروحة جاكلين ميشيل التي ترى في الموسيقى جزءاً من مملكة الصمت في مواجهة الكلمات.

فُتن لوكليزيو بالحضارات البائدة، وبخاصة تلك التي سادت في المجتمع الشرقي في المرحلة الآشورية، وهو ما يقول عن حقيقة هذا المجتمع: «إننا نحلم بإمبراطوريات مثله، نحلم بالإمبراطورية الآشورية، الأوروكية، أو المصرية، ذلك المجتمع اختفى تماماً فجأة، فأصبح مجتمعاً إعجازياً: إنها تحفة اختفت».

# سينما وتلفزيون

عدي الريماوي

## ترشيحات الأوسكار للعام 2009

# عودة الأفلام الدرامية والمفاجأة فيلم هندي!

نال فيلم «القضية الغامضة لبنجامين بوتون» (The Curious Case of Benjamin Button) أعلى عدد من ترشيحات «الأوسكار»، وصل إلى 13 ترشيحاً، في حين كان الفيلم الهندي «المليونير المتشرد» (Slum-dog Millionaire) مفاجأة هذا العام، بنيله 10 ترشيحات، أبرزها جائزة أفضل فيلم وأفضل إخراج.

كانت «أكاديمية الفنون والعلوم السينمائية» أعلنت ترشيحات الأوسكار، أكبر الجوائز السينمائية في العالم، في 22 كانون الثاني/يناير 2009.

من بين الأفلام التي نالت عدداً كبيراً من الترشيحات، يبرز فيلم «المقاتل المظلم» (The Dark Knight) الذي حصد أكثر من 600 مليون دولار في شبّاك التذاكر الأميركي في العام الفائت، ونال بطله هيث ليدجر، الممثل الشاب الذي رحل العام الفائت، ترشيحاً عن فئة أفضل ممثل مساعد، ويتوقع نقاد كُثُر فوزه بهذه الجائزة، لأدائه المتميز في الفيلم، إلى جانب سبعة ترشيحات أخرى للفيلم نفسه. كما نال فيلم «Milk» ثمانية ترشيحات. يتحدث الفيلم عن قصة أول مثلي جنسي يصل إلى منصب حاكم في أميركا، ويعدّ بطله، الممثل «شون بين»، من المرشحين لنيل جائزة أفضل ممثل.

في فئة أفلام الرسوم المتحركة، التي بدأت تحتل مكانة مهمة في السينما الأميركية والعالمية، نجح فيلم «WALL – E» في حصد ستة ترشيحات، أهمها جائزة أفضل فيلم رسوم متحركة. كان الفيلم حصد أكثر من 250 مليون دولار في شبّاك التذاكر الأميركية العام 2008، ليؤكد على نجاح هذه الفئة من الأفلام، وانتشارها الكبير بين الجمهور.

في فئة أفضل الأفلام الأجنبية، يبرز الفيلم الإسرائيلي «رقصة فالس مع بشير» الذي نال جائزة «غولدن غلوب»، ونال الكثير من ثناء النقاد، وهو الترشيح الثاني على التوالي لفيلم إسرائيلي من ضمن هذه الفئة خلال عامين. وهناك فيلم «ريفانشي» السويسري، وكانت سويسرا فازت بهذه الفئة عن فيلم «المزيفين» في العام الماضي. هذه الفئة تضم أيضاً الفيلم الياباني «الراحلون»، والفيلم الفرنسي «الصف»، والفيلم الألماني «مجمع بادر مينهوف».

الأفلام المرشحة هذا العام تميزت بالتنوع والدراما. فيلم «بينجامين بوتون» يحكي قصة غريبة عن طفل يولد «عجوزاً» ويتناقص عمره مع مرور الزمن، ويتألق فيه النجم «براد بيت» الذي نال ترشيحاً لفئة أفضل ممثل، والممثلة الأسترالية كيت بلانشيت الحائزة على جائزة الأوسكار.

أما الفيلم المفاجأة «المليونير المتشرد»، فيحكي قصة إنسانية عن طفل هندي ينجح بالفوز بجائزة المليون من خلال البرنامج العالمي الشهير «من سيربح المليون؟»، ويصر مقدم البرنامج أن هذا الطفل عمد إلى الغش للحصول على الجائزة. معظم ترشيحات هذا الفيلم تركزت على الجوانب الفنية والموسيقية، ولم ينل ممثلوه أي ترشيحات.

إلى ذلك، هناك أفلام، معظمها رومانسي أو اجتماعي، مثل فيلم «القارئ» (The Reader) الذي حصل على أربعة ترشيحات للجوائز الأكبر في المسابقة، وهي: جائزة أفضل فيلم، وأفضل إخراج، وأفضل ممثلة بدور رئيسي، وأفضل قصة مقتبسة. وفيلم «شك» (Doubt) الذي نال خمسة ترشيحات كانت جميعها لممثلي الفيلم. على خلاف الأفلام الفائزة بجوائز الأوسكار العام الماضي، والتي كانت تجنح إلى العنف والدماء.

كان «لا بلاد للرجال المسنين»، نال جائزة أفضل فيلم في العام 2008. وهو يتحدث عن قاتل بدم بارد، يعمد إلى «رمي العملة» كلما قرر قتل شخص ما. نال الممثل الذي أدى هذا الدور جائزة أفضل ممثل مساعد، في حين كانت جائزة أفضل ممثل من نصيب الإيرلندي دانييل داي لويس عن فيلم «سيكون هناك دماء»، وذهبت معظم الجوائز الفنية وقتها إلى أفلام اتسمت بالعنف والإثارة.

يُنتظر إعلان الجوائز في 22 شباط/ فبراير الجاري، ويتسابق نقاد كثيرون على إعلان توقعاتهم ونقد الأفلام المرشحة لهذه الجائزة الكبيرة، التي يطمح لها كل ممثل ومخرج أميركي وعالمي.

## أخبار الفضائيات

### عودة MTV اللبنانية

أعلن رئيس مجلس إدارة MTV ميشال المر، رسمياً، عن موعد انطلاق المحطة في 31 آذار/مارس المقبل. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي تحدث فيه المرّ، وحضره مدير الأخبار والبرامج السياسية في القناة غياث يزبك. وتم عرض شريط وثائقي في المؤتمر يروي تاريخ القناة منذ انطلاقتها في العام 1991، حتى إغلاقها في 4 أيلول/سبتمبر 2002، مروراً بأبرز الأحداث السياسية التي غطّتها المحطة. المر قال إن MTV ستسير «على الخط نفسه الذي عوّدت عليه جمهورها». وحول نوعية البرامج التي ستبثها المحطة كشف أن المرحلة الأولى ستقتصر على البرامج السياسية، على أن تبدأ البرامج الترفيهية في أيلول/سبتمبر المقبل.

### انطلاق قناة كوميدية عربية جديدة

انطلقت الخميس 29 كانون الثاني/يناير الفائت، قناة «نايل كوميدي» بعد تأجيل استمر شهر، لتكون إحدى قنوات شبكة تلفزيون النيل NTN. من أبرز البرامج التي ستُعرض على القناة الجديدة، برنامج يقدمه الفنان الشعبي شعبان عبد الرحيم بعنوان "هات من الآخر"، وبرنامج "وإنت جاي النهاردة" الذي يرصد حالة المواطن المصري، بالإضافة إلى عرض المسلسل السوري "أيام الولدنة". رئيس شبكة تلفزيون النيل أسامة الشيخ، كان صرّح بأن قناتين جديدتين ستنطلقان خلال هذا العام، الأولى "نايل كوميدي" التي انطلقت بالفعل، والثانية "نايل كيدز" المخصصة للأطفال، وستنضمّ هاتان القناتان لشبكة تلفزيون النيل المكونة من 4 قنوات: "نايل دراما"، "نايل لايف"، "نايل سبورت" و"نايل سينما".

### انطلاق مهرجان للأفلام القصيرة

افتتح مساء الجمعة 30 كانون الثاني/ يناير، مهرجان «كليرمون فيران» الفرنسي للأفلام القصيرة في دورته الحادية والثلاثين، التي تستمر حتى 7 شباط/فبراير. نجح هذا المهرجان في اجتذاب الكثير من هواة السينما، عبر الأعداد المتزايدة للأفلام التي تصله، حيث استقبل هذا العام 1341 فيلماً من فرنسا، و4783 فيلماً من بقية أنحاء العالم، بمجموع 6124 فيلماً من 107 بلدان حلمت بالمشاركة في إحدى مسابقاته الثلاثة، أو بالفعاليات الموازية. ومن هذا الكم الهائل، انتقت لجان الاختيار الأفلام الأفضل من بينها، وكانت الحصيلة أكثر من 400 فيلم ستشد اهتمام آلاف المتفرجين من الجمهور والمحترفين.

### "روتانا موسيقى" توقف بعض برامجها

توقفت قناة «روتانا موسيقى»، من ضمن مجموعة «روتانا» المملوكة للأمير السعودي الوليد بن طلال، عن بث بعض برامجها، لعدم توافر ميزانية، وانتقلت بعض تلك البرامج إلى الفضائية اللبنانية «إل بي سي»، حيث تأكد تقديم وفاء الكيلاني لبرنامج «ضد التيار» عبر شاشتها، فيما نفى المكتب الإعلامي في قناة «روتانا موسيقى» ما نُشر حول قيام هالة سرحان بتقديم برنامج «الوجه الثاني» على الفضائية اللبنانية. ولم يؤكد خبر انتقال برنامج «إكس فاكتور» الذي يعنى بالمواهب الغنائية الشابة، من «روتانا موسيقى» إلى «إل بي سي». تسعى الفضائية اللبنانية المملوكة أيضاً للأمير السعودي، للعودة إلى قمة القنوات العربية، بعدما نجحت قنوات روتانا في خطف الكثير من مشاهديها، وبخاصة في السعودية والخليج.

## في دور السينما

### Valkyrie

**بطولة: توم كروز**
**كاريس فان هوتن.**
**إخراج: براين سينغر.**
**تصنيف الفيلم: 13+.**

يروي هذا الفيلم الذي يستند إلى قصة حقيقية، الأحداث الشائكة المصاحبة لمحاولة الجنرال الألماني «كلوز فان ستفينبرغ» اغتيال الزعيم النازي هتلر، في فترة الحرب العالمية الثانية.

**يُعرض الفيلم في سينما غراند، سينما سيتي، وسينما برايم.**

### الوعد

**بطولة: آسر ياسين، محمود ياسين، غسان مسعود.**
**إخراج: محمد ياسين.**

فيلم عربي يرقى لمستوى الأفلام الغربية، يحكي قصة رجل أعمال يُستهدف من مدراء بعض الشركات التي يتعاون معها، إذ يرسلون له قاتلاً مأجوراً لتصفيته. الفيلم من تأليف الكاتب وحيد حامد.

**يُعرض الفيلم في سينما سيتي، وسينما رويال.**

### Seven Pounds

**بطولة: ويل سميث**
**روزاريو داوسون.**
**إخراج: غابرييل متشينو.**
**تصنيف الفيلم: 13+.**

يعود ويل سميث للتألق عبر فيلم جديد يتحدث عن «بن ثوماس»، الذي يسعى للتوبة من أخطاء حياته، بمحاولة تغيير حياة سبعة أشخاص.

**يُعرض الفيلم في سينما غراند، سينما سيتي، وسينما برايم.**

### الزمهلاوية

**بطولة: عزت أبو عوف، هالة فاخر.**
**إخراج: أشرف فايق.**

الفيلم يتناول قضية تشغل المصريين على الدوام، وهي المنافسة بين فريقَي «الأهلي» و«الزمالك»، وذلك من خلال أسرتين، إحداهما أهلاوية، والأخرى زملكاوية، يقيمان في منطقة واحدة، تتعصّب كل منهنّ لفريقها، وذلك في إطار كوميدي.

**يُعرض الفيلم في سينما سيتي، وسينما رويال.**

# استراحة

## رايس تعود لتدريس العلوم السياسية في ستانفورد

ستعود وزيـرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايـس، إلى جامعة ستانفورد ذائعة الصيت غرب كاليفورنيا، لتدريس العلوم السياسية، كما أكدت الجامعة هذا الأسبوع.

رايس (54 عاماً) التي شغلت منصب مستشارة الأمن القومي خلال الولاية الأولـى للرئيس جـورج بوش (2001 - 2005)، ثم وزيرة الخارجية في الولاية الثانية (2005 - 2009)، ستعود إلى جامعة ستانفورد في الأشهر المقبلة، كما ألمحت إلى ذلك بإعلانها أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2008 أنها تبحث عن مسكن قريب من الجامعة.

رايس التي كانت نائبة العميدة في ستانفورد، وهي في الثامنة والثلاثين من عمرها، قالت إنها لن تنصرف إلى التدريس مباشرة، إذ تنوي تأليف كتب، وإلقاء محاضرات، والقيام ببعض الأعمال خاصة.

## قط أنقذ عائلة كرواتية من الموت اختناقاً

كادت عائلة كرواتية تقضي اختناقاً بغاز ثاني أكسيد الكربون، بسبب انسداد مفاجئ لمدخنة البيت الرئيسية، لولا تدخل القط الـذي يعيش معها.

فقد نشرت صحف في العاصمة الكرواتية زاغـرب، أن حياة أفراد العائلة الأربعة كانت في خطر فعلي بسبب استغراقهم في النوم، بينما ملأ الدخان الكثيف شقتهم، مما عرضهم للموت اختناقاً. إلا أنه كُتب لأفراد العائلة النجاة من موت شبه محتم، بفضل قطّهم «توم» الذي أخذ في المواء بصوت عالٍ، وبشكل متواصل في منتصف الليل، حتى أيقظ العائلة بأكملها.

ونجح الأب والأم وولداهما في الخروج سالمين، بفضل تنبه «توم» الذي يقولون إن هذا الظرف الاستثنائي أخرجه عن طبيعته «الهادئة تماماً».

## عمال خردة يعثرون على ثروة

عثر عاملون في مصنع للحديد في برلين الألمانية، على أكثر من 100 ألف يورو (128 ألف دولار) في خزنة قديمة كان أحد البنوك قد أرسلها ليتم إتلافها. وقام العاملون بالعمل الصحيح، عندما أعادوا هذه الأموال إلى البنك.

وصرح البنك الألماني، أن الموظف المكلف بالتخلص من الخزنة فشل في استخراج النقود منها عند نقل أحد فروع البنك إلى مكان آخر، فتركها كما هي، وألقى متحدث باسم البنك باللوم على هذا الموظف لـ«عدم اهتمامه».

## جهود مشتركة لبناء أكبر تلسكوب

كوريا الجنوبية والصين واليابان تقوم حالياً بجهود مشتركة لبناء أكبر تليسكوب راديوي في العالم يمكنه رصد أعماق الفضاء الخارجي.

وذكرت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» أن جهود الدول الثلاث تتركز على جمع قدرات 19 تليسكوبا لديها، لبناء التليسكوب العملاق الذي سيبلغ مدى تكبيره 6 آلاف كيلومتر. وتوقعت الوكالة الصينية أن تبدأ عمليات الرصد الفضائي باستخدام ذلك التليسكوب في العام المقبل، موضحة أن هذا المشروع سيضم 3 تليسكوبات كورية جنوبية، و4 صينية، و12 تليسكوبا يابانيا على الأقل.

## لص ينتهي به المطاف في مراحيض البنك

عند محاولته لسرقة أحد البنوك الفرنسية في عطلة نهاية الأسبوع، وبعد طول عناء وبحث، لم يجد اللص نفسه أمام الخزنة المليئة بالنقود، بل وجد نفسه في قاعة مراحيض البنك، حيث تم اعتقاله.

وذكـرت الصحف الفرنسية أن اللص القادم من بلجيكا ويبلغ 21 عاماً، حاول سرقة «بنك بوبلير» في مدينة مرسيليا الفرنسية، في ساعات الصباح الأولى من يوم السبت، لكنه ضلّ طريقه إلى الخزنة، فانطلقت أجهزة الإنذار بمجرد دخوله قاعة المراحيض، وقامت الشرطة بالقبض عليه فوراً.

## إعرف مِعزتك!

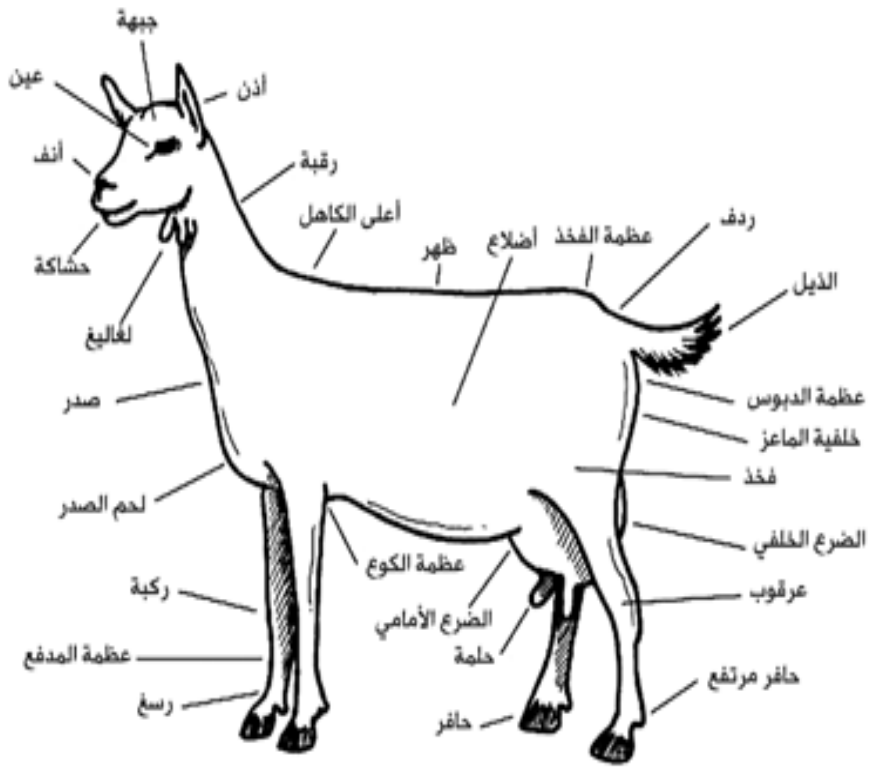


## ماعز بلدي تلد خمسة توائم

وضعت ماعز بلدي في بلدة النعيمة بمدينة إربد خمسة توائم معاً، وهي حالة فريدة من نوعها لهذا الصنف من الماعز.

صاحب الماعز أحمد الهنداوي، أكد أنه كان يتوقع، نظراً لانتفاخ بطن الماعز بشكل لافت للنظر، أن تضع ثلاثة توائم، غير أنه تفاجأ أثناء مخاض الماعز بأربعة توائم وُلدت خلال نصف ساعة، بتوأم خامس وُلد بعد ساعة.

الهنداوي أشار إلى أن أوزان المواليد طبيعية، وحالتهم جيدة.

## مسابقات ملك وملكة جمال الماعز !

أقيمت في السعودية في حزيران /يونيو الفائت، وسـط حضور سعودي وخليجي كبير تجاوز 1600 شخص من هواة تربية الأغنام، التصفيات النهائية لمسابقة «مزايين الأغنام»، التي يُشترط للفوز فيها توافر مواصفات عدة أبرزها أن يكون التيس فحلاً، كامل الـرأس، طويل الرقبة، كبير الجنب، وأن يكون صدره بارزاً ومنتفخاً.

اللجنة المنظمة لمسابقة «ملك جمال الماعز» التي أقيمت في الرياض منحت اللقب إلى 4 تيوس من سلالة «الزراف» من بين 24 تيساً تم ترشيحها لخوض غمار المنافسة، من ضمن 140 تيساً دخلوا مراحل التصفية في المسابقة التي تقام للمرة الثامنة، منذ انطلاقتها في السعودية قبل 20 عاماً، وقد وصل سعر أحدها 120 ألف ريال، بيد أن صاحبه رفض بيعه.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فاجأت عنزة شامية حضور مهرجان اختيار «ملكة جمال الماعز النجدية» بفوزها باللقب، ونالت أصوات لجنة التحكيم عن جدارة، لتصبح سعيدة الحظ بلقب «ملكة جمال الماعز» بعد أن تمكنت من انتزاع اللقب من الماعز النجدية، في المهرجان الذي أقيم بالعاصمة السعودية الرياض.

المواطنون في دول الخليج يهتمّون تقليدياً بتربية الخيول العربية الأصيلة، لكن الماعز، بخاصة السلالة المعروفة منها باسم «الشامية» التي تتميز بأنفها البارز، كان لها دور مهم في تاريخ حياة البداوة في الصحراء. في الرياض وحدها هنالك ثلاث أسواق للماعز يلتقي فيها المربّون والتجار والمشترون مرة في كل شهر. وتتولى لجنة تحكيم متخصصة تقييم الماعز المشاركة في مسابقة نوادر جمال الماعز، وفقاً لقواعد محددة لاختيار الحيوان الفائز.

محمد العمير، عضو لجنة التحكيم في مسابقة جمال الماعز، يقول: «قوانين التحكيم تخضع لوجه الماعز، للتناسق العام، للريشة، للقوام، للغزلة.. يعني تركيبة كاملة. ليس هناك جزء يتغلب على جزء، لكن المهمّ في المقام الأول هو الوجه. الغنم الشامية تقريباً يحكمها الوجه».

رغم المزايا المادية الكبيرة التي يمكن أن تعود على مربي الماعز الشامية، إلا أن المال ليس بالضرورة الدافع الأول للمهتمين بتلك الهواية.

في كرواتيا أيضاً أقيمت مسابقة «ملكة جمال الماعز»، حيث نظم مجموعة من المزارعين تلك المسابقة، وتحمس عشرات المزارعين للمنافسة بماشيتهم في تلك المسابقة. وتم اختيار عنزة تدعى «لوسي»، لتكون المتوجة باللقب. وقال المزارع صاحب الملكة العنزة إنها «أجمل حيوان على وجه الأرض»، ورغم أن المسابقة لا تقدم جوائز للفائزين، إلا أنه أكد للحضور أن اللقب أغلى جائزة، مضيفاً: «الفوز يعد تشريفاً كبيراً لي ولمعزتي الصغيرة لوسي».

# علوم وتكنولوجيا

عدي الريماوي

# أنواع الخوف لدى الإنسان

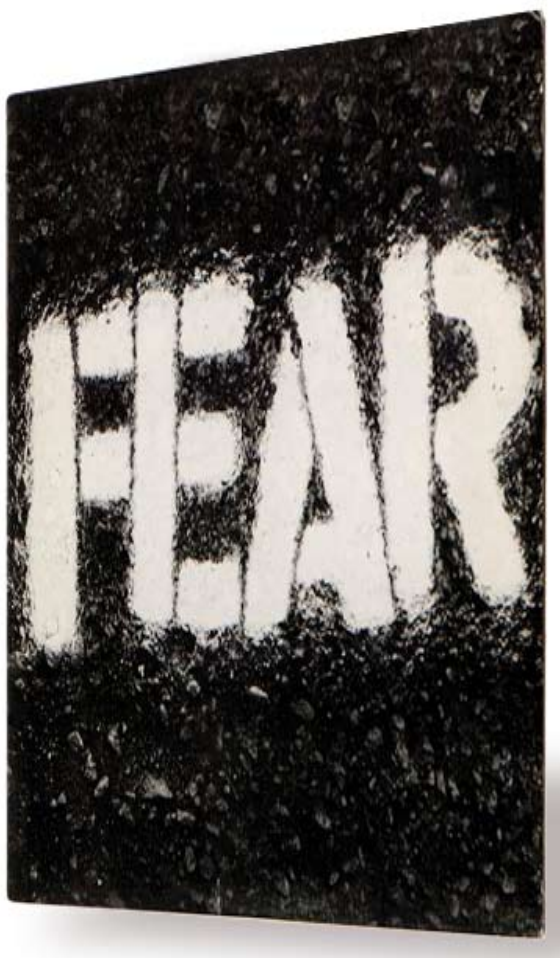


من منا لم يعانِ الخوف في صغره، من الظلام، أو من «الحرامي» الذي يتربص بباب الدار؟ كثيرون منا لم تفارقهم هذه المخاوف حتى بعد نضوجهم، ويقوم العلماء على الـدوام، بالبحث عن أصول الخوف وأنواعه لدى الإنسان، ويربطونه بالكثير من الأمراض العصبية والاضطرابات النفسية.

مؤخراً نجح الباحث الألماني هانز كريستيان بابي، رئيس قسم الأعصاب في جامعة مونستر الألمانية، بالتعاون مع العالم الإنجليزي ريموند جوزيف دولان من جامعة لندن، في تحقيق إنجاز علمي جديد، تمثّل في إنجاز بحث مشترك عن الخوف لدى الإنسان، الأمر الذي أجاب عن أسئلة كثيرة متعلقة بعقدة الخوف المتولدة عند الإنسان.

واستطاع العالمان تقسيم الخوف من خلال هذا البحث إلى أقسام عدة. القسم الأول سُمّي «نوبات الذعر»، وهى نوبات تصيب الإنسان فجأة، وتتلخص في فقدان الوعي، الرجفة العصبية، وهبوط القلب وعدم انتظام نبضاته، ثم الإحساس بثقل على الصدر مرافق لضيق التنفس يتبعه هزال عام في الجسم، وتكون حالة المريض المصاب بنوبات الذعر شبيهة بحالة المريض بنوبات الصرع.

القسم الثاني من الخوف هو «الرعب الداخلي» الناتج عن الخوف من المجهول، وتتلخص أعراضه في آلام متنقلة لا أساس علمياً لها، مثل الأرق، الاكتئاب، انعدام الشخصية، الإحساس بالانهزامية، التوتر الدائم، فقدان الثقة بالنفس وبالآخرين، التردد، الخوف من اتخاذ أي قرار، الأحلام المزعجة والكوابيس، والضعف الجنسي. ويعد هذا النوع من الخوف من أعقد الأنواع، والأصعب لمعالجته، إذ إن معظم أعراضه نفسية وتعتمل داخل الإنسان.

أما القسم الثالث فيتمثل في «الخوف من المواجهة»، وهذا النوع مقلق لأصحابه، إذ يتركز شعور المصاب في الإحساس بمراقبة الناس له، وهذا النوع أكبر بكثير من الشعور العادي بالخجل أو التوتر الذي يحدث عادة في التجمعات، حتى إن الذين يعانون من هذا النوع من الخوف الاجتماعي قد يضطرون لتجنب المناسبات الاجتماعية حتى لا يكونوا محطّ الأنظار. وهذا ما يمكن تشخيصه بالحالة المرضية، إذ إن علاقات المصابين بالآخرين ومسيرتهم التعليمية تتأثر به، بلا أدنى شك، ويحدث تدهور شديد لديهم، وقد يلجأ الكثير منهم إلى الإدمان على الكحول أو المخدرات لمواجهة مخاوفهم.

القسم الرابع هو «الخوف من الماضي والحاضر والمستقبل». الخوف من الماضي هو أن يتعرض الإنسان لحادث أو موقف يترك في نفسه شيئاً من الأثر السيئ، بحيث لم يعد يستطيع نسيانه حتى أصبح هذا الموقف يشكّل عقدة نفسية له، والخوف من الحاضر يكون الإنسان فيه مهزوزاً ضعيفاً يخاف مما لا يخيف الأطفال، مثل الخوف من المكان المعتم، أو الخوف المصاب من ألاّ يكون وحده، أو خوفه من الخروج في الليل، أو من أن يتناول الطعام عند آخرين. أما الخوف من المستقبل، فهو الخوف من فقدان الوظيفة أو من سينفق عليه إذا كبر، أو من سيزوره إذا مرض.. إلخ. ويعاني كثيرون من هذا النوع من الخوف، ويبقى الوسواس يلاحقهم في جميع خطوات حياتهم.

«الخوف من الحالة الصحية»، ومن الموت، هو النوع الأخير من الخوف، والذي يعتبر «قلقاً زائداً»، وهو الأمر الذي يدفع صاحبه إلى قضاء معظم وقته عند الأطباء ليطمئن على حالته الصحية السليمة أصلاً، وتصل به الحال إلى أن كل مرض يسمعه يتخيل أنه مصاب به، ويذهب على الفور لاستشارة الطبيب للتأكد إن كان مريضا أم لا.

واستطاع البحث كذلك إثبات أن الخوف يصيب الإنسان بالأمراض العضوية، مثل: مرض السكّر، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب، وسرعة نبضات القلب، والكثير من الأمراض النفسية، مثل: التوتر، والقلق، والهلوسة، والانطوائية، ويرتبط كذلك ببعض الأعراض التي تقلق كثيرين، مثل: التخيل، والكوابيس في المنام، والأرق، والاكتئاب، والوساوس، والوهم.

مرت على أمتنا الكثير من الأحداث الجسام التي تركت آثاراً عميقةً في نفوس الشباب وكبار السن، وخلقت أنواعاً جديدة من الخوف، ربما لا نجدها في هذه الأبحاث، وإنما فقط في عيادات الطب النفسي العربية.

## إلكترونيات

**المنتج:**
شاشة كمبيوتر.
**الشركة:**
HP.
**السعر:**
182 JD.
**أهم المواصفات:**
22 إنشا، 1680 X 1050 قوة عرض، 5 مليثانية وقت الاستقبال.

**المنتج:**
قرص صلب خارجي.
**الشركة:**
Western Digital.
**السعر:**
63 JD.
**أهم المواصفات:**
320 غيغابايت، USB 2.0 cable، الأبعاد 5X3.1X0.6 إنشاً.

**المنتج:**
لوحة المفاتيح.
**الشركة:**
Saitek.
**السعر:**
14 JD.
**أهم المواصفات:**
3 مستويات من الإضاءة، متوافق مع معظم أنظمة التشغيل، ويعمل على نظام USB.

**المنتج:**
لوحة كتابة (Digital Pen).
**الشركة:**
Genius.
**السعر:**
35 JD.
**أهم المواصفات:**
6 X 8 إنش مساحة العمل، يستقبل الكتابات والرسومات إلى الإنترنت ومعظم البرامج.

**المنتج:**
طابعة
**الشركة:**
HP
**السعر:**
105JD
**أهم المواصفات:**
سرعة الطباعة تصل إلى 31 صفحة (أسود)، 25 صفحة (ملون) في الدقيقة، وتبلغ دقة الطباعة 1200 dpi.

**المنتج :**
كاميرا كمبيوتر
**الشركة:**
Microsoft
**السعر:**
18 JD
**أهم المواصفات:**
جودة فيديو عالية، خاصية "تتبع الوجه" (Face Tracking)، مزودة بميكروفون.

يمكن الاطلاع على هذه المنتجات على موقع Amazon.com

## مصطلحات

# تقنية HD: الصورة عالية الدقة

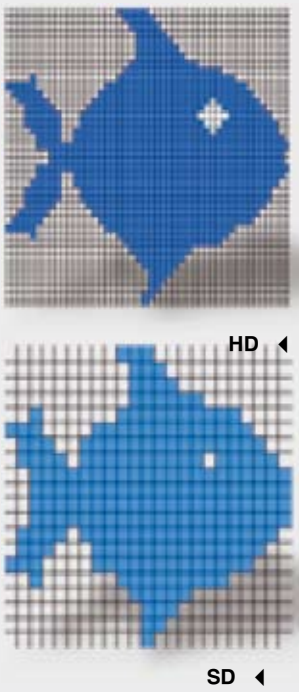


انتشر في الفترة الأخيرة مصطلح «عالي الدقة» أو ما يسمى «High Definition». وتنطبق هذه الميزة الجديدة على معظم الأجهزة «الصورية»، مثل التلفاز والكاميرا، ويبدو الفرق واضحاً بين الأجهزة العادية (SD) أو ما يسمى «أجهزة الدقة العادية» (Standard Definition)، وبين الأجهزة «عالية الدقة».

بدأ العمل على هذه التقنيات بعد تحول التلفاز إلى النسق الرقمي «Digital»، بدلاً من النسق المعتاد قبلاً «Analog». وجه الاختلاف تجسّدَ في عدد الخطوط الرئيسية التي تُظهر التفاصيل في داخل الصورة.

في العام 1981، أُنتج أول تلفاز في الولايات المتحدة يعمل بتقنية «HD»، وأعجب الرئيس الأميركي وقتها رونالد ريغان بهذه التقنية، وأعلن أن الأمر يتعلق بـ«مسألة اهتمام وطني»، وبدأت الشركات الأميركية، منذ ذلك الوقت، العمل لتطوير هذه التقنية.

تتمتع معظم الكاميرات وأجهزة التلفاز الحديثة بخاصية الـ«HD»، وفيها يرتفع عدد «النقاط» التي تحدد وضوح الصورة، مما يوفر نقاء أعلى لجودتها. واشتهرت الكثير من المسلسلات الحديثة مؤخراً بتصويرها بالتقنية «عالية الدقة»، باستخدام الكاميرات التلفزيونية الحديثة التي تعمل وفق هذه التقنية، مما ساهم في انتشارها ونجاحها، إضافة إلى الكثير من الأفلام والبرامج التلفزيونية.

للحصول على أفضل طريقة للعرض، لا بد من توافر جهاز تلفاز حديث مجهّز بهذه الخدمة. والآن، فإن معظم أجهزة التلفاز توفر هذه الخدمة، ويمكن رؤية الملاحظة «HD Ready» الملصقة على جهاز التلفاز قبل شرائه. هذه التقنية تعتمد كثيراً على حجم التلفاز، فكلما كان الجهاز أكبر، ظهرت هذه التقنية بشكل أوضح. ففي أجهزة التلفاز الصغيرة، لا يلاحَظ الفرق بين التقنية الحديثة والتقنية العادية. وبالنسبة إلى أجهزة الكمبيوتر، فمعظمها متناغم مع هذه التقنية، لاعتمادها على عدد أكبر من الخطوط الموضّحة لتفاصيل الصورة، مقارنةً بأجهزة التلفاز.

وتمنح هذه التقنية شعوراً خلاّباً وحقيقياً تماماً، عند مشاهدة البرامج المصورة بها، وتوفر إحساساً لدى المشاهد، أنه بالفعل جزءٌ مما يشاهد.

لاقتراحاتكم وتعليقاتكم على هذه الصفحة، يمكنكم مراسلتنا على العنوان التالي: infoscience@al-sijill.com

# احتباس حراري

## الإجراءات غير كافية لمواجهة الاحتباس

# البيروقراطية عائقٌ أمام مشاريع البيئة

بدأ الانتباه العالمي لقضية الاحتباس الحراري في أوائل التسعينيات، عندما أصدرت الهيئة الحكومية العلمية للتغير المناخي (IPCC)، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة، تقريرها الذي حذرت فيه من الارتفاع المتنامي في درجة حرارة الأرض، فقد أوضحت الدراسات أن معدل الحرارة العالمية قد زاد بما يراوح بين 0,4 و0,8 خلال القرن الماضي.

يتفق العلماء على أن الاحتباس الحراري مسؤول عن كثير من الظواهر المدمرة في الكوكب، ومنها: ارتفاع منسوب مياه البحر، والجفاف، وحرائق الغابات، والأعاصير، وذوبان الكتل الجليدية.

### الوعي بظاهرة الاحتباس في العالم العربي ضعيف

رغم الاهتمام العالمي بالقضية، فإن مراقبين يرون أن الوعي بالظاهرة في الوطن العربي ما زال قاصرا، وهو أمر تعكسه، إلى حد كبير، عملية البحث في الموضوع على الشبكة، فمصطلح «احتباس حراري» بالإنجليزية (Global warming) يقود إلى عشرات آلاف النتائج، منها مئات المواقع العلمية المخصصة لهذه الظاهر تحديدا،ولكن الأمر ليس كذلك عند البحث عن هذا المصطلح بالعربية.

الإعلامي باتر وردم، المهتم بقضايا البيئة وصاحب مدوّنة «مرصد البيئة العربية»، يبرر قصور الوعي، بأن «الاحتباس الحراري من الظواهر ذات الأثر التراكمي بعيد المدى، لذلك، فإن الوعي به أقل من قضايا لها تأثير مباشر وسريع في حياة الناس، مثل قضايا تلوث المياه والهواء».

بحسب وزير البيئة الحالي خالد الإيراني، فإن مساهمة الأردن في الانبعاثات العالمية تشكل 0,01 من مجموع انبعاثات الوطن العربي البالغة 5 في المئة من المجموع العالمي، وهي نسبة تعكس حقيقة أن الدول النامية، وإن لم تكن المسبب الحقيقي للظاهرة، فإن أجزاء منها ستكون في طليعة البلدان المتأثرة بها.

الوطن العربي ليس في منأى عن هذه التأثيرات. وفقا للتقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ ديسمبر 2007، فإن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى نقص في المياه والمحاصيل الزراعية في دول المغرب العربي، ما يؤدي إلى موجات من الهجرات. يشير التقرير إلى أن ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط سيؤدي إلى إغراق دلتا وادي النيل في مصر بالمياه المالحة، الأمر الذي سيؤدي إلى إفساد الأراضي الزراعية في الوادي.

الأردن نفسه ليس في منأى عن هذه الانعكاسات. وفقا لـ»وردم»، انحباس الأمطار، وموجات الحر، وقلة حصة الفرد من المياه، كلها انعكاسات لهذه الظاهرة، ما يستدعي اتخاذ إجراءات فاعلة للحدّ منها.

الحكومة الأردنية قامت بإجراءات تهدف إلى مواجهة الظاهرة. وكان الأردن إحدى الدول العربية التي وقّعت بروتوكول كيوتو.

بحسب الإيراني، فإن الحكومة قامت بتحويل محطة العقبة الحرارية ومحطة السمرة من الفيول إلى الغاز الطبيعي، كما أنها تبنت مشروعا لتوليد الطاقة من غاز الميثان الناتج من حرق النفايات.

### تباطؤ ونقص في التشريعات البيئية

لكن رئيس جمعية البيئة الأردنية، محمد المصالحة، يعتقد أن الإجراءات الحكومية غير كافية، ويرى أن «الأداء الرسمي في هذه المجال ما زال يسير ببطء، وما زال دون المتوقع».

مصالحة يعزو ذلك، إلى «البيروقراطية، ونقص التشريعات المتعلقة بالبيئة».

الناشط البيئي عبد الرحمن سلطان، من منظمة «أصدقاء الأرض» في الأردن، وهي منظمة عالمية معنية بالبيئة ولها فروع في مختلف دول العالم، يقول إن انخفاض مساهمة الأردن في مكافحة الانبعاثات لن يظل على حاله. «نسبة الانبعاثات تتزايد بفعل النمو المطرد للصناعات، وأيضا بفعل التغير في نمط معيشة الناس».

سلطان يوافق مصالحة على ضعف الأداء الرسمي، ويطرح أمثلة على ما يعدّه «ممارسات حكومية» تسهم سلبا في تكريس ظاهرة الاحتباس. «هناك استنزاف للغطاء النباتي، وقطع للأشجار التي تسهم في تثبيت نسبة الكربون في الجو. في العام الماضي، وإبان أزمة ارتفاع أسعار الأعلاف، سمح وزير الزراعة لأصحاب المواشي بالرعي في المناطق المحمية، ما أدى إلى تدمير العشب، وتكسير الأشجار، ونشوب حرائق الغابات».

سلطان يذكر مثالاً آخر، وهو المدينة الصناعية التي أقيمت في مادبا (طريق لب)، ويقول إن غابة صغيرة أزيلت من المنطقة لتقام المدينة.

سلطان الذي يشدد أيضا على أن البيروقراطية عائق أمام مشاريع يمكنها خدمة البيئة في الأردن، تحدّث عن مبادرة تقدمت بها منظمة «أصدقاء الأرض» قبل خمسة أعوام، لترميم سد أرينبة جنوب شرق مادبا، وهو سد صغير كان مقدًرا له لو رُمّم، أن يحصد سنويا ما يراوح بين مليونين وثلاثة ملايين متر مكعّب من المياه، وكان أيضا سيخفّض من فاتورة الطاقة المستخدمة في ضخ المياه. «16 في المئة من فاتورة الطاقة في الأردن تذهب لضخ المياه، بسبب وجودها في أماكن منخفضة. تجميع المياه في أماكن مرتفعة كان سيقلل من تكلفة عملية الضخ».

المشروع، بحسب سلطان، أُجهض بسبب معارضة أحد نواب المنطقة آنذاك، الذي قال إن المياه المتجمعة يمكنها أن تفيض وتغمر أراضي المزارعين في المنطقة. «كان هذا صحيحا، لكن الفائدة المرجوة من السدّ كانت أكبر من مصالح مجموعة قليلة من الأفراد، كان يمكن للحكومة في النهاية أن تستملك أراضيهم».

غازي الزبن، النائب عن دائرة بدو الوسط وقتها، كان هو النائب الذي تدخّل لإفشال المشروع. الزبن قال إن الاعتراض لم يكن على ترميم السدّ، بل على الارتجال وانعدام التخطيط لدى الجهات المسؤولة: «جاء إليّ الأهالي وقالوا إنهم فوجئوا بآليات وزارة البلديات تبدأ في ترميم السدّ الذي كان سيغمر أراضيهم بالمياه، ولم يكن هناك من استشارهم، أو عرض استملاك أراضيهم أو حتى أفهمَهُم ما الذي يجري».

خالد الايراني

البيروقراطية وسوء التخطيط تبدو قاسما مشتركا بين كثير من الأفكار الموؤدة، فالقطار الخفيف العامل بالكهرباء الذي كان من المقرر تسييره بين عمّان والزرقاء، وكان مقدًرا له لو تمّ، تخفيض كمّية كبيرة من الانبعاثات التي يسببها سيل المركبات الذي يتدفق يوميا بين المدينتين، تعثّرَ بحسب الخبير الاقتصادي إبراهيم سيف، للأسباب نفسها: «لم تسبق الفكرة دراسات كافية للتحضير للمشروع قبل طرحه للعطاء، ولم تكن هناك بالتالي آلية واضحة للتنفيذ. الآن لا شيء في الأفق، ولا أحد يعرف ما إذا كان المشروع سينفَّذ أم لا؟».

# أوباما: خطة شاملة للاستثمار في الطاقة البديلة

بوسع أنصار البيئة أن يتنفسوا الصعداء الآن برحيل الرئيس بوش، الذين لم يتوقفوا طيلة ثمانية أعوام، عن توجيه الانتقادات لسياساته المناوئة للبيئة، والتي يقف على رأسها رفض الولايات المتحدة التوقيع على بروتوكول كيوتو.

عُقدت اتفاقية كيوتو في العام 1997، وتنص على إجراءات تُلزم الدول الموقّعة عليها بخفض انبعاثاتها من الكربون.

بوش الرافض لمبدأ سنّ قوانين ملزمة للجميع، كان يرى أن الاتفاقية بشكلها الحالي، «تعرقل النمو الاقتصادي»، وأن من الأفضل «أن تضع كل دولة استراتيجياتها الخاصة». علما أن الولايات المتحدة تقع في طليعة الدول المسؤولة عن الانبعاثات في العالم، إذ تشير إحصاءات إلى أن سكان أميركا الذين لا يتجاوزون 4 في المئة من سكان العالم، يضخون في العالم 25 في المئة من الغازات السامة..

أوباما أكد في خطاب انتصاره التاريخي، أن البيئة إحدى أولويات إدارته القادمة، وقال إن كوكب الأرض الذي هو في خطر، واحد من التحديات الرئيسية التي تواجه إدارته. أوباما بدأ بعد أيام قليلة من توليه الرئاسة في تنفيذ وعوده التي تعهد بها أثناء حملته الانتخابية، وكان في طليعتها إعادة النظر في سياسة الطاقة التي من شأنها محاربة تغير المناخ، والحد من اعتماد الولايات المتحدة على النفط والغاز.

أوباما قدّم على موقعه الرسمي، وصفا لـ»خطة شاملة للاستثمار في الطاقة البديلة والمتجددة، والتصدي لأزمة المناخ العالمي»، محددا مجموعة من العناصر التي ستكون من ركائز هذه الخطة، فوَعد باستثمار 150 مليار دولار في غضون العقد المقبل، لحفز الجهود من أجل بناء طاقة نظيفة في المستقبل، وتوفير ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل «خضراء» جديدة.

أوباما تعهّد أيضا بتأمين ما لا يقل عن 10 في المئة من الكهرباء في الولايات المتحدة من مصادر متجددة بحلول العام 2012، على أن ترتفع النسبة إلى 25 في المئة بحلول العام 2025.

من البرامج المستقبلية أيضا، سيكون أيضا الطلب من مصانع السيارات تكثيف جهودها لصناعة وبيع سيارات أكثر نظافة، ووضع مليون سيارة تعمل بالكهرباء على الطريق بحلول العام 2015.

أوباما تعهّد بتبني برنامج لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 80 في المئة بحلول العام 2050، وطلب فعلا (وفق «نيويورك تايمز») من الوكالة الأميركية لحماية البيئة، إعادة النظر في موقفها الرافض من طلب كانت ولاية كاليفورنيا تقدمت به في العام 2007، يسمح لها أن تضع قواعد مشددة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

الموافقة على الطلب تعني أنه سيكون للولايات الأميركية، الحرية في أن تضع معاييرها الخاصة للتحكم في حجم الانبعاثات، الأمر الذي تعارضه كبرى الشركات المصنعة للسيارات.

إدارة بوش التي رفضت الطلب وقتها، كانت برّرت أن قرارا كهذا سيخلق بلبلة في قواعد التحكم في الانبعاثات على مستوى الدولة.

من ناحية أخرى، أعلن أوباما أيضا أنه سيتوجه إلى الأجهزة الحكومية، كي ترشّد في مبانيها في استخدام الطاقة، الأمر الذي يُتوقع منه أن يوفر ما مقداره مليارا دولار سنويا، إلى جانب الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الملوثة.

# كاتب/قارئ

## خطّ رصين

سعادة الأستاذ
رئيس التحرير المسؤول
صحيفة «**السّجل**»

أحيي عالياً الخط الرصين الذي تنتهجه صحيفتكم الغرّاء والتي حرصت على اقتنائها وقراءتها من العدد الأول وحتى الآن، وكذلك المقالات الجيدة، والتحليلات المعمقة التي تُنشر في «**السّجل**» الزاهرة.

متمنياً لكم ولزملائكم في هيئة التحرير موفور التقدم ومزيداً من النجاح والتوفيق.

**هاشم الدويك**
**مساعد مدير عام غرفة تجارة عمان للشؤون الإدارية**

## وسائل الإعلام الأميركية: سلطة رابعة أم أكثر؟

ليس هناك سلطة، لا في الولايات المتحدة فحسب وإنما على وجه الأرض، أعظم من تلك السلطة التي يتمتع بها حفنة من المتنفذين في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة. قد لا تصل السلطة الأمنية إلى بعض المواطنين في بعض الحالات، لكن أحداً لا يستطيع الفرار من سلطة الإعلام، فهي تدخل كل بيت وعلى مدار الساعة.

وسائل الإعلام من صحف ومجلات ومحطات تلفزيونية وإذاعية، ترسم الصورة المراد تقديمها للعالم، ثم تقول للناس كيف ينبغي أن يتعاملوا مع تلك الصورة. كل ما يعرفه المواطن الأميركي -أو يعتقد أنه يعرفه- عن العالم من حوله، يأتي بشكل أساس من وسائل الإعلام تلك.

مجلة «الطليعة الوطنية» الأميركية، تقول في تقرير كتبه كيفن ستورم، ونُشر في العام 2004: «تتعاطى وسائل الإعلام الأميركية مع أخبار الشرق الأوسط وقضاياه على سبيل المثال، بطريقة منحازة وبشكل فاضح. حيث يقوم بعض المحررين أو المعلقين، بزجّ عبارات التأييد لإسرائيل في سياق كلامهم بشكل سخيف وممجوج، في حين نراهم يلتزمون الحياد عند ذكر الأطراف الأخرى. إنني أجزم أنه ليس هناك شخص لديه الجرأة الكافية ليقول للناس إن حكومة الولايات المتحدة تقف في الجانب الخطأ في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وليس هناك من لديه الجرأة على البوح بأن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 خدمت المصالح الإسرئيلية واليهودية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى بعض المصالح الأميركية، لذلك تم إرسال قوات إلى العراق لحماية مصالح إسرائيل الحيوية في الشرق الأوسط. جميع وسائل الإعلام تلك تتحدث بصوت واحد وبسياسة واحدة، وكل واحدة تساند الأخرى في صناعة الرأي العام في الولايات المتحدة وتوجيهه».

ملخص تجربتي في الولايات المتحدة الأميركية أنني بتُّ على قناعة تامة بأمرين في هذا السياق: أولهما أن الإعلام الأميركي ومواقف الساسة الأميركان، وبما يُعرف عنهما، هما المصدران، وربما الوحيدان، اللذان يسهمان في تكوين الرأي العام في الولايات المتحدة؛ وثانيهما أن الشعب الأميركي يفتقد إلى الدراية والوعي بحقيقة ما يدور في العالم من حوله.

يقول البروفيسور آرثر شلزنجر، من جامعة نيويورك، في هذا الصدد: «لم تكن الولايات المتحدة نظاماً انعزالياً في ما يتعلق بالاقتصاد والتجارة، فالسفن التجارية كانت وما زالت تذرع عرض البحور السبعة في العالم، ولم تكن نظاماً انعزالياً في الميدان الثقافي والمعرفي، فالكتّاب والفنانون والمفكرون يجوبون أنحاء الأرض منذ القدم، لكن التاريخ يؤكد أنها مارست دوراً انعزالياً في ما يخص السياسة الخارجية عبر تاريخها، منذ حقبة التأسيس وحتى اليوم».

لا نريد أن نحمّل ما قاله آرثر أكثر مما يحتمل، لكن من المؤكد أن أي دور انعزالي يمارسه أي نظام سياسي، ينسحب بالضرورة على الإعلام ووسائله المختلفة، وهذا ما أظنه يحدث في الولايات المتحدة على وجه الخصوص.

**شريف سالم**

## إدارة التغيير بين الرفض والقبول

إدارة التغيير هي الإدارة التدبيرية التي تعنى بعملية الانتقال من حالة معينة (الوضع الراهن الذي يشكل المشكلة) إلى وضع جديد (الوضع المرغوب الانتقال إليه، الذي يعدّ بمثابة الحل). هذه العملية تتطلب إطارَ عمل يتمثل في اتباع خطوات، هي تشخيص المشكلة وتحليلها، تحديد الأهداف المنشودة، تنفيذ هذه الأهداف وتحقيقها، وضع خطة مفصّلة مبنية على رؤية معينة لعملية الانتقال بشكل منتظم.

الأسباب التي تدعو إلى التغيير هي: عدم الرضا عن الوضع الراهن، الشعور أن التغيير وارد كحقيقة لا بد منها، الوصول إلى وضع أفضل (كشغل وظيفة أخرى براتب أعلى مثلاً)، وتحقيق طموحات ذاتية أو تحقيق الذات. أما أسباب فشل عملية التغيير فهي عديدة، أهمها مقاومة عاملي المؤسسات والشركات وموظفيها للتغيير. من الأسباب الكامنة وراء مقاومة الأفراد للتغيير، الاعتقاد أنه لا توجد هنالك حاجة حقيقية له، وأن التغيير له مخاطر تفوق فوائده، فضلاً عن أن عملية التغيير محكوم عليها بالفشل.

معظم الأبحاث التي أجريت على موضوع التغيير، بينت أنه لا يمكن للمؤسسات الإبقاء على أداء متميز للعاملين فيها على المدى البعيد، ما لم تكن لديها فلسفة مؤسسية راسخة، تشجع على ثقافة التأقلم أو التكيف مع بيئة عمل متغيرة. وقد توصلت دراسة أخرى إلى أن 60 في المئة من مشاريع إعادة هيكلة الأعمال أو إعادة هندسة عملياتها، قد فشلت، بسبب مقاومة الموظفين لعملية التغيير.

تفعيل عملية التغيير، وجعلها عملية ناجحة، يتطلب وضع استراتيجية مدروسة ومحكمة جيدا، تأخذ في الحسبان جميع ردود الفعل المحتملة (مثل رفض عملية التغيير من أساسها، وبخاصة أثناء مرحلة الانتقال). ويجب على «وكلاء التغيير» مساعدة الموظفين على الانتقال من الحالة القديمة إلى الوضع الجديد بارتياح وثقة، وتوضيح الأهداف المرجوّة من عملية التغيير بدقة وشفافية، وطمأنتهم بأن التغيير لن يكون ضد مصالحهم الشخصية.

ولا بد أيضا لوكلاء التغيير أن يهتموا بتكوين فريق عمل متخصص، لعبور مرحلة الانتقال، وإنجاح عملية التغيير.

من المهارات التي ينبغي أن يتحلى بها وكلاء التغيير، المهارات السياسية. تتمثل هذه المهارات في الحكم على الأشياء وفقاً لما يفرضه الواقع الراهن. والمهارات التحليلية، مثل التحليل العقلاني والموضوعي للأمور.

لكي تتكلل عملية التغيير بالنجاح، هنالك خمسة حواجز يجب اجتيازها، هي: الوعي أو الإدراك بأن التغيير مطلب ضروري، وأن تكون هناك رغبة قوية من الأفراد بدعم عملية التغيير والمشاركة الفاعلة فيها، والعمل على تنمية مهارات وسلوكيات جديدة تتناسب مع الوضع الجديد.

عملية التغيير تتطلب ما أسمّيه «ذكاء المسافر»، بمعنى أن تتخيل طبيعة الرحلة التي سوف تقوم بها، وطبيعة المكان أو الغاية التي تود الوصول إليها، الأمر الذي يتطلب رؤية وخيالاً وإبداعاً.

الوصول إلى الحالة المرغوب فيها يتطلب: تحديد الأهداف المراد تحقيقها بشكل واضح، وضع الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، تنفيذ هذه الاستراتيجيات تنفيذا جيدا وسليما.

ليتذكّر المرء أنه يجب أن يضع ثقته دائما وأبدا في الله عز وجل، وإذا عزم فليتوكل على الله الذي لا يضر مع اسمه شيء، لا في الأرض ولا في السماء، وهو السميع العليم.

**إميل قسطندي خوري**

## حوار كمبيوتري

زوج (راجع من شغله متأخر): مساء الخير يا حبيبتي. I'm logged in.
الزوجة: هل تسوّقت الشغلات اللي قلتلّك عليها؟
الزوج: Bad command or filename.
الزوجة : بس أنا قلتلّك عليهم الصبح!
الزوج: Syntax Error, Abort?.
الزوجة: شو أخبار السيارة اللي قلت إنك بدّك تشتريها إلي؟
الزوج: Variable Not Found.
الزوجة: أعطيني Credit Card تبعتك، علشان بدّي أشتري شيء.
الزوج: Sharing violation ... Access Denied.
الزوجة: أنت بتحبني بجدّ؟ و لا إنت بتحبّ الكمبيوتر تبعك؟ ولا بتحاول تستظرف؟
الزوج: Too many parameters.
الزوجة: كانت غلطة كبيرة جدا إني تجوزت واحد مجنون زيّك.
الزوج: Data Type Mismatch.
الزوجة: أنت ما فيش فيك رجا.
الزوج: It's by default.
الزوجة: طب شو أخبار مرتّبك؟
الزوج: File in use ... Try again Later.
الزوجة: تقدر تقول لي أنا شو قيمتي في هذا البيت؟
الزوج: Unknown Virus.

**اختارها: يزن عباس**

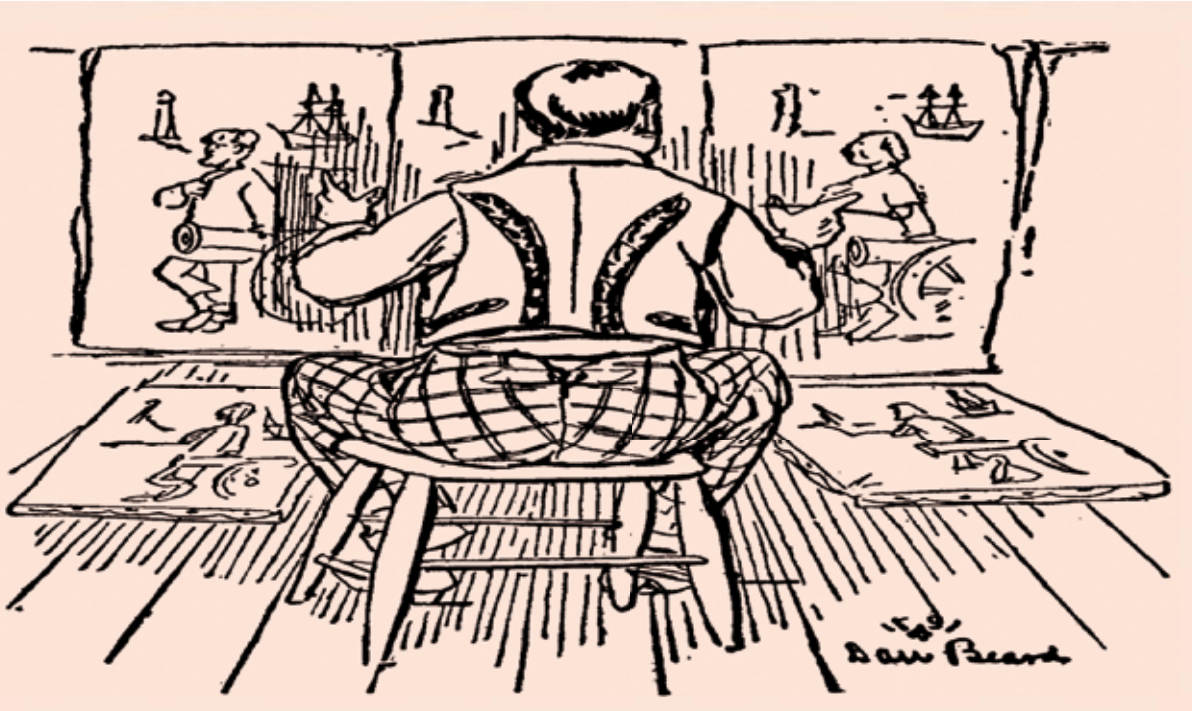

ترحب "السّجل" بمقالات الكتاب وكتابات وشكاوى القراء لنشرها في صفحة كاتب / قارئ. يمكن المراسلة على البريد الالكتروني: info@al-sijill.com ، أو على ص.ب: 4952 عمان 11953 الأردن

# .. حتى باب الدار

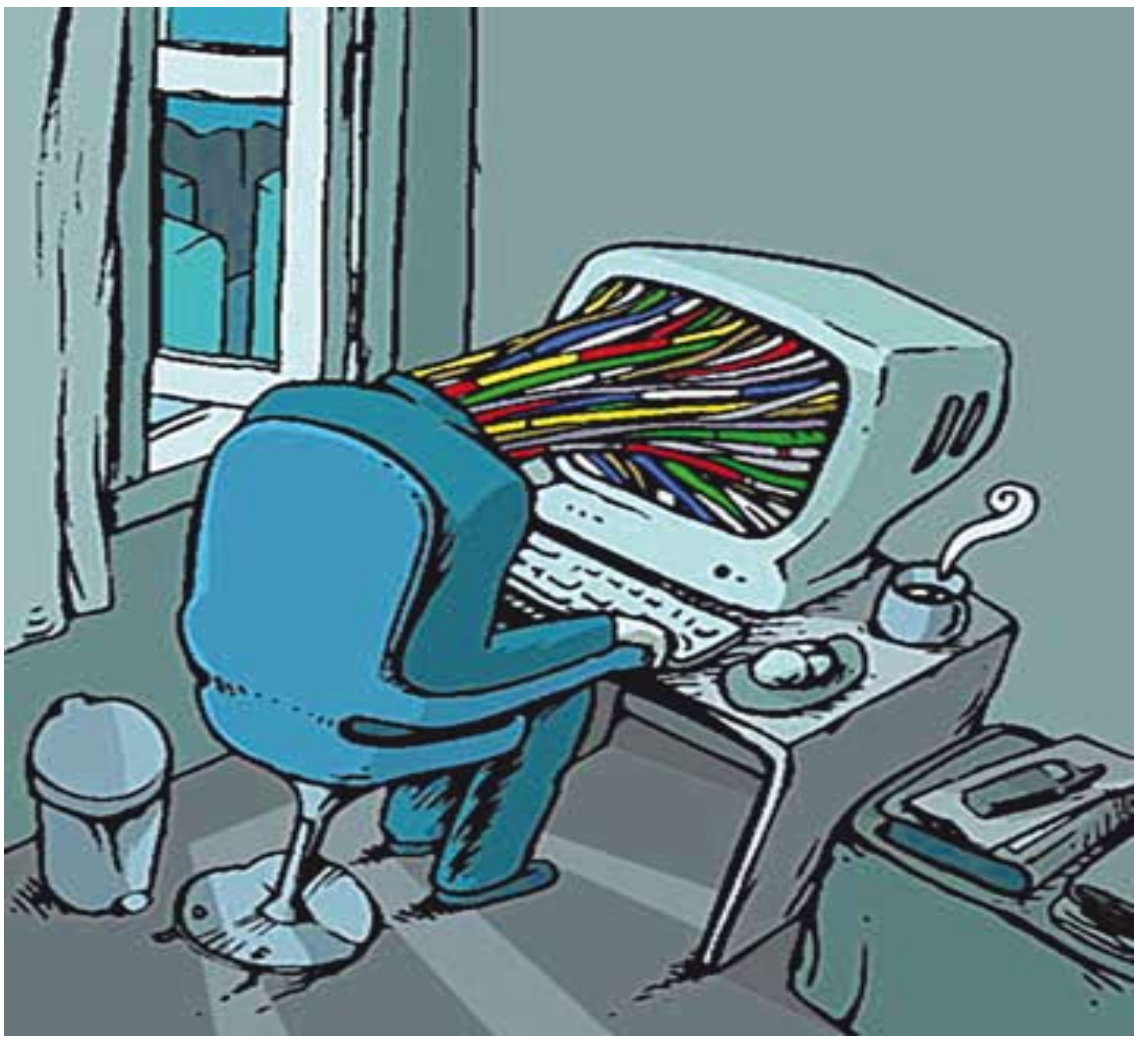

## أحمد أبو خليل

## "تسيبي" وأنا "حسيب"

سينشغل معلقون وسياسيون عرب كثر في الأيام المقبلة بالتوقعات حول من سينجح في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، ومَن سيشكل الحكومة، نتنياهو أم تسيبي ليفني.

يجري الأمر بصورة أقرب إلى الحزازير منه إلى التوقعات السياسية، وهذا لا يعني خلوه من الفائدة، بل العكس هو الصحيح بالنظر إلى ما يتمتع به التحزير من متعة خالصة، وبالنسبة لنا في الأردن، فإننا قد نعتبر من الشعوب المحبة للحزازير.

التوقع السياسي الذي يتجاوز حدود الحزازير يكون في حالتين:

الأولى أن يكون لهذا التوقع دور، في توجيه الحدث أو تغيير مساره أو التأثير به في الاتجاه الذي يرمي إليه التوقع.

الثانية، أن يكون الشخص الذي يقوم بالتوقع في وضع لا يستطيع فيه الانتظار، وقد يتضرر إذا لم يعلن توقعاته السريعة، تلك لكي يقوم بتحديد موقفه السريع أيضاً من الحدث الذي يدور حوله التوقع.

في حالة الانتخابات الإسرائيلية، فإن كل التوقعات خارج إسرائيل وبعض المواقع الغربية ليس لها أي تأثير على الحدث، ومن جهة أخرى لسنا في عجلة من أمر الانتخابات الإسرائيلية بحيث أنها «تِفرق معنا باليوم»، بل يمكننا أن ننتظر بهدوء للنهاية، وفي ليلة الانتخابات نفسها يمكننا أن ننام طويلاً وبهدوء، ثم أن الانتخابات المقبلة جرت بشكل مبكر وهذا يعني أننا كنا أصلاً سننتظر لأكثر من سنة حتى يحين موعدها الطبيعي.

يبقى البعد الحزازيري للمسألة، وهو مهم، لكن بشرط أن نعترف به، وأن تكون الحزازير «عن دود».

## بنج كامل

قلب الأردن على العملية السلمية وقلب العملية السلمية على حجر.

الأردنيون يحبون العمليات على العموم، ويتباهون بعدد الساعات التي قضوها «تحت العملية»، وهم لا يحبون العمليات التي تجري بالتنظير ويفضلون عليها الجراحة، ويتبارزون بعدد «القُطَب» أو «الغُرَز» التي خيطت في أجسادهم، ويبتهج الأردني وهو يقول: «سطحوني من الخاصرة للخاصرة».

العملية السلمية جرت بالبنج الكامل، وهو أمر يحبه الأردنيون ويفضلونه على البنج الموضعي، لأن الأول أكثر هيبة من الثاني، ولكن كما هي العادة، فإننا لم نتخلص من آثار بنج العملية السلمية لغاية الآن.

في تاريخ «التبنيج» توجد ظاهرة لم يتم الاعتراف بها بشكل كامل، هي حالة «المضبوع» وهو تبنيج كامل، لكنه من دون بنج على الإطلاق، وقد عرف الناس أن «المضبوع» لا يتخلص من «انضباعه» إلا إذا شج أحدهم رأسه بحجر وأسال دمه.

من غير المعروف كم سينتظر الأردنيون حتى يأتي مَنْ يشج رؤوسهم بحجر.

## تبدلات أميركية

تبتهج السلطة الفلسطينية إلى جانب زميلاتها السلطات العربية مع أية إشارة قادمة من أميركا.

مر زمان كان الناس فيه أكثر كرامة من هذا الزمان.

كان الرضا الأميركي عن جهة ما يعتبر شتيمة بحق هذه الجهة، وبالمقابل كان الغضب الأميركي شهادة براءة للمغضوب عليه، وكانت زيارات السفارات الأميركية والتقاء المسؤولين الأميركيين تتم خفية وإذا كشفت، فإنها تبقى عاراً يلاحق مرتكبيها.

«فاتح خط مع الأميركان».. عبارة كانت تستخدم للتشهير بالخصوم. وحتى الحكومات كانت تستحي من المعونات الأميركية وتبقي مبالغها سراً غير معلن للعموم، وكانت المعارضة، على سبيل الترويج لمواقفها المعادية للحكومات، تقول إن هذه الأخيرة «تقبض من الأميركان».

«رائحة الدولار تفوح من كلامه أو من كتاباته»، عبارة استخدمها الكُتّاب والمثقفون فيما بينهم على سبيل الشتائم. وكان البيان أو التصريح أو المقال السياسي الذي يخلو من شجب السياسة الأميركية يعتبر رخواً غير ذي قيمة.

اليوم تغير الوضع، وصار السعي للأميركان والقبض منهم وتلقي معوناتهم أهدافاً مشروعة بل مرغوبة، لكن الغريب أنه تبين أن الأميركان طماعون كثيراً، فقد كانوا في السابق يوافقون على التستير على علاقاتهم بأصدقائهم ويستوعبون حرص هؤلاء على إخفائها، بينما هم اليوم يحرصون على أن تكون العلاقة مترافقة مع استحقاقاتها من المهانة.

## ملح إنجليزي

يأمل الرسميون العرب أن تقوم أميركا بدور «مسهل» للعملية السلمية، لا أن تتدخل لمصلحة طرف دون آخر.

بدأت العملية السليمة عموماً منذ أن أعلن الرئيس المصري الراحل السادات أن أميركا هي وحدها القادرة على «الإمساك» بخيوط الحل، فما الذي حصل حتى انتقلت أميركا إلى دور «المسهل»؟.

المتتبع للأحداث سوف يرى أن أميركا مارست في العقد الأخير دور «المليّن» للمواقف والاختلافات بين المتفاوضين، فقد كان الشريك الأميركي هو الذي «يحل» كافة العقد و«ينَزّل» من سقف مطالب الطرفين، وقد يلجأ أحياناً إلى «الضغط» أو إلى «تحمير العيون» إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

كان الأميركان لا يسمحون للمتفاوضين بأن يغادروا «مقاعدهم» إلا بعد أن يحددوا الخطوط «الغليظة» للمرحلة اللاحقة.

كان المفاوضون أحياناً يغلقون كافة «المنافذ» التي يمكن العبور منها، لكن الشريك الأميركي كان دوماً وبتفاؤله المعروف يصر على رؤية «فتحة» ضوء في «خلفية» المشهد القاتم ويعمل على «توسيعها». الأميركان هم الوحيدون الذين مكّنوا العملية السلمية من الوقوف مجدداً على «ساقيها» عبر عمليات «رفع» مستوى التفاوض و«تنزيل» مستوى التوقعات، ودعوة المتفاوضين إلى إعادة «ربط الأحزمة» تمهيداً لجولات تفاوضية أخرى.

## مصدر "غليظ" المستوى

حرب «غير شعواء» جرت وتجري بين المصادر رفيعة المستوى المهتمة بشؤون التعديل الوزاري الذي يكثر الحديث حوله، وتتبارز الصحف والمعلقون يوماً بعد يوم في «ترفيع» مستوى مصادرهم، ومن المؤسف أنه لن يلي ذلك كشفٌ فعلي عن أي من المصادر كان رفيعاً بالفعل وأيها كان غليظاً.

تقسم المصادر في الأردن وغير الأردن إلى عدة أنواع، منها الرفيع ومنها المطّلع والموثوق وحسن الاطلاع والمقرّب، ومنا المصدر المسؤول وزميله المأذون له. وتقوم هذه المصادر بعملها بقدر من التمويه، وتتراوح بين كونها «خبيثة المستوى» وصولاً إلى «درويشة المستوى»، وفي بعض الحالات تكون مقربة من مراكز النميمة المتعمدة.

يسمي المسؤول نفسه «مصدراً»، إذا لم يكن مستعداً لتحمل مسؤولية كلامه، وفي أحيان كثيرة تكون التسمية أصلاً من صنع الصحافة، مثلها مثل عبارة «أشار مراقبون» أو عبارة: «أضاف محللون» أو عبارة «حسب رأي المراقبين»، وهي كلها عبارات ابتدعها صحفيون وصحفهم للتمويه على مواقفهم الشخصية بهدف إضفاء قدر من الموضوعية عليها.

يوصف العصر الحالي بأنه «عصر المعلومات» حيث يفترض أن يتمكن طالب المعلومة من الوصول إلى مصدرها بحرية، كما يوصف شكل إنتاج هذه المعلومات وإنتاجها بالتدفق، ويقال في هذا السياق مثلاً: علينا التعامل مع تدفق المعلومات.

المعلومات التي تنتجها المصادر المحلية بكل أصنافها تختلف عن باقي معلومات عصر المعلومات، فهي نظراً لقيمتها العالية لا تتدفق تدفقاً، بل ترشح وتتسرب.

# روزنامة

# "قرية الختايرة" في متحف الأطفال: قدرات خلاّقة للصغار

السّجل - خاص

بأنامل الأطفال التي تتلمس طريقها للإبداع، أنجزت مسرحية «قرية الختايرة» وفق فن «خيال الظل» الذي حظي بحضور كبير في التراث العربي.

«خيال الظل» من أقدم الفنون القائمة على فلسفة استخدام الظل على أنه يحمل صفات الإنسان نفسه، ويعكس مرآته الداخلية. وهو يعتمد على استخدام مصدر ضوئي وشاشة بيضاء، حيث تسقط على هذه الشاشة ظلالُ الدمى المصممة، أو الشخوص الحقيقية بزيّها المميز، لتظهر أمام المشاهد كأُخيلة.

المسرحية التي أعد نصها وأَخرجها وصمم أزياءها أطفال ضمن ورشة مسرح خيال الظل التي نظمها متحف الأطفال بإشراف الفنان محمود الحوراني، تروي قصة قرية يسيطر عليها مختار، تواجه أزمة مالية، فيحاول المختار إجبار الشبان على العمل المتواصل لساعات طويلة، أما كبار السن فيقوم بنفيهم خارج القرية معتقداً أن لا حاجة لهم، ما يؤدي إلى تراجع المحاصيل الزراعية وخراب معظمها، لغياب رؤية كبار السن الذين يمتلكون التجربة العميقة والحكمة.

يسمع حاكمُ المدينة التي تقع القرية ضمن حدودها بما فعله المختار، فيقرر معاقبته، ويأمر بإحضاره، ويطرح عليه لغزاً يمنحه خمسة أيام لحلّه، وإلا قَتله. يقول اللغز: «ما هو الشيء الذي لك، بينما يستعمله الناس أكثر منك».

يجتهد المختار في البحث عن حل اللغز، لكن دون فائدة، إلى أن تأتي إليه امرأة كبيرة السن وتخبره بالحل الصحيح: «الاسم». يدرك المختار الخطأ الذي ارتكبه بطرد كبار السن من القرية، ويأمر بإعادتهم إلى بيوتهم مكرّمين. هكذا تنتهي القصة، بانتصار الحق، وهزيمة الباطل، وهي من أبرز الرسائل والمضامين التي اشتُهر بها هذا الفن.

تنوعت الحركات الأدائية التمثيلية التي صممها الأطفال في مجموعات على خشبة المسرح، محوّلين الأدوات البسيطة إلى مفردات ساحرة تفتح الباب لابتكاراتهم وإبداعاتهم، وتتيح لهم الشعور بالتمكّن والقيادة واستكشاف جماليات المسرح.

شارك في إنجاز المسرحية 30 طفلاً تراوح أعمارهم بين 8 أعوام و15 عاماً، وهذه هي الورشة الثانية التي يعقدها المتحف خلال عام، حيث حققت الورشة الأولى نجاحاً كبيراً عندما عرضت مسرحية «التمساح الذي أكل الشمس».

مديرة المتحف نسرين حرم، أكدت لـ«**السّجل**» أن المتحف يعمل على اقتراح الأنشطة ووضع البرامج بعناية، لتطوير قدرات الأطفال الفكرية، ومنحهم الفرصة للتعبير الحر عن أنفسهم. تقول حرم: «الورشة إحدى خطواتنا البنّاءة للمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف بإكساب أطفالنا الخبرات العملية وصقل مواهبهم».

كان المتحف نظم معرضاً فنياً اشتمل على لوحات إبداعية لأكثر من 350 طفلاً من أنحاء المملكة. افتُتح المعرض بإطلاق مزاد صامت على لوحات مختارة تم التبرع بريعها لدعم أطفال غزة.

كشف المعرض بما احتواه من لوحات، عن إنجازات تراكمية لفنون صنعها الأطفال خلال برامج المتحف المختلفة، مستخدمين وسائل فنية متنوعة للتعبير عن نظرتهم إلى العالم من حولهم، من مثل: اللوحات، الجداريات، الرسوم والصور المتحركة. كما شاركت في المعرض لوحات لأطفال من مركز نازك الحريري للتعليم الخاص، الذين عبّروا عن أنفسهم من خلال الفن.

المتحف الذي افتتح العام 2007، في إطار ترجمة رؤى الملكة رانيا العبد اللّه الهادفة لضمان رفاهية الأطفال وتعليمهم وتنميتهم، يقدم برامج تعليمية خلاّقة وأنشطة ديناميكية تجعل منه بيئة مثيرة يجري التعليم فيها يداً بيد مع الاستمتاع. إضافة إلى أنه مكان يُتاح للأطفال فيه أن يتلمّسوا ويختبروا ويبتكروا ويتفاعلوا بيُسر مع بيئتهم، ومع بعضهم بعضاً.

يهدف المتحف بحسب مديرته، إلى تنمية القدرات التعليمة لدى الأطفال، وإثارة فضولهم وتزويدهم بمهارات أساسية لا تسعفهم آنياً فقط، بل تساعدهم في المستقبل، بتشجيعهم على التساؤل والتجريب والرصد واختراع النظريات.

# نشاطات

## انطلاق عروض "أسبوع الفيلم الروسي"

**المكان: مركز الحسين الثقافي**
**الزمان: 7 شباط/ فبراير 2009**

يُعرض في الأسبوع أفلام لقيت اهتماماً نقدياً وإقبالاً في مهرجانات دولية، مثل: كان، فينيسيا، قرطاج، القاهرة ودبي. تتسم الأفلام التي أنتجها مخرجون مكرَّسون وشباب، بلغة سينمائية شفافة تخاطب العقل والروح، وتكشف عن مسيرة الإنسان الصعبة والشاقة في دروب الحياة، وعن إحساس الفرد بالوحدة والحزن في عالم مليء بالمتغيرات. تقام الفعالية التي تنظمها السفارة الروسية، بدعم من وزارة الثقافة الأردنية، والهيئة الملكية للأفلام.

## افتتاح "فضاء المسرح الحر"

**المكان: جبل اللويبدة، شارع نديم الملاح، بجانب غاليري دار الأندى**
**الزمان: 9 شباط/فبراير 2009**

يفتتح نائب أمين عمان عامر البشير، مقر «فضاء المسرح الحر» الذي يرأسه المخرج المسرحي علي عليان. يشتمل المقر الجديد على قاعات واسعة، وله إطلالة مشرفة على جبل عمّان ليكون ملاذاً وملتقى للمسرحيين الأردنيين. جاء اختيار المقر في اللويبدة، كما صرح عليان لـ«**السّجل**»، لأن هاجس أي فنان ومبدع هو العودة إلى قاع المدينة، وأضاف: «لدينا رغبة أن يكون لنا فضاءنا الخاص بنا، وتحديداً في اللويبدة، لما تحويه من إرث تاريخي يؤسس لحضارة متقدمة، وما يحمله هذا الإرث من معانٍ اجتماعية وفنية وسياسية».

لإرسال أخبار نشاطاتكم : ruznama@al-sijill.com

# نبض البلد

## اكتشاف ميناء روماني في منطقة الزارة

قادت أعمال الحفر والتنقيب في منطقة الزارة جنوب قرية سويمة، إلى اكتشاف ميناء روماني يقع على الشاطئ الشرقي من البحر الميت، وفقاً لمدير مكتب آثار البلقاء سعد الحديدي. تؤكد الآثار المكتشفة أن هذا الميناء كان له ارتباط مع موقع رجم البحر على شواطئ أريحا على الجانب الغربي من البحر الميت، حيث ظهرت من خلال أعمال التنقيب جدران لبعض الأبنية المحاذية للميناء، التي يُعتقد أنها كانت تُستخدم لتخزين البضائع وإصلاح القوارب.

## عمّان تحتفل بمئويتها، وشعار جديد لـ"الأمانة"

أعلن أمين عمان الكبرى عمر المعاني برنامج احتفالات أمانة عمان بمناسبة المئوية الأولى لتأسيس أول مجلس بلدي في عمان. ورفعت الأمانة على مبانيها ومنشآتها وشوارع عمّان الرئيسية علماً يتضمن شعاراً جديداً، اختير احتفاء بعيد ميلاد الملك عبداللّه الثاني، من المواطنين الذين صوتوا على أربعة تصاميم وضعتها الأمانة، وعُرضت في مركز الحسين الثقافي خلال تشرين الثاني/نوفمبر ومطلع كانون الأول/ديسمبر 2008.

## أكثر من مليار دولار عائدات السياحة العلاجية

للمرة الأولى، تجاوزت عائدات قطاع السياحة العلاجية في الأردن المليار دولار، وذلك في العام 2008، وفق إحصائيات جمعية السياحة العلاجية العالمية والبنك الدولي. كما ارتفع عدد قاصدي الأردن للعلاج إلى أكثر من 200 ألف مريض. بذا انتقل تصنيف الأردن إلى المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط كمركز جاذب للسياحة العلاجية.

## "البلديات" تدعم مشروع القرية التراثية بالفحيص

خمسون مليون دينار خصصها برنامج التمويل الحكومي لوزارة البلديات، التي ستقيم حسب تصريحات وزيرها شحادة أبو هديب، مشاريع تنموية في أقاليم المملكة كافة، سيتم تنفيذها خلال الأعوام الثلاثة القادمة. أبو هديب كشف في الحفل الذي نظمته مدينة الفحيص بمناسبة عيد ميلاد الملك عبد اللّه الثاني، نية الوزارة لدعم مشروع القرية التراثية التي ستكون معْلماً من معالم الفحيص، ومركزاً للنشاطات على مدار العام، بخاصة في ظل ما تزخر به المدينة من مقومات جاذبة للسياحة، وستُعمَّم هذه التجربة على بقية بلديات المملكة.

## حقائب وإكسسوارات "شتائية"

أحدث تصميمات الحقائب النسائية الخاصة بموسم الشتاء حضرت بقوة في العرض الذي نظمته خبيرة الأزياء الأردنية لانا بشارات في فندق «فور سيزنز». الجلد اللامع كان الخامة الأساسية لكثير من الحقائب التي تنوعت أشكالها وأحجامها، وجاءت منسجمة مع تصاميم الألماس لمجموعة ديفا من أحجار وخواتم وعقود ملونة وغير ملونة، ومع تسريحات الشعر ومكياج العارضات الذي جاء وفق أسلوب يناسب المسارح. أقيم على هامش الحفل بازار خيري لأعمال نادي الحديقة والمنزل اليدوية، التي ضمت إكسسوارات وملابس وتحفاً وعباءات مطرزة. يعود رعي المزار للأسر العشر التي يتكفل النادي برعايتها.

# قالوا في السّجل

"تثبت السّجل أن الاهتمام المهني والنقدي في المحلي ليس محلوياً، بل هو امتحان الصحافة الجيدة. التنوّر الكوني مجرد شعار، التحدي هو أن تبقى متنوراً عندما تتعامل مع محيطك القريب"

عزمي بشارة
مفكر قومي

"صحيفة مختلفة بكل معنى الكلمة، أحرص على قراءتها كل خميس"

أحمد عينبوسي
طالب في الجامعة الهاشمية - إدارة مخاطر

"السّجل رصينة، جادة، محترمة وعميقة"، توفّر "تشديداً وعمقاً وبعداً عن الحزبية أو المذهبية" وهي "تأخذ من الكل وتعطي الكل"

عبد الله النسور
وزير خارجية أسبق

"ما تقدمه السّجل معلوماتيّ معرفيّ تحليليّ منطقيّ" و" ملفاتها متكاملة، وجادّة، وقد غطت فراغاً كبيراً"

توجان فيصل
نائبة سابقة

"السّجل صحيفة تحتوي المعرفة بكل معنى الكلمة، وتعمل على نشر العلم والحداثة"

ميس الوزني
طالبة في الجامعة الأردنية - تكنولوجيا معلومات

"أثبتت وجودها صحيفةً مهنيةً راقيةً ومسؤولة، وما زالت تتفوق على نفسها أسبوعاً بعد آخر"

فهد الفانك
كاتب

"السّجل اتخذت نهجاً مختلفاً مرحّباً به لدى القارئ والمثقف السياسي بشكل خاص"

عبد الوهاب زغيلات
نقيب الصحفيين الأردنيين

"تعلّمت الكثير من هذه الصحيفة المميزة، وأتمنى العمل فيها يوماً ما"

تامر البنا
طالب في جامعة البترا - صحافة وإعلام

"أبحث منذ زمن عن صحيفة كهذه، أقرأها كاملة وتجذبني جميع أبوابها"

حسن السقا
طالب في جامعة الزيتونة - محاسبة

"السّجل فيها أبحاث ودراسات نحن بحاجة إليها"، و"التنوع فيها حاضر عبر دراساتها وأبحاثها وملفاتها"

حمزة منصور
نائب

"السّجل اسم على مسمى. فبعد مئة سنة من الآن سيعود المؤرخون والمحللون لـ"السّجل" لفهم الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتشكل الأردن من خلاله. صحيفة مهمة بكل المقاييس"

عمر منيف الرزاز
مدير عام الضمان الاجتماعي

السّجل
أسبوعية | سياسية | مستقلة
79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الاردن
هاتف: 00962 6 5536911
فاكس: 00962 6 5536991
البريد الالكتروني: info@al-sijil.com

## بدلاً من الانفعالات السياسية

محمود الريماوي

انتهت الحرب على غـزة بانقسام المجتمع السياسي الفلسطيني على نفسه ثم بانقسام سياسي عربي لم تفلح المصالحات في ستر سوءاته.

التداعيات لم تتوقف عند هذا الحد. إذ ثـارت عندنا في الأردن حملات شبه سياسية، ضد «مشاريع يتم التخطيط لها لتصفية القضية الفلسطينية، وتمرير مؤامرة الوطن البديل». الحملات لا تستند على شـيء يذكر، باستثناء الهواجس والتأويلات.

يحدث ذلك في وقت تشدد فيه جميع المصادر الأردنية المسؤولة على أن أولوية الأردن الدائمة تكمن في ضمان إقامة دولـة فلسطينية مستقلة على التراب الوطني الفلسطيني. ولا شيء يرشح غير ذلك، سوى تسريبات إسرائيلية عن حلول منقوصة منها وضع الأماكن المقدسة في بيت المقدس، تحت إدارة دولية تضم إلى الأردن كلاً من المغرب والمملكة العربية السعودية. مع ضم كتل استيطانية كبرى للدولة العبرية مقابل تبادل أراض في النقب. المشروع منسوب لأولمرت الذي يغادر منصبه الثلاثاء المقبل، مع إعلان نتائج الانتخابات الإسرائيلية المبكرة.

مثل هـذه المـشاريـع طـرحـت من قبل ولاقـت رفضاً فلسطينياً بما في ذلك مشروع إقامة دولـة مؤقتة، رغم أن المـشـروع متضمن فـي «خريطة الطريق».

الأردن يدعم الرفض الفلسطيني، لأن أي حلول مجتزأة سوف تطعن بالحد الأدنـى من حقوق الفلسطينيين، ولأن أي حل مؤقت سوف يتحول بحكم الأمر الواقع إلى حل دائم. ولو كان الأمر غير ذلك لكان تم التوصل إلى «حل ما» في غضون العام الماضي، وذلك بالنظر إلى التنسيق القائم بين عمان ورام اللّه.

فـي ضـــوء ذلـــك مـــن الأهـمـيـة بمكان،الدفع نحو التمسك بهذا الموقف، حتى لو كانت هناك ملاحظات على أداء يعتريه وهن لدى السلطة الفلسطينية، وعلى ميول انقسامة متزايدة لدى حركة حماس، أو على عدم اتخاذ موقف أردني بخصوص مستوى العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب.

غير أن ذلك يختلف عن إثارة فزاعات تتعلق بتصفية القضية، أو بما يسمى «الوطن البديل». ففي الحالة الأخيرة تـجـري التعبئة ضـد مجهول، وتشتد الانفعالات تحت ضغط هواجس لا تستند إلى وقائع. الأجـدى من ذلك هو تجنيد الطاقات للتعامل مع الواقع والوقائع، مثل ذيول الحرب على غزة كالتجند لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتعميق الوحدة الوطنية الداخلية،ودعم وحدة الصف الفلسطيني،ورفض أية حلول مجتزئة أو مؤقتة للقضية تنعكس سلباً على الأردن علماً بأنها سيئة بذاتها.

مـن المفيد شحن المشاعر ضد العدوانية الإسرائيلية المتمادية، وإبداء التضامن مع الضحايا وذويهم، ودوام إحياء ونصرة القضية الفلسطينية، وبـمـوازاة ذلـك الـدفـاع عـن مصالح الأردن العليا غير القابلة للمساومة أو الانتقاص. ذلك يقتضي حكماً ووجوباً، وضع ترجمة صحيحة لهذه التوجهات في حياتنا السياسية، بتعزيز الوحدة الداخلية والارتقاء بالعمل السياسي وتمتين الإخاء الوطني بين مكونات المجتمع، والربط بين الهوية الوطنية وحقوق المواطنة، وبصرف النظر عن أية تطورات إقليمية، وكما هو حال سائر المجتمعات المتقدمة في عالمنا وبعضها في عالمنا العربي.

# ويأتيك بالأخبار

## قانون معدل للجمعيات قريباً

قالت مصادر مطلعة فضلت عدم البوح باسمها، إن الحكومة تفكر جدياً بتعديل قانون الجمعيات بناء على طلب من جهات داعمة، ضغطت لتعديل القانون الذي كان مجلس النواب قد أقره في دورته الماضية، وتوقعت المصادر أن يحيل رئيس الـوزراء إلى المجلس النيابي في دورته الاستثنائية المقبلة مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات بناء على طلب جهات عدة، ومنها جمعيات أردنية سجلت ملاحظات عدة على مشروع القانون الذي تم إقراره. ولفتت مصادر أن بعض الجهات ربطت مساعداتها للمملكة بتعديل القانون.

## لا عزاء لعمال الألبسة

استثناء عمال قطاع الألبسة والمحيكات من رفع الحد الأدنى للأجور من 110 دنانير إلى 150 ديناراً، الذي بدأ العمل به مطلع العام الجاري، أثار حفيظتهم ، ودعا ممثليهم النقابيين لرفض الإجراء واعتباره «إجحافاً بحق هذا القطاع» ، مع استغرابهم من الاستثناء ورفضه. نقابة العاملين في صناعة الغزل والنسيج رأت أن استثناء عمالها من رفع الحد الأدنى للأجر من شأنه جعل العمال الأردنيين يهجرون المهنة، وتركها للعمال الأجانب، وبخاصة في ظل ما اعتبرته «ضنك العيش» الذي يعاني منه العامل الأردني. النقابة رأت أن قرار لجنة الأجور باستثناء عمالها لا يتوافق مع ما تقوله الحكومة حول ترغيب للعمال الأردنيين للعمل في قطاع الألبسة وعدم تركه حكراً على الوافدين. من المعلوم أن غالبية عمال الألبسة يعملون في المدن الصناعية المؤهلة وأن عدد العمال الأردنيين الذين يعملون هناك لا يزيد على 7 آلاف عامل، مقابل نحو 20 ألف عامل وافد.

## نظام التأمين الإلزامي يثير "السواقين"

نظام التأمين الإلزامي للمركبات وربطه بالمخالفات المرورية، أثار نقابات عمالية ونقابات أصحاب عمل رأت فيه أنه «مجحف بحق منتسبيها». أبرز النقابات المعترضة على النظام الجديد الذي بدأ العمل به بداية الأسبوع الجاري، كانت النقابة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك (السواقين)، حيث سارعت النقابة إلى إصدار بيان دعت فيه للتراجع عنه باعتبار أنه «مرهق للسائق». النقابة هـددت باجراءات تصعيدية لمواجهة النظام الجديد والحيلولة دون تطبيقه على السائقين، واعتبرت أن المستفيد من كل ذلك شركات التأمين.

## دورة استثنائية للنواب في أيار

توقعت مصادر نيابية مطلعة أن يتم عقد الدورة الاستثنائية المقبلة لمجلس النواب خلال أيار/مايو المقبل، أو حزيران على أبعد تقدير، على أن تستمر حتى نهاية تموز، ولفتت المصادر أن توقيت عقد الدورة سوف ينجم عن مشاورات بين رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، حيث سيتم الاتفاق على أبرز مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي سيتم إدراجها على جدول أعمال الدورة. من المعلوم أن عقد الدورة الاستثنائية وفق الدستور، يتم بناء على حالتين الأولى من خلال الملك الذي له الحق في دعوة النواب لدورة استثنائية، كما منح الدستور النواب أنفسهم الحق في المطالبة بعقد دورة استثنائية، بيد أن نواب المجلس الخامس عشر تخلوا عن هذا الحق في الدورة الاستثنائية الماضية، ولم يعلن حتى الآن عن تبني أي كتلة نيابية التوقيع على مذكرة تطالب بعقد دورة استثنائية.

## تبريرات غير مقنعة

عدم قيام رئاسة مجلس النواب بإدراج تقرير لجنة التحقق النيابية حول «عطاء العقبة»، وكذلك مذكرة حجب الثقة عن وزير الصحة صلاح المواجدة، على جدول اعمال جلسة مجلس النواب التي عقدت الأحد الماضي الأول من شباط/فبراير، أثار جملة أسئلة نيابية هامسة لم تجد إجابات كافية من قبل المكتب الدائم لمجلس لنواب. توزعت التبريرات، وفق نائب مطلع، فضل عدم الكشف عن اسمه، بين تبرير ذلك بسفر رئيس مجلس النواب عبدالهادي المجالي إلى بروكسل، وعدم تسلمه تقرير اللجنة إلا قبل ساعات من سفره، وبين القول بقرب انتهاء الدورة، وبالتالي صعوبة البت في القضيتين، وبين هذا وذاك تم «تبييت» الطلبين إلى دورة قادمة أو «تمويتهما» إلى أجل غير مسمى.

## مقرر حقوق الإنسان إلى لاهاي لمقاضاة إسرائيل دولياً

يتوجه رئيس اللجنة القانونية النيابية مبارك أبو يامين العبادي، ومقرر المركز الوطني لحقوق الإنسان محيي الدين توق خلال الأيام القليلة المقبلة إلى لاهاي، لتقديم المذكرة القانونية التي وافق عليها مجلس النواب بالإجماع وتخص ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيلية إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، تتضمن المذكرة الطلب من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بتحريك دعوى قضائية وفقاً للمادة الخامسة من قانون المحكمة لمحاكمة قادة إسرائيل، الذين ارتكبوا المجازر بحق أهالي غزة خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع، وكلف مجلس النواب اللجنة القانونية بتقديم المذكرة إلى القضاء الدولي لمحاكمة قادة إسرائيل المتورطين في العدوان على غزة.

## خصخصة البريد من جديد على أبواب النواب

عاد موضوع خصخصة البريد الأردني لمجلس النواب من باب مذكرة نيابية، بعد أن كان المجلس رفض مذكرة تطالب بعقد جلسة عامة لمناقشة الموضوع ذاته، بحجة عدم صلاحيتها للنقاش. هذه المرة تبنى نواب من كتلة التيار (55 نائباً) ونواب آخرون التوقيع على مذكرة نيابية بهذا الشأن، تطالب بإعادة النظر في خصخصة البريد الأردني، وقع على المذكرة المرفوعة لرئيس الوزراء نادر الذهبي (39 نائباً) يطالبون وقف إجراءات خصخصة شركة البريد الأردني، وقال النواب في المذكرة: «إن شركة البريد الأردني تعد من الشركات الناجحة وترفد خزينة الدولة بإيراد مميز».